الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة طاهري محمد بشار

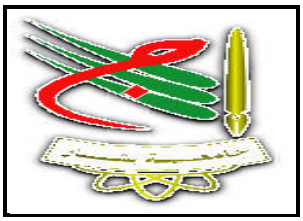

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

سند بيداغوجي خاص بمقياس

السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر من 1900م إلى 1939م

مقدم لمستوى السنة الأولى ماستر تخصص: تاريخ الجزائر المعاصر

1830م-1962م

إعداد الدكتور: سباعي سيدي عبد القادر

السنة الجامعية 2017- 2018

مـــقدمـــة

إن موضوع السياسة الفرنسية في الجزائر يعتبر من المواضيع الهامة في تاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، نظرا لما يمس من مواضيع كثيرة ومتنوعة ومتقاطعة، وفي هذه السنوات الأخيرة عاد الاهتمام من جديد بدراسة هذا الموضوع باستعمال مختلف أدوات المجالات العلمية لتعميق الدراسات للوصول إلى قراءات تاريخية جديدة .

إن السياسة الكولونيالية الفرنسية في الجزائر أثارت جدلا كبيرا، حيث كانت منذ بداية الاستعمار محل صراع في أوساط جميع الفئات الكولونيالية سواء كانوا من السياسيين والعسكريين والمثقفين بالمتروبول أو في أوساط الكولونا، وكذلك داخل النخبة الجزائرية والحركة الوطنية، وقد شكلت الإصلاحات السياسية أوج الخلاف السياسي وعنوانا للاختلاف في الرؤى بين المستعمَر والمستعمِر .

لقد اخترت هذا الموضوع لأنه مقياس أدرسه في تخصص ماستر تاريخ الجزائر المعاصر 1830م-1962م، ولتدريس مقياس متشعب بحجم موضوع << السياسية الفرنسية في الجزائر: من1900م إلى1939م>> لابد من العودة في كل مرة إلى بداية المحاولات الأولى للسياسة الفرنسية في الجزائر منذ 1830م، حتى نقدم للطالب قراءة واسعة لهذه السياسة، ولنمكنه من الاستيعاب الشامل لها وفهم تتابع الأحداث، ومن جهة ثانية لتغطية فترة كبيرة ومهمة من تاريخ الوجود الفرنسي بالجزائر خلال القرن 19 م لتكون مدخلا وتمهيدا لفهم هذا المقياس .

أما الإطار الزمني لهذا الموضوع من 1900م إلى 1939م يمثل فترة تثبيت النظام الجمهوري بفرنسا وتطور قوة الجمهورية الثالثة، والتي تبنت المشروع الإدماجي، وخاضت فيه بشكل دعائي واسع سواء بالمتروبول أو في مستعمراتها، ثم أتبعت في الجزائر منذ سنة 1900م سياسة متداخلة ومتقاطعة ومتناقضة في آن واحد والتي يطلق عليها بسياسة

"الأنديجان"[1] La Politique d'Indigène، والتي بلغت أوجها ما بين الحربين تحت شعار تثمين المستعمرات التي نظّر ونادى بها أ.سارو Albert Sarraut لما كان وزيرا للمستعمرات، وفي هذه الفترة تمكنت فرنسا من تشكيل إمبراطورية استعمارية مترامية الأطراف، ومكونة من مختلف الأجناس .

وتكمن أهمية مقياس السياسة الفرنسية بالجزائر في اقتحامها مجال التشريع الكولونيالي، بتفكيك النصوص القانونية المتعلقة بالإصلاحات الفرنسية، وذلك من خلال قراءة الخلفيات التي كانت توجه وتحرك المشرع الفرنسي في تعامله مع مطالب وطموحات "الأنديجان" بشكل عام، والدور الذي لعبته القوى الفاعلة في السياسة الكولونيالية سواء بالمتروبول أو بالمستعمرات في صناعة القرار/القانون، ومن جهة ثانية المقارنة بين ما نظّر له وما طبق منه، وكشف العوائق التي حالت دون التطبيق الكامل للإصلاحات السياسة الفرنسية في الجزائر، والكشف والحفر على نقاط التقاطع والتقارب بين الخطاب السياسي والممارسة السياسية، وتفكيك هذه العناصر وتحليلها قد يساعدنا على فهم سلوكيات المستعمَر والمستعمِر ضمن سياقها التاريخي، كسند تاريخي يستعان به في تحديد وتنظيم العلاقة بينهما اليوم .

---

[1]- وضعت كلمة " أنديجان " بين شولتين أو مزدوجتين حتى تكون هناك مسافة فكرية بيننا وبين دلالتهما الدونية والاحتقارية المركبة في المخيال الجمعي للفرنسيين عامة والكولون خاصة، ونبين موقفنا المعارض للدلالة الكولونيالية لهذه الصفة التي استعملتها السلطة الفرنسية والكولون تجاه الجزائريين والمستعمرين، وأرى من الصائب **تعريبها** بدلا من **ترجمتهما** لأن ترجمة مصطلح " أنديجان" بكلمة أهالي هو صحيح من الناحية اللغوية ولكن هذه الترجمة لا تفي المعنى الصحيح والحقيقي للدلالة التاريخية التي كان يحملها الاستعمال الفرنسي لهذا المصطلح، وأن الترجمة الحرفية لهذا المصطلح ما هي إلا مغالطة تاريخية، وأرى من الضرورة بما كان استعمال مصطلح " أنديجان" بدلا من أهالي للتذكير بالنظرة الإحتقارية الفرنسية لنا، ونحافظ في ذات الوقت على سياقه التاريخي، كما أن مصطلح " أنديجان" يحمل من المنظور السوسيو-تاريخي بعدا عنصريا، ولذا استعماله المتكرر يفي بالغرض لأنه وسمة عار في تاريخ فرنسا الكولونيالية، وللتعرف أكثر على الفرق بين مصطلحي الأهالي و"الأنديجان" ينظر إلى مقال لنا تحت عنوان " الجزائريون من أهالي إلى "أنديجان" صدر في مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، ص ص 257-268، العدد الثاني، جانفي 2015، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

فإن الإشكالية العامة التي يرتكز عليها هذا الموضوع، وهي: إذا كانت الإصلاحات التي جاءت ضمن السياسة الكولونيالية الفرنسية لا تتعارض مع المصالح العامة للمتروبول، لماذا ترددت الحكومات الفرنسية في تنفيذها في الجزائر؟ وما هي العوائق والصعوبات التي حالت دون تطبيقها فعليا ؟

وقد اعتمدت في إنجاز محاضرات هذا المقياس على الدراسات والبحوث الأكاديمية التي سبقت وأن تناولت جانبا من الموضوع، والتي قدمت في فترات زمنية متباعدة لمعرفة النقاط التي تمت معالجتها والتي لم تأخذ حقها في الدراسة، ومن الدراسات الأكاديمية الحديثة خاصة في العقدين الأخيرين، والتي عالجت موضوع المواطنة والجنسية أو الإدماج والإشراك، والتي اعتمدت عليها، وهي:

- أطروحة دكتوراه لِـ: لور بليفيس Laure Blévis ، التي ناقشتها في 2004م بمعهد الدراسات السياسية بِـ Aix-en-Provence، تحت عنوان: Sociologie d'un droit colonial, Citoyenneté et nationalité en Algérie (1865-1947), une exception républicaine ? ، واستفدت من هذه الدراسة أساسا في الجانب المعرفي التي استقته الباحثة من الأرشيف خاصة، وكذلك على الجانب المنهجي، بحكم تكوينها السياسي-القانوني الذي هو قريب من تكويني التاريخي-القانوني.

وكذلك أطروحة دكتوراه للباحث حجات عبد العالي التي ناقشها بالمدرسة الوطنية العليا ENS بفرنسا في 2009م، والموسومة بِـ : "Assimilation et naturalisation. Socio-histoire d'une injonction d'État" ، وقد تحصلت على جزء من الرسالة بعثها لي الباحث بنفسه، وهذه الرسالة طبعت في 2012م تحت عنوان: Les Frontières de l'<<identité nationale>>

كما اعتمدت بشكل كبير على الأرشيف الذي كان بالنسبة لهذه الدراسة سندا قانونيا وتاريخيا سهل القراءة والفهم الصحيح لمحتوى لهذه السياسة الكولونيالية، كما استعنت بشكل

مستفيض على المراجع الأجنبية لما تحتوي عليه من مادة علمية ومعرفية، وأنها بالدرجة الأولى مرجعا لكل الباحثين والدارسين الجزائريين، فأرتيت أن أستسقي المعلومة من مصدرها الأصلي يكون أفضل، ومن جهة أخرى حتى نساير وألا نغفل عما يكتب عن تاريخ الجزائر في الضفة الشمالية، كما استفدت من بعض المراجع الجزائرية في مواضيع معينة.

ولدراسة هذا الموضوع بشكل واسع وعميق، وإعطاء كل جوانبه حضورا مكملا وأحيانا مفسرا، قسمت مواضيع مقياس السياسة الفرنسية إلى قسمين على شكل فصلين، كل فصل خاص بمجالات معينة، بالإضافة إلى مقدمة ومدخل وخاتمة، وقد اتبعت عدة مناهج تاريخية في هذه الدراسة وذلك حسب طبيعة الفصل والعناصر المدروسة، وأحيانا كانت تتنوع المناهج داخل الفصل الواحد .

لقد قدمت في المدخل قراءة مختصرة للمذاهب السياسية التي تبنتها السلطات الكولونيالية الفرنسية في الجزائر، والتي تنوعت بين ثلاثة سياسات متباينة، وهي: الإخضاع Assujettissement والإدماج Assimilation والإشراك Association، فالجمع بين هذه السياسات أطلق عليها من قبل البعض مصطلح سياسة "الأنديجان" La Politique d'Indigène .

أما في الفصل الأول فإن موضوع السياسة الكولونيالية في الجزائر شمل عدة ميادين التي مستها السياسة الإدماجية في الجزائر، معتمدا في الفصل على المنهج السردي-التحليلي، وقد اقتصرت في هذا الفصل على عرض الإدماج الجزئي لعدة مجالات، وقراءتها ضمن سياسة الأنديجان القائمة على فلسفة الإدماج الجزئي والحذر في مجالات حساسة، فقد سلطت فيه الضوء على عدة مجالات كانت تعتبر في نظر الكثير من دعاة الإدماج من الأدوات ذات الأهمية والمكملة للعملية الإدماجية الشاملة، والتي اعتمدتها فرنسا في بداية القرن 20م في الجزائر، ولم أتطرق إلى موضوعي السياسة القضائية والعقارية، لأن قد خصص لكل منهما مقياس مستقل في السداسي الأول، وذلك حسب التنظيم السداسي

لمشروع البحث الخاص بماستر تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962 الذي نطبقه على مستوى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة بشار .

وقد عنونت هذا الفصل بِـ: " السياسة الفرنسية من 1900م إلى 1919م ، واحتوى على المحاضرات التالية :

- السياسة الإدارية، حيث تناولت فيها المراحل التي مرت بها السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر منذ بداية الاحتلال .

- السياسة التعليمية الفرنسية، التي عرفت مراحل متباينة، قبل وبعد 1883م، وموقف الكولون منها.

- التجنيد الإجباري وانعكاساته، تطرقت في هذه المحاضرة على أشكال وأنواع التجنيد الذي عرفته الجزائر منذ 1830 إلى 1912 و1926، ومواقف كل الأطراف من التجنيد الإجباري.

- السياسة الضريبية، خصصت هذه المحاضرة لدراسة الضرائب المفروضة على الجزائريين من 1845 إلى 1918.

- مسألة فصل الدين عن الدولة، تعرضت في هذه المحاضرة إلى ازدواجية السياسة الكولونيالية الفرنسية تجاه حرية العبادة في الجزائر ومسألة تمويل المؤسسات الدينية.

أما الفصل الثاني قد عنونته بِـ: الإصلاحات السياسية الفرنسية مابين 1919م و1939م، والذي كان محوره الجنسية-المواطنة الفرنسية أساسا، فالموضوع يدور حول مراحل تطور تجنيس-إدماج الجزائريين "كأنديجان" ضمن المجموعة الوطنية الفرنسية، أي إشكالية إدماج هذا الإنسان/الآخر-"الأنديجان"، ولاستيعاب هذا التطور كان لابد من تتبع تغير المراكز القانونية للجزائريين بتغير الأنظمة السياسية الفرنسية، معتمدا في ذلك على القراءة التاريخية والتحليل القانوني للتشريعات الكولونيالية المتعلقة بشروط وإجراءات منح حق

المواطنة الفرنسية، وتتبع مراحل تطور التشريع الكولونيالي، وقد احتوى هذا الفصل على المحاضرات التالية:

- تجنيس " الأنديجان" في الجزائر قبل 1919م ، وخصصته للمراكز القانونية التي عرفها الجزائريون، معتمدا في ذلك على القراءة القانونية لمرسوم سناتيس-كونسيلت sénatus-consulte14جويلية1865 (قانون التجنيس).
- إجراءات تجنيس "الأنديجان" الجزائريين قبل 1919م، هي محاضرة مكملة لما قبلها، فهي تحليل للجانب الإجرائي القانوني .

- إصلاحات فبراير 1919، هذه المحاضرة قسمتها إلى جزئين: أ- إصلاحات قانون 04 فبراير 1919م، ب- إصلاحات مرسوم 6 فبراير 1919م
- الانتخابات كأداة للإشراك السياسي، يدور محتوى هذه المحاضرة حول كيفية استعمال السلطة الكولونيالية الانتخابات كأداة للإقصاء وللإشراك السياسي .
- مشروع بلوم-فيوليت، تُقدم المحاضرة من منظور مدى نفوذ الحزب الكولونيالي وإفشاله لكل إصلاح سياسي في الجزائر، وفشل الحركة الوطنية في فرض مطالبها الإصلاحية .

إن تدريس مقياس السياسة الفرنسية في الجزائر خلال سداسي واحد يشكل في حد ذاته صعوبة، لأنه يحتوي على سياسة شاملة وواسعة انتهجتها السلطات الكولونيالية في الجزائر، ولمدة طويلة من 1900م إلى 1939م، كما كنت مجبرا كل مرة على العودة إلى تقديم السياسة الفرنسية منذ بداية الاحتلال في كل مجال، حتى لا نقدم للطالب رصيدا معرفيا مبتورا، وكذلك من الصعوبات التي واجهتني: أنني حاولت أن أكيف مواضيع هذا المقياس حسب الحجم الساعي المقرر، والذي لم يكن كافيا لدراسة موضوع بحجم وثقل السياسة الفرنسية في الجزائر، كما أن نقص المراجع العربية المنشورة والتي تناولت موضوع السياسة الفرنسية بشكل خاص ومستفيض صعب على الطلبة عملية البحث فيه .

وأخيرا أتمنى أن يكون هذا العمل المتواضع مكملا ومساهما ومنشئا لقراءات تاريخية متجددة وجديدة بإقحام المجالات العلمية والاجتماعية الأخرى في الدراسات التاريخية بشكل عام وفي التاريخ الوطني على وجه الخصوص، ولا ندعي أن هذه المحاضرات قد أعطت الموضوع حقه، أو أنها قد استوفت جميع الشروط العلمية والمنهجية، ولكن نعتقد أنها قد تساهم ولو بالشيء البسيط في توضيح العلاقة بين المستعمَر/المستعمِر في الجزائر، وكشف حقيقة السياسة الكولونيالية التي طبقتها فرنسا في الجزائر، وعلى أنها قدمت إضافة ولو بسيطة في كتابة تاريخ الجزائر في الفترة الاستعمارية .

مـدخـل إلى السياسة الفرنسية في الجزائر

إن واقع السياسة الفرنسية في مستعمراتها يكذب فكرة أن مذهب الإدماج هو مشروع السياسة التي تبنتها الجمهورية الفرنسية منذ 1870م، وعلى الرغم من محاولة تطبيق سياسة إدماجية شاملة إلا أن السلطات الكولونيالية في الجزائر مارست على الجزائريين ثلاثة سياسات متباينة في آن واحد، وهي: الإخضاع- الإشراك- الإدماج .

أ- سياسة الإخضاع

تبدأ هذه السياسة القمعية والقهرية منذ الغزو الفرنسي للجزائر في 1830م، وبلغت ذروتها في عهد الحاكم العام بيجو[1] Bugeaud ، الذي عُرف بصاحب سياسة الأرض المحروقة التي طبقت في الجزائر .

وإذا كانت سياسة الإدماج قد حققت انتصارا واسعا في أوساط الكولون الأجانب، الذين تفرنسوا واندمجوا في جميع المجالات خاصة في الفترة الممتدة من 1870م إلى 1898م، إلا أن الجزائريين همشوا وأبعدوا من الحياة المدنية، ولم يُعتبروا فرنسيين، وطُبقت عليهم سياسة الإخضاع La Politique d' Assujettissement، وفي هذا الصدد كتب آزان[2] le colonel Azan في 1903م فيما يخص الجزائر:<< إن مبدأ التوغل وتسيير "الأنديجان" هو: بأنهم لا يحبون ولا يحترمون إلا القوة >>[3]، إذن فكرة أهمية استعمال القوة مع المسلمين كانت فلسفة للتوسع في الجزائر، وقناعة منتشرة بين كل الفئات الفرنسية المدنية والعسكرية.

لقد شُرعنت سياسة الإخضاع من خلال نظام تأديبي خاص بالجزائريين والمتمثل في قانون "الأنديجينا" المصادق عليه في 28جوان1881، الذي مزج السلطتين التنفيذية

---

[1]- بيجو Thomas Robert Bugeaud، مارشال فرنسي، وقع معاهدة تافنا مع الأمير عبدالقادر1837، كان حاكما عاما للجزائر من 1840 إلى 1847، وفي عهده تعرض الجزائريون للإبادة، وعرف عهده بسياسة الأرض المحروقة.

[2]- آزانAzan Paul Jean-Louis 1874-1951، جنرال ومؤرخ فرنسي، عمل بالجيش الفرنسي بالجزائر، مجد في كتاباته إنجازات الجيش الفرنسي، ودعاة سياسة الإخضاع، وصاحب كتاب الأمير عبد القادر .

[3] - Lecour Grandmaison Olivier, La République impériale, Politique et racisme d'État, Paris, Fayard, 2009, p 183.

والقضائية في يد الجيش، ثم بيد الإدارة بالبلديات المختلطة، كما أُخضع الجزائريون لنظام القضاء القمعي، الذي جسدته المحاكم القمعية والعسكرية، وكانت هذه السياسة مناقضة للوعد الذي قطعته فرنسا للداي حسين في 5جويلية1830 عند تسليمه الجزائر، ومنافية لشعارات الثورة الفرنسية التي يختفون ورائها .

ب – سياسة الإشراك

لقد تزامنت هذه السياسة مع سياسة الإخضاع، ولو أنها كانت بشكل محدود في بداية الاحتلال، وذلك بإشراك بعض الأعيان في أول مجلس بلدي في 1833م، وفي أول محكمة مختلطة، وفي تشكيل الوحدات العسكرية المساعدة المعروفة بفرق زواوة[1] les Zouaves، إلا أننا يمكننا اعتبار أن هذه التجارب قد تكون من بين المحاولات الهادفة إلى تشجيع سكان الحواضر الجزائرية بقبول مبدإ التعايش مع الكولون، وهكذا كان التفكير في سياسة بديلة عن الإخضاع ومعارضة لفكرة الإدماج موجودا وحاضرا منذ بداية الاحتلال .

كما أن التصريح لسياسة الإشراك La Politique d'Association ما بين مجتمعين يحافظ كل منهما على شخصيته، وضع هذا المشروع بشكل رسمي ولأول مرة من قِبَل نابليون الثالث ومستشاريه المحبين للعرب Les Arabophiles [2]، فقد حاول نابليون الثالث منذ 1860م، ودون جدوى، تغيير سياسته الجزائرية نحو الاعتراف بالمملكة العربية المرتبطة بفرنسا، وفي حقيقة الأمر أن فكرة المملكة العربية قد واجهتها معارضة شديدة من قبل كل الأطراف الفاعلة في السياسة الكولونيالية، وخاصة الكولون .

[1]– فرق زواوة les Zouaves ، هي فرق عسكرية من الجزائريين جندوا من منطقة القبائل منذ1830، وهي من بين التنظيمات العسكرية مثل الصبايحية والقوم التي كانت موجودة حتى قبل الاحتلال، وسميت بالقوات المساعدة Les Forces auxiliaires ، اعتمد عليها الجيش الفرنسي في فرض وبسط سيطرته على الجزائر منذ 1830م.

[2] - Pervillé Guy, La politique algérienne de la France, de 1830 à 1962, revue semestrielle Le genre humain, Éditions du Seuil, septembre 1997, p 30.

كما لعب جول فيريFerry [1] دورا أساسيا داخل لجنة مجلس الشيوخ التي اجتمعت من 1891م إلى 1893م، والمكلفة بدراسة أوضاع الجزائر وتقديم مقترحات تهدف إلى استعادة سلطة المتروبول والحاكم العام، واللجنة كانت هي السبب في التغيرات التي أدت إلى رفض الإدماج وتألق الإشراك[2]، وهكذا أصبح يُدافَع عن سياسة الإشراك في المستعمرات الفرنسية والتخلي عن الإدماج، وإن نجاح هذه السياسة كان بالطبع بالمستعمرات التابعة لنظام المحمية التي لاتزال تحافظ على هياكلها وبناها،أما بالنسبة للجزائر فإن الاستعمار الفرنسي قد أزاح كل الهياكل والتنظيمات الموروثة عن العهد العثماني.

إن سياسة الإشراك التي طبقتها الجمهورية الثالثة كانت ضرورية ومرحلية، وتجسدت هذه السياسة بشكل واسع مع قانون 4فبراير1919، الذي وُسع في قاعدة الناخبين "الأنديجان"، والذي فتح عهدا جديدا بإشراكهم في العمل السياسي .

ج- سياسة الإدماج

إن سياسة الإدماج La Politique d' Assimilation كانت من أهدافها تصدير النظام الفرنسي إلى المستعمرات والسيطرة الكاملة عليها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، إلا أن هذا الإدماج اصطدم بمسألة الأعراق والدين، مما طرح فورا مشكلة الهيمنة، كما يمكننا القول أن سلوك المهيمن يعود له نجاح أو فشل هذه السياسة، وعلى طبيعة العلاقات المؤسسة بين الغالب والمغلوب[3]. وخلال المرحلة الأولى من الاستعمار الفرنسي للجزائر فإن الحكومة الفرنسية لم ترغب أبدا في إعطاء "الأنديجان" الجزائريين لقب وحقوق المواطن[4]، وأن الإدماج كان دائما مقتصرا على السكان الأصليين للقارة العجوز [1] .

---

[1]- جول فيري Ferry Jules François camille 1832-1893، رجل دولة فرنسي، وهو من أشد دعاة توسع الاستعمار الفرنسي. ينظر: Larousse universel en 2 volumes : Nouveau Dictionnaire encyclopédique. publié sous la direction de Claude Augé, Larousse (Paris), 1922, Tome1(1276p) p 863.

[2] - Lecour Grandmaison Olivier, La République impériale, op.cit, p 129.

[3] - Harmand Jules, Domination et colonisation, Paris, Ernest Flammarion, Éditeur, 1910, p 23.

[4] - Hugues Albert, La nationalité française chez les musulmans de l'Algérie, Thèse pour le doctorat, présenté et soutenu le 2 Juin 1899; Faculté de droit de l'Université de Paris, Paris Librairie Ainé A. Chevalier - Maresco & Cie, Éditeurs, p 189.

ومن هذا المنظور فإن سياسة الإدماج المنتظر تحقيقها تتطلب هي كذلك شروط لابد من توفرها في "الأنديجان" حتى يدمج في المجموعة الوطنية، وأن أكثر الطرق فعالية للإدماج كان تشجيع "الأنديجان" على التجنس[2]، << وهكذا انتقلت مسألة الإدماج في الجزائر من حالة الضرورة للمحافظة على الانتصار إلى فكرة الإدماج كشرط للدخول في مجموعة المنتصرين، بمعنى آخر، انتقلنا من منطق التوسع (بإدماج المنهزمين لشرعنة الغزو ومنع عودة الحرب) إلى منطق الإقصاء والتمييز (على المغلوب إثبات إدماجه للالتحاق بطبقة الغالب)>>[3].

وبدأ هذا مع المرسوم المشيخي 1865م، الذي كان الهدف الأول منه الاعتراف بالصفة الفرنسية "لأنديجان" الجزائر ودخولهم في العائلة الفرنسية الكبيرة[4]، ثم طبق منذ 1870م الاندماج الكلي بين الجزائر وفرنسا بالنسبة للكولون، كما أصبحت كل المصالح الإدارية الموجودة بالجزائر مرتبطة مباشرة بالوزارات بالمتروبول .

لقد بدأت سياسة الإدماج تظهر بشكل واضح في حوالي 1907م على أنها نظام لم يعد صالحا وغير قادر على أن يقاوم الحجج العلمية أو السياسية التي يستند عليها أصحاب سياسة الأنديجينا[5]، ولفهم كيف تمكنت السلطات الكولونيالية الجمع بين النقيضين: الإدماج والإخضاع، علينا بالتمييز بين فكرة إدماج الكولون والأرض الجزائرية بالمتروبول وتهميش سواد "الأنديجان" أصحاب الأرض مع الدمج الثقافي للفئات الاجتماعية النخبوية من "الأنديجان" لتكون قاطرة تجر بقية "الأنديجان" نحو المشروع الكولونيالي، وواسطة بين "الأنديجان" والكولون، وهكذا كان في نظر البعض منهم أن إمكانية الإدماج لابد من المرور

---

[1] - Lecour Grandmaison Olivier, La République impériale, op.cit, p 113.

[2]- Hugues Albert, La nationalité française chez les musulmans de l'Algérie,op.cit, p 190 .

[3] - Hajjat Abdellali, Les Frontières de l'identité Nationale, « L'injonction à l'assimilation en France métropolitaine et coloniale, Éditions la Découverte, Paris, 2012, p 48.

[4] - Blévis Laure , Les avatars de la citoyenneté en Algérie coloniale ou les paradoxes d'une catégorisation, Droit et Société 48-2001, (pp. 557-580). p 569.

[5] - Ageron Charles Robert, Les Algériens Musulmans et la France 1871-1919, Tome second, Presses universitaires de France, Paris, 1968, p 995.

بفئة قليلة وبالتدرج، وهي فئة النخبة المتخرجة من المدرسة الفرنسية، والقريبة في تفكيرها ونمط عيشها من الفرنسيين[1] .

د- قراءة في سياسة "الأنديجان"

كان لِلُّوبي الكولونيالي في الجزائر وزنا ثقيلا في توجيه السياسة الفرنسية في الجزائر، والذي بلغ ذروته في سنوات 1890م، حيث كان يقف دائما في وجه أي إصلاح في الجزائر، فالمعارضة الدائمة والمستمرة للكولونا في وجه أي إصلاح في الجزائر يعكس مفهومين سياسيين يتنكر كل منهما لمصالح الشعب الجزائري: مفهوم يقوم على إنشاء مستعمرة أوروبية ومفهوم آخر يرى ضرورة فرض سلطة المتروبول[2]، وأن الأراضي التي أصبحت تحت السيطرة الكولونيالية يتم إلحاقها ودمجها بأقاليم المتروبول، بينما مسألة الإنسان، أي السكان الأصليين في هذه الأراضي المدمجة سيخضعون لمنظومة قانونية خاصة تقوم على الفصل بينهم وبين الكولون والأجانب .

وأصبحت فكرة الحق والواجب ذريعة التوسع للكولونيالية الفرنسية، ولكن هذه الاعتبارات تضاعفت مع بروز انشغال جديد يتمثل في سياسة "الأنديجان"، وفي أواخر القرن التاسع عشر، تعرضت سياسة الإدماج إلى كثير من النقض والرفض من قبل قوى الضغط، وانتهى الأمر بتوصل السياسيين والمنظرين الفرنسيين إلى تطبيق سياسة جديدة أطلق عليها بسياسة "الإنديجان"، وهي سياسة هجينة إذ تجمع بين ثلاثة سياسات طبقتها السلطات الكولونيالية في الجزائر منذ بداية الاحتلال، وهي: الإخضاع Assujettissement والإدماج Assimilation والإشراك Association، فالجمع بين هذه السياسات أطلق عليها من قبل البعض مصطلح سياسة "الأنديجان"La Politique d'Indigène .

[1]- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج6، دار الغرب الإسلامي، 1998، ص 370.

[2] - Mahsas Ahmed, Le Mouvement révolutionnaire en Algérie : De la 1ère guerre mondiale à 1954, Éditions Barkat, Alger, 1990, p 41.

وحسب المؤرخ الفرنسي أجيرونAgeron، أن في الجزائر ارتبط اسم جونار[1] Jonnart بتعبير سياسة "الأنديجان"، حيث أن جونار كتب في تقرير له حول ميزانية الجزائر 1892م:<< أن الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى المعتاد للكلمة...فالنظام السياسي الذي يلاءمها ليس الإدماج ولا الحكم الذاتي>>[2] ، ويشير أ.جيرو Arthur Girault [3] بوضوح إلى ثلاثة أنظمة التي تشكل أساسا القانون الكولونيالي: الاستقلالية، الإخضاع، والإدماج، ورسميا كان مذهب الجمهورية الثالثة الإدماج المعتدل، ولكن في الواقع، كان هناك الكثير من الإخضاع، ولا وجود للاستقلالية، وقليلا من الإدما ج[4] ، وهذا ما يسمى بسياسة "الأنديجان".

[1]- شارل جونار Charles Jonnart رجل سياسي فرنسي ولد في 1857، كان حاكما عاما للجزائر، ينظر: Larousse universel en 2 volumes : nouveau dictionnaire encyclopédique. publié sous la direction de Claude Augé, Larousse (Paris), 1922, Tome1(1276p), p 1243.

[2] - Bouveresse Jacques, Un Parlement Colonial : Les Délégations Financières Algériennes 1898-1945, L'institution et les Hommes, Publications Des Universités de Rouen et du Havre, 2008, p 29.

[3]- أرثير جيرو Arthur Girault، وهو صاحب أول أطروحة في القانون الكولونيالي نشرت في 1894 بعنوان : Principes de colonisation et de législation coloniale ، وأعيد نشرها خمس مرات إلى غاية 1927 .

[4] - Samia el Mechat, Présentation du projet État et tendances de l'historiographie, Bulletin de l'Institut d'histoire du temps présent, 107pages. http:/www.ihtp.cnrs.fr, pp11-15 .

الفصل الأول : السياسة الفرنسية في الجزائر من 1900م إلى1919م

1- السياسة الإدارية

2- السياسة التعليمية بالجزائر

3- التجنيد وانعكاساته على أوضاع الجزائريين

4- السياسة الضريبية

5- مسألة فصل الدين عن الدولة

السياسة الفرنسية في الجزائر من 1900م إلى 1919م

منذ دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر حاولت أنظمته السياسية المتعاقبة تطبيق سياسة إدماجية شاملة في الجزائر مست جميع المجالات، ولكن تطبيق هذه السياسة عرف نوعا من التردد مابين 1830م إلى 1870م، وأما في عهد الجمهورية الثالثة 1870م-1940م اتخذت الحكومات الفرنسية من الإدماج شعارا وأداة احتواء للمنظومات المُسَيرة لشعوب مستعمراتها بهدف إنشاء إمبراطورية استعمارية.

1- السياسة الإدارية

قامت السلطات الاستعمارية غداة توقيع الداي معاهدة الاستسلام بتنظيم شؤون المدينة، حيث تم وضع نظام بلدي مع مجلس معين في أكتوبر 1830م، والذي شارك فيه أعيان من العرب والإسرائليين[1]، وأنشأ بقرار من الحاكم العام بتاريخ 18 نوفمبر1834 في الجزائر العاصمة مجلسا بلديا، كما أنشأت مجالس بلدية في مدن أخرى.

وقد ألحقت الجزائر بفرنسا، وأطلق عليها تسمية الممتلكات الفرنسية بشمال إفريقيا بناء على الأمر الملكي المؤرخ في 22جويلية1834م، وموجب هذا الأمر حُولت الجزائر بالفعل إلى ممتلكة فرنسية[2]، وأسندت القيادة العامة والإدارة العليا للممتلكات الفرنسية في شمال أفريقيا إلى حاكم عام، تحت أوامر وزارة الحرب، وله جميع السلطات العسكرية والمدنية، وأقر الأمر الملكي الصادر في 11نوفمبر1835م السيادة الفرنسية على كامل إقليم الجزائر، وسواء يكون هذا الإقليم محتلا أو غير محتل من طرف القوات الفرنسية .

وحسب الأمر الملكي المؤرخ في 15أبريل1845م المتعلق بتنظيم الإدارة العامة والمقاطعات بالجزائر فأصبحت الجزائر مقسمة إلى ثلاثة مقاطعات: الجزائر، وهران وقسنطينة، وكل مقاطعة تنقسم إلى دوائر وبلديات، أما تقسيم الجزائر إلى أقاليم مدنية وأقاليم

[1] - Blévis Laure, Sociologie d'un droit colonial : Citoyenneté et Nationalité en Algérie (1865-1947), une exception républicaine ? Thèse pour le Doctorat de science politique, 2004, p57.

[2] - Bruschi Christian, La Nationalité Dans Le Droit ColoniaL, Procès, Cahiers d'analyse politique et juridique n° 18, 1987/88, p 48.

عسكرية كان بقرار من السلطة التنفيذية بتاريخ 9ديسمبر1848[1]، ويعتبر التنظيم الإداري الجديد للجزائر بتقسيمها إلى عمالات عملية إدماج شكلي فقط، لأن المادة 109 من دستور1848م نصت على أن:<< أُعلن إقليم الجزائر والمستعمرات على أنه إقليم فرنسي وسيخضع تسييره لقوانين محددة إلى غاية صدور قانون خاص يضعه تحت نظام هذا الدستور>>، وهكذا أصبحت الجزائر إقليما فرنسيا، ولكن تبقى خارج مجال هذا الدستور، وأبقيت الجزائر وباقي المستعمرات تُسَيَر بنظام المراسيم والأوامر، وبقي هذا الوضع حتى عام 1946م إلى أن أُصدر القانون الخاص بالجزائر في 20 سبتمبر1947.

وقد أنشئت البلديات الكاملة الصلاحيات منذ 1848م بالمدن الساحلية، وأما البلديات المختلطة ظهرت منذ 20ماي1868م بالمناطق الداخلية أين يشكل الكولون أقلية في وسط غالبية من "الأنديجان"، وأحدثت بلديات "الأنديجان" في المناطق التي لا وجود فيها للأوروبيين، وذلك منذ 1874م، والتي استمر بقاؤها بأقاليم الجنوب إلى نهاية الاستعمار، كما نُظِمت مديرية الشؤون العربية بقرار من الحاكم العام المؤرخ في 16 أوت1841، بالإضافة إلى المكاتب العربية، ولقد جمعت هذه المكاتب بين وظائف كل السلطات .

ومع انهزام فرنسا أمام بروسيا في 1870م وسقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية أنهار معها النظام العسكري الذي كان مطبقا في الجزائر، وتأسست حكومة عامة مدنية في الجزائر مرتبطة بوزارة الداخلية وليس بوزارة الحربية [2]، وأدمجت الجزائر إداريا بفرنسا، وأصبحت كل إداراتها مرتبطة بالمتروبول، وترتب عن هذا الارتباط الإداري أن جميع شؤون الجزائر تتم معالجتها في باريس من قبل الوزارات المختلفة منذ عام 1878م [3].

ومواصلة لعملية الإدماج الإداري للجزائر بفرنسا بدأت إلزامية تسجيل شهادات الأحوال المدنية منذ قانون 23 مارس1882م، وقد صوت على هذا القانون من طرف البرلمان تحت

[1] - Blévis Laure, Sociologie d'un droit colonial : Citoyenneté et Nationalité en Algérie, op.cit, p 49.

[2] - Kamel Kateb, La statistique coloniale en Algérie (1830-1962) Entre la reproduction du système métropolitain et les impératifs d'adaptation à la réalité algérienne, Courrier des statistiques n° 112, décembre 2004 , p 6.

[3] - Ibid, p 7.

اسم القانون المتعلق بإنشاء الحالة المدنية "للأنديجان"، ثم في 13 مارس1883 ظهر مرسوم ينظم تطبيقه[1].

ومن الناحية الإدارية فإن المرحلة التي تمتد من 1881م إلى 1896م والتي يسمونها مرحلة الارتباط هي الأكثر إدماجا التي عرفتها الجزائر[2]، ولكن بسرعة تراجع الكولون عن فكرة الإدماج التي رؤوا فيها تهديدا لمصالحهم، لأن كل إدارة في الجزائر أصبحت مرتبطة بالوزارة الوصية بالمتروبول بمصلحة خاصة بوزارة الداخلية[3]، فاشتد الصراع بين المتروبول والكولونا من جهة وبين "الأنديجان" المسلمين والكولونا من جهة ثانية، فكثرت العرائض والتوقيعات من الجانبين، وأنهي هذا الحراك والجدل السياسي بتنصيب مجلس الشيوخ (الفرنسي) لجنة من 18 عضوا برئاسة جول فيري في 1891م لدراسة الإصلاحات تحقيقا لمطالب الكولون خاصة، ومنذ 1890م بدأت السياسة الإدماجية تتعرض للنقد الشديد، وبالأخص من طرف جونارJonnart [4] ، كما شكل ظهور شعار الجزائر للجزائريين حدثا سياسيا خطيرا، حيث بدأ شبح الانفصال عن فرنسا يلوح في الأفق، وكان ذلك تهديدا لاستقرار الأوضاع بالجزائر.

لقد انتهى الصراع بين الكولونا والمتروبول بإعطاء الجزائر كيانا سياسيا مع الشخصية الاعتبارية، بالإضافة إلى الاستقلالية المالية، وذلك بناء على الإصلاح الإداري الذي جاء به مرسوم 23أوت1898 وقانون 19ديسمبر1900، كما أعاد صلاحيات الحاكم العام للجزائر، وفي نفس الوقت منح المستعمرة مجلسا مكلفا باتخاذ القرارات بشأن الموارد المالية للبلاد

---

[1] - Mercier Ernest, La propriété foncière chez les musulmans d'Algérie : ses lois sous la domination française, constitution de l'état civil musulman, Paris Ernest Leroux, Éditeur, 1891, p42.

[2] - Collona Fanny, Les Instituteurs Algériens 1883-1939, Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1975, p 22.

[3] - Betts Raymond.f, Assimilation and Association in French Colonial Theory 1890-1914, Columbia University Press, 1961 , p 21.

[4] - Almi Saïd, Urbanisme et colonisation: présence française en Algérie, Éditions Mardaga, 2002 ,159 pages . p 62.

(ميزانية الجزائر أصبحت مستقلة عن الميزانية العامة للدولة الفرنسية) [1]، وتحققت اللامركزية للجزائر ما بين 1896م و1902م مع إنشاء مجالس تمثيلية وبالأخص مجالس المندوبين الماليين "الأنديجان" بمرسوم 23أوت1898[2]، والذين لم يكن لهم تأثيرا بحكم قلة عددهم في المجلس، ولقد تركت الاستقلالية المالية للمنذوبين الماليين (50 من الملاكين العقاريين من بين 70 منذوبا) تسيير ميزانية الجزائر من 1900م إلى 1946م [3].

إن الاستقلالية المالية للجزائر كانت نهاية لسياسة الإدماج التي حاول المتروبول تطبيقها في الجزائر، وانتهت معها فكرة أن المستعمرة أنشئت من أجل المتروبول، لتعوض بفكرة أنه لا بديل عن الكولون في أي مشروع كولونيالي .

2- السياسة التعليمية في الجزائر

يعتبر التعليم باللغة الفرنسية أهم أدوات الإدماج التي اعتمدت عليها فرنسا منذ بداية الاحتلال، ولكن التساؤل الذي بقي مطروحا، لماذا لم تستعمل السلطات الكولونيالية هذه الأداة بشكل واسع وفعال ؟ هل يعود ذلك إلى عدم اهتمام الجزائريين بالتعليم الرسمي؟ أم أن موقف الكولونا الرافض لتعليم "الأنديجان" كان من وراء ذلك؟

تركت السلطات الفرنسية بعد الاحتلال مباشرة الخواص الأوروبيين يفتحون المدارس الابتدائية للنصارى واليهود بين 1830م-1832م، ففي 1832م فتحت ثلاث مدارس خاصة لأبناء الأوروبيين ولقد كان عدد التلاميذ بها 100 تلميذا[4]، وفي السنة الموالية 1833م

---

[1] - Kamel Kateb,La statistique coloniale en Algérie (1830-1962)…,op.cit p 8. ينظر كذلك : Blévis Laure, Sociologie d'un droit colonial : Citoyenneté et Nationalité en Algérie, op.cit, p 54.

[2] - Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle :. De l'Hexagone aux terres d'Islam. Espoirs, réussites, échecs ; Maisonneuve et Larose, Paris, 2003, p 236.

[3] - Bourdieu Pierre, Sociologie de L'Algérie, Que-Sais-Je ? , Presses Universitaires de France, Paris, 1963, p 109.

[4]- تيران إيفون، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة: المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880، تر محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة، 2007، ص47.

تدخلت السلطة وأنشأت مدرسة سميت بمدرسة التعليم المشتركMutueL وهي طبعا موجهة لأبناء النصارى واليهود ولمن أراد من المسلمين[1] ، وافتتحت في أبريل 1833م وكانت تضم حوالي 200 تلميذا، وقيل أن بعض الأطفال الجزائريين قد دخلوها[2]، كما جاء قانون غيزو Guizot 28جوان1833 [3] الذي يفرض على كل بلدية إقامة مدرسة ابتدائية، وعلى أن تكون في كل عمالة مدرسة تكوين المعلمين، وعندما أنشئت مدارس ابتدائية فرنسية موجهة للجزائريين سميت باسم خاص، حيث أطلق عليها بالمدارس العربية-الفرنسية[4]، وقد تأسست أول مدرسة عربية-فرنسية في الجزائر العاصمة وأخرى في عنابة، ثم انتشرت المؤسسات التعليمية عبر أنحاء البلاد[5] .

فمن 1830م إلى 1883م كان يوجد تعليما ابتدائيا مختلطا، يجمع التعليم القرآني بالعامية والتعليم الابتدائي الأوروبي، فالمدرسان يتناوبان في اليوم الواحد[6]، كما أنشئت أول متوسطة فرنسية-عربية في الجزائر العاصمة في 1857م، وفي 1859م تم تدشين مدرسة تحضيرية للطب والصيدلة...وفي 4ديسمبر1879م أنشئت ثلاثة مدارس عليا في الحقوق والآداب والعلوم[7] ، وفي إطار سياسة فرنسة مجالات الأخرى صدر مرسوم إنشاء المدارس الشرعية-الفرنسية بتاريخ 30سبتمبر1850م لاحتواء وإدماج القضاء الإسلامي، وقد نص على إنشاء ثلاث مدارس واحدة في قسنطينة، وأخرى بتلمسان وثالثة في المدية (وهذه الأخيرة

[1]- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج3، المرجع السابق، ص 284.

[2]- المرجع نفسه، ص 292.

[3] - Bequet, L'Algérie en 1848, tableau géographique et statistique avec un calendrier approprié au pays, L. Hachette (Paris), 1848, p 129.

[4]-سعد الله أبو القاسم، المرجع السابق، ص 285.

[5] - Bequet, L'Algérie en 1848, op.cit, p 129.

[6] - Phan Bernard, Colonisation et décolonisation XVI-XX siècle, Presses Universitaires de France, 2009, p199.

[7] - Goinard Pièrre, Algérie : Œuvre française, Éditions Robert Laffont, Paris, 1984, p256 .

نُقلت من بعد إلى البليدة ثم العاصمة)[1] لتكوين موظفين سامين في السلك القضائي: من موثق (العدل) والوكيل والقاضي والمفتي وأستاذ بالمدرسة الشرعية[2] .

إن النشر الواسع للتعليم كان من بين الشروط الأساسية للفرنسة، وكذلك للإدماج المدني "للأنديجان"[3]، وقد تمم مرسوم 1883م بمرسوم 8نوفمبر1887م الذي جعل من كل القوانين المدرسية الفرنسية تطبق في الجزائر، ومرسوم 9ديسمبر1887م هو الذي نظم التعليم العام والخاص "للأنديجان"[4]، وقد كان مرسوم 8 نوفمبر1887م وراء إنشاء نوعين من المدارس الفرنسية، الأول خاص بأبناء المعمرين والثاني بأبناء الجزائريين، وكلاهما يتلقى تعليما بالفرنسية، والهدف من ذلك هو إبعاد اللغة العربية من برامج المدارس الابتدائية، فمدرسة الجمهورية التي كانت نظريا مفتوحة للجميع، قد لجأت إلى نوعين من التعليم[5]:

أ- نوع مطابق لما هو عليه بالمتروبول.

ب- ونوع موجه "للأنديجان" (مدرسة "الأنديجان" École Indigène).

وهكذا قسم التعليم العمومي الابتدائي في الجزائر من 1892م إلى 1948م إلى اتجاهين مختلفين، وحتى شهادات التعليم الابتدائي كانت مختلفة، والمعلمين كذلك[6]، وحتى المعلمين "الأنديجان" خريجي مدرسة المعلمين ببوزريعة كانوا برتبة معلمين مساعدين ولم تكن لهم نفس أجرة المعلمين الفرنسيين[7]، إن مرسوم 13فبراير1883م قد أدى خدمة كبيرة للمستعمرة،

---

[1]- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج3، المرجع السابق، ص370.

[2] - Ageron Charles Robert, Histoire de L'Algérie Contemporaine, Éditions Dahleb (du 10ème édition 1994), Alger, 2010,p 34.

[3] - Vignes Kenneth, Le Gouverneur Général Tirman et le Système des Rattachements, Thèse pour le Doctorat ès Lettres, Université de Paris, 1958, Q 8756 , p153.

[4] - Ibid, p148.

[5] - Goinard Pièrre, Algérie : Œuvre française, op.cit, p248.

[6] - Pervillé Guy, Les étudiants Musulmans Algériens de l'université Française 1880-1962 : : Populisme et Nationalisme chez les étudiants et Intellectuels Musulmans Algériens de formation Française, Thèse 3eme cycle, Paris, École des Hautes études en sciences sociales, 1980, p13.

[7] - Meynier Gilbert, L'Algérie Révélée : La guerre de 1914-1918 et le premier quart du XX siècle, Genève Librairie Droz, 1981, p 215.

بإدخال مبادئ مجانية وإلزامية التعليم الابتدائي لجميع الأطفال، للفرنسيين وللأجانب من أصل أوروبي، وطبق مبدأ الإجبارية على أبناء الأوروبيين فقط[1]، أما بالنسبة لأبناء الجزائريين بقيت الأمور كما كانت عليه من قبل.

وقد أعطت الحكومة العامة لبرامج سنة 1898م طابعا تطبيقيا بإدخالها للعمل اليدوي والفلاحي[2]، كما تم تقليص عدد المدارس القرآنية، وبمرسوم 18أكتوبر1892م أخضعت المدارس القرآنية (الإسلامية) والمدرسين إلى نظام الرخصة ورقابة الحاكم العام[3]، كما جاء قانون 24ديسمبر1904م يمنع الجزائريين من فتح مدارس حرة إلا بترخيص، وهذا معناه إعطاء حق الرفض للإدارة الكولونيالية .

إن السياسة التعليمية المطبقة في الجزائر ترتب عنها تمدرس 47.263 تلميذا "أنديجانا" في سنة 1914م، أي 5% فقط من مجموع أطفال المسلمين[4]، وفي 1944م كانت تضم مدارس "الأنديجان"Ecoles Indigènes 92.000 تلميذا منهم 2.000 أوروبيا، والمدارس الفرنسيةLes Écoles Françaises 160.000 منهم 40.000 "أنديجانا"[5]، أما فيما يخص التعليم العالي فإن المدارس العليا الأربعة المؤسسة في 1879م حولت إلى جامعة في 1909م، ووجد بها 61 طالبا مسلما في 1916م[6]، وفي سنوات 1930م استقبلت الجامعة أقل من 100 "أنديجانا" من بين 2200 طالبا، وبلغت حصة الطلبة المسلمين في جامعة الجزائر العاصمة حوالي 9٪ من عدد الطلبة الإجمالي في عام 1952، وهم بالتقريب

[1] - Paligot Carole Reynaud, La République raciale : Paradigme racial et idéologie républicaine 1860-1930, Presses Universitaires de France, 2006, p 268.

[2]- حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، المرجع السابق، ص160.وينظر كذلك: Pervillé Guy, Les étudiants Musulmans Algériens de l'université Française 1880-1962 :op.cit, p13.

[3] - Collona Fanny, Les Instituteurs Algériens 1883-1939, Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1975, p17.

[4] - Thobie Jacques et autres, Histoire de la France Coloniale 1914-1990, Armond Collin Éditeurs, paris, 1990, p 33.

[5] - Goinard Pièrre, Algérie : Œuvre française, op.cit, , p 248.

[6] - Paligot Carole Reynaud, La République raciale : Paradigme racial…, op.cit, p 269.

أكثر من 200 طالبا[1]، وهذه الأرقام تعكس حقيقة السياسة التعليمية الفرنسية المطبقة في الجزائر.

حقيقة هناك فئة قليلة من الجزائريين قد استفادت من التعليم الفرنسي، ولكن الغاية من ذلك كانت واضحة، فقد اعترف بها الحاكم العام جونارJonnart في 1908م بقوله: "...لدينا فائدة كبيرة بخلق من بينهم("الأنديجان") نخبة مثقفة قادرة على نشر أفكارنا للعدالة والتقدم"[2]، وحتى تكون قاطرة لجر "الأنديجان" إلى ركب المدنية الفرنسية-الغربية .

3- التجنيد الإجباري وانعكاساته

عرفت الجزائر عملية تجنيد لأبنائها في صفوف القوات الفرنسية وذلك منذ الاحتلال، وقد اتخذ الجنرال كلوزيلClauzel قرارا بإنشاء فيلقين من المجندين الجزائريين بتاريخ 1أكتوبر1830م، وقد دعم هذا القرار بالأمرية الملكية بتاريخ 21مارس1831م، وأطلق على هذين الفيلقين تسمية الزواويينLes Zouaves[3] ، كما نجد فرق الصبايحيةLes Spahis التي كانت من ضمن فرق المجندين في صفوف الجيش الإفريقي، بالإضافة إلى ذلك لقد جُند الشباب الجزائري في تنظيمات عسكرية أخرى، حيث كونت منهم فيالق للرماة تابعة للجيش الإفريقي، فهذه القوات الجزائرية التي شكلت جزءا هاما ضمن قوات جيش الاحتلال كانت تعرف بالقوات المساعدة Les Forces auxiliaires.

وبالنسبة للوضع القانوني للمجندين "الأنديجان" في صفوف الجيوش المساعدة قد نظمها س-ك 14جويلية1865م والمرسوم المؤرخ 21إبريل1866 المتعلق بالخدمة والترقية، كما أن مرسوم 1903م سمح للجزائريين بالتجنيد في مختلف هيئات الجيش الفرنسي وليس فقط في

[1] - Spire Alexis, Semblables et pourtant différents. La Citoyenneté paradoxale des Français Musulmans d'Algérie en Métropole, Genèses 53, Déc 2003, pp 48-68., p 54.

[2] - Pervillé Guy, Les étudiants Musulmans Algériens de l'université Française…, op.cit, p105.

[3]- بجاوي محمد صالح، متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي في الجيش الفرنسي 1830-1918، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 33-34.

الهيئة المخصصة "للأنديجان"[1]، وكان التجنيد إلى غاية 1912 إراديا يقوم على مبدإ التعاقد، ولقد تم فرض الخدمة العسكرية الإلزامية بمرسوم 3 فبراير1912م، وهذا ضد رأي الكولون، حيث بينت جريدة La Dépêche algérienne موقفهم منذ 3أوت1908م: <<من وجهة نظر التعليم والخدمة العسكرية، أتركوا العرب وحدهم هانئين>>[2]، وهناك من الكولونياليين رؤوا في هذا التجنيد أداة يكون لها تأثيرا كبيرا على التقاليد والأعراف لدى "الأنديجان"، وستصبح أفضل وسيلة لإدماجهم تدريجيا.

وكانت أول عريضة للسكان المسلمين التي عارضت إنشاء الخدمة العسكرية في الجزائر، هي التي كتبها سكان تلمسان، وبعثوها إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في 1891م، والتي وقعها 1971 شخصا، ثم بعث أعيان تلمسان عريضة في سبتمبر 1908م مرفقة بِـ 17 صفحة موقعة، أعلنوا على نيتهم على الهجرة من الجزائر بدلا من تحمل التجنيد[3]، وقد أثار تجنيد "الأنديجان" حركة شعبية معارضة في أوساط الجزائريين، الذين رفضوا تجنيد أبنائهم ونقلهم إلى خارج الجزائر للمشاركة في حروب فرنسا، كما أن الكولون لعبوا دورا كبيرا في تأجيج الوضع وتحريض "الأنديجان" لعدم الخضوع لهذا القانون، واستعملت في ذلك كل الوسائل خاصة الصحافة للتأثير على الرأي العام وعلى النخبة الجزائرية .

ولقد جاء في نص المادة الأولى من المرسوم الرئاسي 3فبراير1912 حول التجنيد الاجباري "للأنديجان" في الجزائر:<< يتم تجنيد "الأنديجان المسلمين غير المجنسين بالجزائر:

1- عن طريق التجنيد الإرادي.
2- عن طريق إعادة التجنيد.في
3- عن طريق إستدعاءات خاصة مقابل علاوة، ويتكامل مع الشكلين السابقين >> [4].

[1] - Meynier Gilbert, L'Algérie Révélée : La guerre de 1914-1918…, op.cit, p 89.

[2] - Meynier Gilbert, L'historiographie française de l'Algérie et les Algériens en système colonial, Intervention à Alger le 22 octobre 2010 à l'invitation du Journal d'El Watan

[3] - Meynier Gilbert, L'Algérie Révélée : La guerre de 1914-1918…, op.cit, p 91.

[4] - Journal Officiel De La République Française, Quarante-quatrième année, N° 37, 7 Février 1912, p1209

ونصت المادة 22 على:<<المجندون المعينون عن طريق القرعة لهم القدرة على أن يستبدلوا، شريطة أن يقبل البديل من قبل السلطات العسكرية>>، كما جاء في المادة 25: << للمجندين إجباريا نفس أجور المجندين طواعية، ولهم الحق في علاوة التجنيد بقيمة 250 ف، منها 150 فرنكا تدفع بمجرد تلبية الاستدعاء والدخول تحت الراية الفرنسية، و100 ف تدفع بعد سنتين من الخدمة>>[1] .

لقد تفاعلت حركة الشبان الجزائريين[2] (النخبة) منذ 1908م مع مشروع قانون التجنيد الإجباري، وقدم الوفد الذي استقبله الرئيس بوانكاريPoincaré في جوان 1912م المطالب التالية التي عرفت باسم بيان الشاب الجزائري[3]:

- إلغاء قانون الأنديجينا.
- تقليص اللامساواة الضريبية والميزانية.
- زيادة توسيع التعليم .
- التمثيل الجاد والكافي في المجالس الجزائرية والتمثيل في البرلمان أو مجلس منتخب مماثل.
- حق المجندين السابقين الحصول على صفة المواطن الفرنسي بتقديم إعلان بسيط.

وكل ما قدم " للأنديجان" المجندين من امتيازات قانونية وسياسية قد جاءت في مرسوم 19سبتمبر1912 الذي منح بعض المزايا " للأنديجان" الذين أكملوا خدمتهم العسكرية، وهذا

[1] - Journal Officiel De La République Française, Quarante-quatrième année, N° 37, 7 Février 1912, p1209 .

[2]- وقد مثل هذا التيار جيل من الشباب منهم: أحمد بن بريهمات ومجدوب بن قلفاط وربيع الزناتي وسعيد الفاسي ومحمد صوالح وعباس بن حمانة وأحمد بوضربة وبلقاسم بن تهامي والشريف بن حبيلس ومحمد الصالح بن جلول وفرحات عباس ونحوهم . ينظر: أحمد مريوش، القضايا الوطنية في اهتمامات الأنتلجانسيا الجزائرية ما بين 1876-1927، مجلة حولية المؤرخ، العدد الثاني، 2002 .

[3] - Pervillé Guy, Les étudiants Musulmans Algériens de l'université Française:op.cit, p 116. ينظر كذلك: Sifou Fatiha, La Protestation Algérienne contre la Domination Française-Plaintes et Pétitions 1830-1914, Volume1, 332 pages, Thèse pour le Doctorat d'Histoire, Université Aix-Marseille 1, Université de Provence U.F.R Civilisation et Humanités, M.M.S.H (2 volumes)N° MT 24326, Aix-en-Provence. p 248.

ما ورد في نص المادة1:<<"الأنديجان" المسلمون الجزائريون المجندون، المستدعون أو البدلاء، الذي أدوا بالكامل مدتهم للخدمة العسكرية، أو الذين لم يقطعوها إلا لظروف خارج إرادتهم يتوقفون عن الخضوع للنظام الخاص "للأنديجينا"، شريطة أن يحصلوا على شهادة حسن السلوك القانونية عند تحررهم من الخدمة العسكرية، ولا تطبق عليهم الإجراء الاستثنائي للاعتقال إلا في حالة مناورة ضد أمن الدولة>>[1].

أما الحق في المواطنة الفرنسية كمقابل للتجنيد أصبح بالنسبة لهم ولجماعة الشبان الجزائريين أمرا مرفوضا بنص مرسوم 19سبتمبر1912، فالتجنيد الذي يقابله مبلغ مالي معناه شكل من الخدمة العسكرية التي يقدمها المرتزقة، وهذا ما كانت تتخوف منه جماعة الشبان (النخبة) لأنه مساس بكرامة الجزائري، ولهذا كانت تطالب بتجنيد يقابله الحق في المواطنة لأنه سيعمل تحت الراية الفرنسية، أو يجند دون مقابل مثله مثل الفرنسي-المواطن بحكم أن "الأنديجان" المسلم فرنسي بموجب مرسوم 14جويلية1865م .

وتخوفا من تزايد هجرة الجزائريين إلى البلدان الإسلامية رفضا لقانون التجنيد الإجباري، خاصة مع اشتداد التحالفات الأوروبية، أصدرت السلطات الفرنسية مرسوم 25نوفمبر1913م، والذي جاء فيه أنه لا يمكن للرعية الحصول على جنسية أخرى دون رخصة صريحة من السلطات الفرنسية[2]، وبناء على مرسوم7سبتمبر1916م فرضت الخدمة العسكرية على كل "الأنديجان" المسلمين غير المجنسين للجزائر، وقد ألغي الحق في التبديل في 1917م[3]، ولكن على الرغم من تجنيد أكثر من 173 ألف جزائريا في الحرب الأولى إلا أن السلطات الفرنسية والكولونيالية لم تقدم لهم مقابلا مشرفا لما قدموه من تضحيات للدفاع عن فرنسا، ولم تحقق للنخبة الجزائرية مطالبها، وكل ما قدمته هي تلك الإصلاحات التي تبناها كليمنصو والمعروفة بقانون فبراير1919م، وأهم ما نصت عليه في هذا الصدد أحقية المجندين بعد أداء الخدمة العسكرية بالتجنيس (المواطنة).

[1] - Messimy Adolphe, Statut des indigènes algériens , (Paris), H. Charles-Lavauzelle, 1913, p 65.

[2] - Bruschi Christian, La Nationalité dans Le Droit Colonial, p62.

[3] -81 F/1441, comité d'Action Franco-Musulman de L'Afrique du Nord. Lettre au Ministre de L'interieur du 22 Novembre 1922. Archives Nationales d'Outre-Mer Aix-en-Provence .

وبعد ح.ع.الأولى أثار موضوع مدة التجنيد الإجباري جدلا كبيرا، وانتهى الأمر بصدور مرسوم 7سبتمبر1926م المتعلق بالخدمة العسكرية "للأنديجان" الجزائريين، حيث جاء فيه أن مدة الخدمة العسكرية المفروضة على كل مجند هي سنتين[1]، وبقي العمل بهذا القانون إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية.

إن إعادة النظر في مدة التجنيد كان من باب خلق المساواة بين "الأنديجان" المسلمين وباقي المواطنين الفرنسيين في مجال مدة الخدمة العسكرية لا غير، لأن الامتيازات المترتبة عن هذا بقيت كما نص عليها قانون فبراير1919 ومرسوم فبراير1919 فيما يتعلق بمسألة المواطنة والانتخابات، كما أن تخفيض مدة الخدمة يدخل ضمن سياسة الإصلاحات التي عرفتها الجزائر بعد الحرب الكبرى .

4- السياسة الضريبية

لم تكن الضرائب المباشرة المعروفة في فرنسا موجودة بالجزائر في المرحلة الأولى للاحتلال، ولكن فرضت ضريبة العمل فقط، هذه الضريبة أنشئت بموجب الأمر الملكي لِـ 15يناير1847م وتتعلق بالصناعات الصغيرة خاصة صناعات "الأنديجان"[2]، كما تفرض على كل شخص يمارس تجارة أو صناعة ومقيم بالمدن أو بلديات مناطق الحكم المدني والمختلطة، وقد صدرت أمرية 17جانفي1845م التي نظمت الضرائب الخاصة "بالأنديجان" المسلمين، والتي احتوت على:1-الحكور. 2-العشور.3-الزكاة. 4-اللزمة. 5-العسة. 6-حق الشبير. 7-حق البرنوس[3].

[1] -81 F/ 1441, Recrutement des Indigènes. Note sur Le Service Militaire des Indigènes algériens. Archives Nationales d'Outre-Mer Aix-en-Provence .

[2] - Bequet, L'Algérie en 1848, tableau géographique et statistique avec un calendrier approprié au pays, L. Hachette (Paris), p 165..

[3] - Bonzom Lucien ,Du Régime fiscal en Algérie, ses conséquences sur la situation et le développement économique de cette colonie. Université de Paris. Faculté de droit. Thèse pour le doctorat (ès sciences politiques et économiques). 1899.p 18.

وقد عرفت الضرائب العربية عدة محاولات لتوحيدها، ولكن لم تتحقق، وبدلا من إلغائها كاملة كانت تدعم بما يعرف بالسنتيم الإضافي، والذي يدخل في ميزانية البلدية مقابل الخدمات، ويمثل هذا السنتيم من 15 إلى 18٪ من الضريبة الأساسية[1]، وعلى سبيل المثال فإن مناطق الحكم العسكري بالعاصمة وقسنطينة جلبت لميزانية العمالات على التوالي 600.000 ف.ف و550.000 ف.ف ما بين 1880م إلى 1896م [2] .

ويتم اقتطاع من إجمالي الضريبة العربية 10/5 لتدفع للمجالس العامة، التي تستعملها لصالح المقاطعة، بمعنى لصالح المستعمرة الأوروبية، و10/1 تدفع للقياد كبديل عن أجورهم بالإضافة إلى النسبة التي يحصلون عليها من الغرامات المفروضة [3] على إخوانهم "الأنديجان، وهذا ما يفسر تعنت وعدم تسامح القياد في مسألة الضريبة العربية، لأن تراجعها هو مساس سريع ومباشر بمصالحهم، كما أن ربط السلطة الكولونيالية أجرة القايد بالضريبة العربية والغرامات لإجباره على المراقبة المستمرة وعدم التسامح مع أبناء جلدته، وهذا ينطبق كذلك على الآغاوات الذين بالإضافة إلى أجرتهم التي تدفعها الحكومة الفرنسية، والتي تختلف حسب أهمية الآغاليك، لهم نصيب من الغرامات والضرائب العربية [4].

وقد تحمل الجزائريون هذه الضرائب الثقيلة، والتي كانت مصدرا لكل الشرور، حيث أن 3/1 و5/1 مداخيلهم("الأنديجان") كانت تذهب إلى الضرائب، التي كانت تمول الاستعمار الفرنسي، بمعنى كانوا يمولون عملية تجريدهم من أموالهم [5]، وكان الجزائريون يدفعون الضرائب التي يتم توزيعها حسب الميزانية دون استشارتهم، "فالأنديجان" يدفعون بالفعل من مجموع إيرادات الجزائر، والبالغة 94 مليون.ف، حوالي 42 مليون.ف، وبالأخص من 26 مليون.ف.ف من الضرائب المباشرة، يدفعون 18 مليون.ف.ف، أي الثلثين، إضافة إلى ذلك

[1] - Bonzom Lucien ,Du Régime fiscal en Algérie, op.cit, p 18 .

[2] - Messimy, Adolphe, Statut des indigènes algériens , op.cit, p 34.

[3] - Lunel Eugène , La Question algérienne. Les Arabes, l'armée, les colons. Éditions Lachaud, Paris, 1869,p 78.

[4] - Ibid, p 79.

[5] - Gilbert Meynier, L'historiographie française de l'Algérie et les Algériens en système colonial, Intervention à Alger le 22 octobre 2010 à l'invitation d'El Watan

يدفعون نصف الضرائب البلدية (15 مليون من 31) [1]، والتي لم يستفد منها الجزائريون بشكل مباشر، على الرغم من أنهم المصدر الأساسي للضرائب والممول الأول لميزانية الجزائر.

ولقد استعملت السلطة الكولونيالية الضرائب العربية في الضغط على "الأنديجان" الجزائريين إلى غاية 1918م إلى أن ألغيت هذه الضرائب في 18-21جوان1918م، بينما أبقي العمل بها في أقاليم الجنوب إلى غاية 1948[2]، أما مبدأ المساوة الضريبية ما بين الأوروبيين والمسلمين تم حله بمراسيم 1و6ديسمبر 1918م[3]، والتي وضحت المساواة الجبائية المطلقة[4]، وألغيت الضرائب العربية واستبدلت بضريبة على الممتلكات العقارية غير المبنية[5].

وهكذا تم التخلص من مسألة الضرائب العربية التي أعاقت كثيرا التطور الاجتماعي "للأنديجان" المسلمين، وفي نهاية المطاف تراجعت السلطات الكولونيالية عن مواقفها وقبلت بعملية توحيد المنظومة الضريبية وإدماجها بمنظومة المتروبول، وبذلك حققت السلطات الفرنسية نجاحا آخر في سياستها الإدماجية الشاملة.

---

[1] - Messimy Adolphe , Statut des indigènes algériens…, op.cit, p 34.

[2] - Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle : De l'Hexagone aux terres d'Islam. Espoirs, réussites, échecs ; Maisonneuve et Larose, Paris, 2003,, p 242. بنظر كذلك: أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، 1871-1919، تر م.حاج مسعود وع. بلعريبي، الجزء الثاني، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007،، ص168.

[3] - Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle : op.cit, p 242.

[4]- أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ص168.

[5] - Goinard Pièrre, Algérie : Œuvre française, Editions Robert Laffont, p 360.

5- مسألة فصل الدين عن الدولة

شُيدت بدايات اللائكية في فرنسا مع ثورة عام 1789م بصدور القانون المنظم للعلاقات بين الدولة والكنيسة الكاثوليكية Le Concordat في 8أبريل1802م تحت سلطة نابليون بونابرت، وحتى قبل ذلك بقليل عندما وافق لويس XVI بإصدار أمر ملكي في 1787م متعلق بالحالة المدنية للبروتستانت، وهكذا بدأت حركة بأكملها التي أخذت من الكنيسة الحالة المدنية، لتسند إلى إدارة الدولة، فكان البعد الأول للائكية في بداية الثورة الفرنسية، هو عدم الخلط بين القانون الديني والقانون المدني[1]، قبل هذا الأمر الملكي كان البروتستانت في فرنسا يعيشون حالة من التهميش بعدما توقفت الحروب الدينيية بين الكاثوليك والبروتستانت مع التوصل إلى اتفاقية وست فاليا Westphalie 1648م، وفي المناطق التي كان فيها البروتستانت أقلية تعرضوا للتهميش والضغوطات النفسية، وكان ينظر لهم وكأنهم ارتدوا عن المسيحية أصلا.

ومثلما أقصت الكاثوليكية البروتستانت من الحقوق المدنية وحتى السياسية، أقصى دعاة اللائكية الإسلام من مبدأ اللائكية، كما أقصت السلطة الفرنسية الجزائريين من حق التمتع بالمواطنة الفرنسية على الرغم من اعترافها لهم بالجنسية الفرنسية.

إن الجمهورية الفرنسية لائكية (علمانية) تعريفا، ومستقلة عن أي دين، ولكن تضمن الحرية الدينية للمواطنين، وأن مبدأ حرية العقيدة تكفله الدولة، وهو من المبادىء المقدسة لدى الجمهورية الفرنسية منذ ثورة 1789م، وهو التوجه الذي أقره نص قانون الفصل (الفصل بين الدين والدولة) لعام 1905م، ومما جاء في مادته1:<< تضمن الجمهورية حرية الاعتقاد وتضمن حرية ممارسة الديانات>>، وفي المادة2 من مرسوم 27سبتمبر1907 المتعلق بتطبيق قانون 1905م بالجزائر، جاء فيها:<< الجمهورية لا تعترف بأي أجير، ولا تدعم ماليا أية ديانة>>[2]، وهكذا أبعدت الديانة عن السلطة ولم تعد الكنيسة من ضمن مؤسسات الدولة.

[1] - Borne Dominique, Les valeurs de la République , Cahiers français n° 336,(pp 66-69),p 67.

[2] - Sellam Sadek, La France et ses Musulmans : Un siècle de politique musulmane 1895-2005, Librairie Arthène Fayard, 2006, p164.

وقد عرف الفكر اللائكي انتعاشا كبيرا في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة وخاصة مع وصول اليساريين إلى السلطة، في الواقع، إن الرغبة في تحويل هذا القانون (قانون 1905م) إلى المستعمرات شكل واحدة من العديد من المهام للرسالة الحضارية، ولكنها من المواضيع الرئيسية غير المعروفة في إيديولوجية الجمهورية في تلك الفترة، ودخلت في تناقض مع ضرورة سياسة الحفاظ على مراقبة الديانات في المستعمرات، وهذا التوتر يوجد بشكل مثالي في الجزائر بسبب وضعها القانوني الخاص داخل الإمبراطورية الاستعمارية، فالديانة الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية والإسلامية كانت مدعومة، ومراقبة ومستغلة بطرق متنوعة من طرف السلطات الكولونيالية [1] .

لقد كان الدين الإسلامي محل مراقبة منذ بداية الاستعمار من قبل السلطات العسكرية ثم المدنية، فاتفاقية دي برمون Bourmont عام 1830م، التي أنجر عنها استسلام داي الجزائر، كانت في المادة 5 تلزم القوة الكولونيالية على احترام ممارسة الدين الإسلامي[2]، فالحبوس (الأوقاف) تم حجزها غداة الغزو وألحقت بأملاك الدولة[3]، وإن إدراج المؤسسات الوقفية في المجال العمومي والتي كانت تستخدم لتمويل الأنشطة الدينية ألزم المستعمِر على إدارة وتمويل الدين الإسلامي، فالقرار الوزاري لِـ 30أبريل1851، الذي تلته مناشير من الحكومة العامة للجزائر صنفت الموظفين ومناطق العبادة الإسلامية من أجل تبسيط الرقابة[4]، وفي ميزانية 1886م، فالمصاريف الخاصة بالديانات المدعمة في الجزائر، كانت كالآتي [5] :

- الديانة الكاثوليكية 880,900 فرنكا .

[1] - Achi Rabeh, La séparation des Eglises et de l'Etat à l'épreuve de la situation coloniale. Les usages de la dérogation dans l'administration du culte musulman en Algérie (1905-1959), In: Politix. Vol. 17, N°66. Deuxième trimestre 2004. (pp. 81-106)., p 82.
[2] - Ibid, p 82.

[3] - Blanchard Pascal et autre, La Fracture Coloniale : la societé française au prisme de l'héritage colonial, Brozzo Anna, Islam et République une Longue Histoire de Méfiance, pp77-84, Éditions la Découverte, Paris, 2006, p 82.

[4] - Achi Rabeh, La séparation des Eglises et de l'Etat à l'épreuve de la situation coloniale. op.cit, p 82.

[5] - Vignon Louis, La France dans l'Afrique du Nord, Algérie et Tunisie , Librairie Guillaumin (Paris), 1887, 308p, (p 244).

- " الإسلامية 216,340 " .
- " البروتستانتية 93,500 " .
- " اليهودية 26,600 " .

فالدولة كانت تصرف للكاثوليك 2،93 ف للشخص و11،08 ف للبروتستانت، ولم تمنح إلا 0،731 ف لليهودي و0،076 ف للمسلم[1]، فهذه الأرقام تعكس لنا حقيقة النظرة الإحتقارية تجاه الإسلام، والذي كان يمثل ديانة غالبية سكان المستعمرة.

إن صدور المرسوم التنفيذي 27سبتمبر1907 لقانون 1905 في الجزائر كان الهدف منه الحفاظ على الرقابة الإدارية والسياسية على الديانات من خلال منح تعويضات مؤقتة للوظيفة، بدلا من الذهاب إلى حياد الحكومة العامة للجزائر في المسائل الدينية، وهذا المرسوم سمح على استمرار تأطير الديانة الإسلامية[2]، بهدف المراقبة الجيدة للسكان "الأنديجان" المسلمين[3]، لهذا طالبت النخبة الجزائرية ضرورة تطبيق مبدأ الفصل على جميع الديانات، ومن أشهر المثقفين المسلمين(الجزائريين) الذين شاركوا في النقاش العام حول مسألة الفصل نجد بن علي فكار(دكتور في القانون وأستاذ بالغرفة التجارية بليونLyon)[4].

إن تحويل قانون 1905م إلى الجزائر أثار جدلا متناقضا بالمتروبول ثم داخل الحكومة العامة بالجزائر...ولكن عندما نوقش فصل الكنائس عن الدولة، فإن مبدأ تطبيقه في الجزائر لم يثر أية معارضة هامة في المجلس الوطني[5]، ثم قامت جماعات سياسية ودينية بمعارضة تدخل السلطات الكولونيالية في الأنشطة الدينية، وبلورت بذلك نقدا سيغذي الخطاب المناهض للكولونيالية، وتأثير هذه التعبئة يكون بإجبار السلطات الفرنسية والكولونيالية بأخذ بعين الاعتبار ودون تناقض مطالب "الأنديجان" مع فصل الدين الإسلامي عن الدولة [6].

---

[1] - Sellam Sadek, La France et ses Musulmans : Un siècle de politique musulmane, op.cit, p167.

[2] - Achi Rabeh, La séparation des Eglises et de l'Etat à l'épreuve de la situation coloniale. op.cit, p 83.
[3] - Ibid, p 84.

[4] - Sellam Sadek, La France et ses Musulmans : Un siècle de politique musulmane, op.cit, p 163.

[5] - Achi Rabeh, La séparation des Eglises et de l'Etat à l'épreuve de la situation coloniale, op.cit, p 84.
[6] - Ibid.

إن قانون 9ديسمبر1905 ، في المادة 43، نص على : << ستحدد قوانين الإدارة العمومية الشروط التي سيطبق فيها هذا القانون في الجزائر والمستعمرات>>[1]، وجاء في مرسوم التنفيذي 27سبتمبر1907، في المادة11 الفقرة 6 :<< ولكن في المقاطعات المحددة بقرار متخذ في مجلس الحكومة، يمكن للحاكم العام، للمصلحة العامة والوطنية، أن يمنح تعويضات عن الوظيفة لا تتعدى 1800 فرنكا، وألا يتجاور بقائها مدة عشر سنوات>>[2].

وحسب أندري ماجينو André Maginot (مستشار الحاكم العام للجزائر)، فإن إلغاء النفقات عن الدين الإسلامي يتضمن مخاطر جسيمة على السيطرة الفرنسية في الجزائر لأنه يؤدي إلى فقدان الدعم من رجال الدين ويعيد النظر في الالتزام الذي اتخذته السلطة الاستعمارية في عام 1830م – في حقيقة الأمر هذا الطرح ما هو إلا تحجج تختفي وراءه السلطة الكولونيالية، وهو موقف تعود كلما رأت في أي إصلاح أنه قد يحسن من وضع "الأنديجان" المسلمين– ومع ذلك، فإن هذا الالتزام ترك للتفسير الوحيد للسلطات الكولونيالية، لأن احترام ممارسة الدين الإسلامي كان يمكن أن تأخذ شكل استقلالية الممارسة تجاه القوة الكولونيالية [3].

وقبل اعتماد المرسوم التنفيذي، تطور الخطاب السياسي–الديني، وجاء ذلك من أحد ممثلي الدين الإسلامي مفتي مسجد الجزائر ابن زكري، الذي حض السلطات على التدخل أكثر ماليا وسياسيا، في المجال الديني، وهذا المفتي وجه نداءا تجاه إخوانه في الدين وإلى الدولة الجمهورية[4]، وتحصل الحاكم العام على عريضة سلمت إليه من طرف والي العاصمة في أبريل 1909م، أعدت بمبادرة من شيوخ الإسلام والتجار، وقدم أصحاب هذه العريضة فكرة أن المرسوم الذي يريد إلغاء الدعم المالي للدين الإسلامي يعيد النظر في الالتزام الذي أُتخذ من طرف فرنسا على احترام الدين الإسلامي المنصوص عليه اتفاق 5جويلية1830 [5].

---

[1] -Sellam Sadek, La France et ses Musulmans : Un siècle de politique musulmane, op.cit, p163.

[2] - Ibid,p 165.

[3] - Achi Rabeh, La séparation des Eglises et de l'Etat à l'épreuve de la situation coloniale. op.cit , p 85.

[4] - Ibid, p 90.

[5] - Ibid .

ففي الجزائر، فإن مرسوم 27سبتمبر1907 لم يُرجع للمسلمين مساجدهم ولا أوقافهم، فالسلطات الكولونيالية كانت تنظم بنفسها عملية الحج إلى مكة[1]، كما أن الزوايا جُردت من ممتلكاتها (الحبوس) وأصبحت تعيش أساسا على الصدقات والتبرعات، والتي تكون ناذرة في فترات الأزمة[2]، ويمكننا أن نسجل أن مرسوم 1907م تم تمديده بمراسيم 19سبتمبر1917، و31أوت1922، و25سبتمبر1932، وبدون تحديد المدة بمرسوم 19ماي1941، فالمصلحة السياسية للحفاظ على هذا النظام القانوني كانت كل مرة تقدم من قبل الحاكم العام[3].

وفي سنوات 1920م، كان الإسلام في الجزائر تحت السيطرة تماما، فقد ألحقت الإدارة الأوقاف بالأملاك الفرنسية(الدومين)، هذه الأوقاف(الحبوس) كانت في العهد العثماني تضمن استقلالية العبادة والخدمات الاجتماعية المختلفة، وفي الفترة الاستعمارية حُول أئمة المساجد إلى موظفين، وأبقي على هذا النظام على الرغم من وجود قانون فصل الكنائس عن الدولة، أما في قانون 20سبتمبر1947 المتعلق بالقانون العضوي للجزائر، في المادة 56 نص على: <<استقلالية الدين الإسلامي مضمونة تجاه الدولة بنفس الطريقة المطبقة على الديانات الأخرى، في إطار قانون 9ديسمبر1905 ومرسوم 27سبتمبر1907، وتطبيق هذا المبدأ...يكون محل قرارات من الجمعية الجزائرية>>[4].

إن الدين الإسلامي لم يستفد من أية استقلالية ولا تكون له هذه إلا إذا أعيدت له الأوقاف[5] التي صودرت منه مع بداية الاحتلال، أما بالنسبة للديانات الأخرى فالقانون أعطى لجمعياتها الثقافية الصلاحية القانونية لتسيير مواردها لتمويل دياناتها والأنشطة المرتبطة لها[6]، بينما الجمعيات الثقافية الإسلامية الثلاثة التي أنشئت بالعمالات الثلاثة، كانت تحت

[1] - Lorcerie Françoise, L'islam comme contre-identification française : trois moments, L'Année du Maghreb [En ligne] , II | 2005-2006 , (pp 509-536). p 522.

[2] - Collona Fanny, Les Instituteurs Algériens 1883-1939, Presses de la fondation…, op.cit, p 31.

[3] - Achi Rabeh, La séparation des Eglises et de l'Etat à l'épreuve de la situation coloniale. op.cit, p 86.

[4] - Ibid .

[5] - Luizard Pierre-Jean, Le choc colonial et l'islam : les politiques religieuses…, op.cit, p 215.

[6] - Ibid.

رعاية الولاة[1]، وقد أسستها الإدارة، والتي كانت مراقبة بصرامة، ومخترقة من طرف الشرطة، وهذه الجمعيات هي التي تتحصل على الدعم المالي من قبل الإدارة[2]، مما جعلها تفقد المصداقية والثقة من قبل الجزائريين، ولكن مع مرور الوقت أصبحت هذه الجمعيات الإسلامية منبرا للنشاط الفكري والديني السياسي للنخبة الجزائرية، وقد ظهرت جمعيات جزائرية أخرى في ظل قانون 1901م كان لها دورا رياديا في سنوات 1920م و1930م في الساحة الوطنية، من بين مطالبها استرجاع الأوقاف الإسلامية والدفاع عن الهوية الوطنية.

ومع ظهور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد جعلت من مسألة إخضاع الدين الإسلامي للسلطة الكولونيالية من نقاط معارضة الوضع الكولونيالي...فأولى مطالبها كانت تتعلق بالتطبيق الصارم لقانون1905م على الدين الإسلامي وتسليم المؤسسات الوقفية إلى الجمعيات الدينية[3].

ومما تقدم يتأكد لنا أن مبدأ فصل الدين عن الدولة الذي أسس نهائيا لائكية الجمهورية الفرنسية، وتخلص من نفوذ رجال الدين بتهميش مؤسسة الكنيسة، وأنهى الخلاف الذي كان قائما في فرنسا منذ قرن حول هذه المسألة الحساسة، بينما في الجزائر فإن تطبيق هذا المبدأ نُظِر إليه على أنه قد يشكل خطرا على السياسة الكولونيالية، وربما حتى على السيادة الفرنسية ذاتها، لأن استقلالية الدين الإسلامي عن الإدارة لا يتطابق مع السياسة الكولونيالية العامة المطبقة بالجزائر، وبالتالي فإن الدين الإسلامي كان هاجسا لهم، واعتبر من جديد حاجزا أمام مشروع إدماج "الأنديجان" المسلمين، وبالنسبة لهم فإن الإسلام يمثل أكثر من ديانة لما يحمله من خصوصيات مقارنة بالديانات الأخرى.

[1] - Luizard Pierre-Jean, Le choc colonial et l'islam : les politiques religieuses…, op.cit, p 215.

[2] - Blanchard Pascal et autre, La Fracture Coloniale : la societé française au prisme de l'héritage colonial, Brozzo Anna, Islam et République une Longue Histoire de Méfiance, pp77-84, Éditions la Découverte, Paris, 2006, p 82.

[3] - Achi Rabeh, La séparation des Eglises et de l'Etat à l'épreuve de la situation coloniale. op.cit, p 93.

الفصل الثاني : الإصلاحات السياسية الفرنسية مابين 1919م -1939م

1- تجنيس " الأنديجان" في الجزائر قبل 1919م
2- إجراءات تجنيس الجزائريين قبل 1919م
3- إصلاحات فبراير 1919م
4- الانتخابات أداة للإشراك السياسي
5- مشروع بلوم – فيوليت

الإصلاحات السياسية الفرنسية مابين 1919م-1939م

إن المركز القانوني للسكان يتبع الوضع القانوني للبلد الذي يعيشون فيه، وهذا الأمر متعارف عليه، فلا يعقل أن يكون الوضع القانوني لأي بلد معروفا بينما وضع سكانه مجهولا، وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن واقع المركز القانوني للجزائريين أثناء الاحتلال ؟

إن أمرية 22جويلية1834 قد ألحقت الجزائر بفرنسا من الناحية القانونية، وفي القانون الدولي فإن القاعدة المعتادة في مادة الجنسية عندما تحل دولة محل أخرى فأولئك الذين يعيشون في الإقليم المعني يحصلون تلقائيا على جنسية الدولة الجديدة ويفقدون جنسيتهم السابقة[1] .

وإن الحجة التي يمكن استخلاصها لرفض الصفة الفرنسية "للأنديجان" هو الأمر الملكي الصادر في 26 سبتمبر1842م الذي أبقى على قانون الأحوال الشخصية لتسوية قضايا أحوال "الأنديجان"، ويدّعون أن هذا النص جاء وفقا للالتزام الذي قطعته فرنسا على نفسها في معاهدة استسلام الجزائر باحترام ديانة السكان[2] .

1- تجنيس " الأنديجان" في الجزائر قبل 1919

إن الجنسية المفترضة التي مُنحت للجزائريين بشكل جماعي في 1865م كان من المنتظر أن تغير وضعهم القانوني فعليا، ولكن المشرع الفرنسي قد أحدث وضعا قانونيا جديدا "لأنديجان" الجزائر بفصله الجنسية عن المواطنة، فكيف تعامل الجزائريون مع هذه المراكز القانونية الجديدة ؟

إن مسألة جنسية "الأنديجان" لم تفصل فيها بوضوح أمرية 1834م ولا حتى دستور 1848م، واعتبرت هذه النصوص على أنها صرحت بالإلحاق، ولم تُعبر على أن

[1] - Bronwen Manby, La nationalité en Afrique, Londres & Paris, Open Society Fondations & Karthala, 2011, p 48.
[2] - Hugues Albert, La nationalité française chez les musulmans de l'Algérie : thèse pour le doctorat, présenté et soutenu le 2 Juin 1899; Faculté de droit de l'Université de Paris, Paris Librairie Ainé A. Chevalier - Maresco & Cie, Éditeurs,p13.

"الأنديجان" منحوا الجنسية الفرنسية على هذا الأساس[1]، ولكن من الناحية العملية بقيت المسألة خاضعة لأهواء السلطة الكولونيالية ورغبة الكولون .

وعلى الرغم من وجود مبادئ واضحة في القانون الدولي لا تحتاج للتأويل، والتي تفرض على فرنسا منح الجزائريين حق التمتع بالجنسية الفرنسية، إلا أن السلطات الكولونيالية علقت المسألة إلى أن فَصَل فيها القضاء الفرنسي، حيث أعترف القاضي (الفرنسي) بالصفة الفرنسية "للأنديجان" الجزائريين بواسطة حكم هام لمحكمة الجزائر الصادر في 24فبراير 1862، وأكدته محكمة الاستئناف بقرار 15فبراير 1864، وهذا الحكم أدخل التمييز الأساسي بين الفرنسيين المواطنين والأنديجان" الفرنسيين غير المواطنين اعتمادا على الاختلاف في الحالة المدنية[2]، وأن القانون الشخصي الإسلامي لا ينسجم مع الاستفادة من حقوق المواطنة[3]، وبالتالي أنهم غير قادرين على ممارسة الوظائف العامة[4].

فإن الجنسية الفرنسية منحت للجزائريين بموجب القانون، ولكن لم تكن جنسية عادية، فهي جنسية صورية، وكما قال ق.برفيي Pervillé Guy:<<أن الجنسية الفرنسية "للأنديجان" المسلم ليست حقيقية وما هي إلا افتراضية>>[5]، وكل ما فيها حقيقي هي الصفة الفرنسية، أما باقي الحقوق أفرغت منها، وهي الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية، التي تجمع وتعرف بمصطلح المواطنة .

[1] - Hugues Albert, La nationalité française chez les musulmans de l'Algérie, op.cit, p 14.

[2] - Hervé Andrès H., Le droit de vote des étrangers, état des lieux et fondements théoriques, Doctorat de sciences juridiques et politiques, sous la direction de Mme Chemillier-Gendreau, Université Paris VII - Denis Diderot, 2007, p190.

[3] - Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle : De l'Hexagone aux terres d'Islam. Espoirs, réussites, échecs ; Maisonneuve et Larose, Paris, 2003, p 231.

[4]- Poivre Aimé, Les Indigènes algériens, leur état civil et condition juridique, Librairie Algérienne de Dubos Frères , 1862, p19.

[5] - Pervillé Guy, Les étudiants Musulmans Algériens de l'université Française: op.cit, p110.

إن مرسوم التجنيس الذي أصدره نابليون الثالث في 1865م يسمح للمسلمين واليهود تقديم طلبات للتمتع بحقوق المواطن[1] الفرنسي، حقيقة بقي الوضع القانوني للجزائريين غامضا حتى صدور المرسوم المشيخي المؤرخ في 14جويلية1865م والمتعلق بموضوع الجنسية/المواطنة (قانون التجنيس)، فالحل القانوني، لم يعطى إلا من قِبل المادتين 1 و2 من هذا المرسوم[2]، والذي بين فيهما صراحة الوضع القانوني "للأنديجان" في الجزائر، حيث نصت المادة الأولى:<< "الأنديجان" المسلم هو فرنسي...>>، وجاء في المادة الثانية: << "الأنديجان" الإسرائيلي هو فرنسي...>> - ولا نريد الخوض في هذا المقام إشكالية الجنسية/المواطنة التي أبتدعها هذا المرسوم- وقد فصَل هذا القانون في مسألة الانتماء السياسي والقانوني "لأنديجان" الجزائر، حيث اعتبر سكان الجزائر من المسلمين واليهود فرنسيين غير مواطنين وذلك حسب نص المادتين 1و2 من نفس المرسوم بحجة أنهم يخضعون لقوانينهم الخاصة المتعلقة بالأحوال الشخصية .

وقد رُفضت العديد من المشاريع التي اقترحت تجنيس "الأنديجان" الجزائريين دون المساس بأحوالهم الشخصية منها: مشروع التجنيس الجماعي لميشلان وكليزريMichelin et cluseret بتاريخ 16يناير1897، وكذلك التجنيس التدريجي لمارتينوMartineau في 27جويلية 1890[3]، وهناك من طالب في البرلمان بالتجنيس الجماعي ("للأنديجان" المسلمين) مع المحافظة على قانون الأحوال الشخصية .

كما قُدم اقتراح قانون (بهذا الشأن) في 15جوان1887 من قبل اثنين من نواب اليسار في الغرفة، وهما ميشلانMichelin [4] وقوتييGautier، بهدف منح حقوق المواطنة الفرنسية

[1] - Aboudahab Zouhair, Citoyenneté = nationalité, une équation soutenable ?, Écarts d'identité N°90-91, Septembre-Décembre 1999.

[2] - Hugues Albert, La nationalité française chez les musulmans de l'Algérie, op.cit, p 15.

[3] - Kateb Kamel , Européens, "indigènes" et juifs en Algérie (1830-1962): représentations et réalités des populations, INED Institut national d'études démographiques (France), 2001, 386 pages, p199.
وينظر كذلك:Renucci Florence, Le Statut Personnel des Indigènes : op.cit, p57.

[4]- هنري ميشلان Henri Michelin 1847-1912نائب برلماني من أقصى اليسار في مجموعة العمال، ينظر:
Blévis Laure, Sociologie d'un droit colonial… op.cit, p145.

للمسلمين "الأنديجان" لعمالات الجزائر[1]، ولكن قد واجهته معارضة شديدة من طرف "الأنديجان" المسلمين، الذين قدموا أهم عريضة لممثلي السكان المسلمين في نهاية القرن 19م، والتي وقعت من قبل 1700 شخصا[2]، رفضوا اقتراح النائبين للإدماج الجماعي "للأنديجان" المسلمين مثلما وقع مع اليهود بمرسوم كريميو، كما طالب جوريسJaures في 1898م بتحرير المسلمين معززا اقتراحه بذكر مثال السنغال أين يتمتع المسلمون بالمواطنة مع محافظتهم على قانون أحوالهم الشخصية[3].

أما السلطات الفرنسية كان رد فعلها المدروس على تزايد مطالب الذين يودون رؤية "الأنديجان" المسلمين لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها الكولون، هو إصدار قانون 4فبراير 1919، والذي لا يعترف هو كذلك بالتجنيس في إطار الأحوال الشخصية.

2- إجراءات تجنيس الجزائريين قبل 1919م

لقد طرحت لأول مرة مسألة الفصل بين الجنسية والمواطنة في الجزائر مع صدور القانون الكولونيالي المتعلق بموضوع التجنيس والمعروف بسناتيس-كونسلت1865م، الذي شكل إطارا ومرجعا لكل القوانين المتعلقة بإصلاح الأوضاع السياسية للجزائريين .

قبل 1865م لم تكن للمسلمين الجنسية الفرنسية الكاملة (الجنسية الكبرى)، ولم يسمح لهم أي إجراء بالحصول عليها، ولكن بصدور المرسوم المشيخي لـ 14جويلية1865 المتعلق بأحوال الأشخاص والتجنيس في الجزائر، حيث نصت المادة1 على[4]:

<< أن الأنديجان المسلم فرنسي، غير أنه سيواصل الخضوع للشريعة الإسلامية.

---

[1] - Blévis Laure, Sociologie d'un droit colonial : Citoyenneté et Nationalité…, op.cit, p145. وينظر كذلكPatrick Weil, Le statut des musulmans en Algérie coloniale Une nationalité française..., p100. وكذلك : Kenneth Vignes, Le Gouverneur Général Tirman et le Système des Rattachements, Thèse pour le Doctorat ès Lettres, Université de Paris, 1958, Q 8756, p299.

[2] - Sifou Fatiha, La Protestation Algérienne contre la Domination Française-Plaintes…, op.cit, p 227.

[3] - Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, Éditions ANEP, Alger, 2ème édition 2006, p 70.

[4] - 81 F/ 1209-1212, Statut des Indigènes d'Algérie (Musulmans et Juifs), Archives Nationales d'Outre-Mer Aix-en-Provence.. ينظر كذلك :René de Saint-Félix, Le voyage de S. M. l'Empereur Napoléon III en Algérie et la régence..., p VIII.

- يمكنه أن يكون مقبولا للخدمة في الجيوش البرية والبحرية. يمكنه أيضا أن يُستدعى لشغل وظائف ومناصب مدنية في الجزائر.
- بإمكانه، وبطلب منه، أن يصبح مقبولا للتمتع بحقوق المواطن الفرنسي، وسيكون في هذه الحالة مُسَيَّرا بالقوانين المدنية والسياسية الفرنسية >>.

كما خصصت المادة2 من هذا المرسوم ليهود الجزائر، وحسب الفقرة1 من المادة1و2 من هذا المرسوم فالاعتراف صريح بالصفة الفرنسية لمسلمي ويهود الجزائر، في حين لم يعترف لهم بالمواطنة، وعلى الرغم من أن "الأنديجان" المسلم فرنسي ولكن تحكمه الشريعة الإسلامية ـ والمقصود بالشريعة الإسلامية ما يتعلق بأحكام الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث...ألخ ـ حسب المرسوم المشيخي[1]، بمعنى أن من الناحية السياسية "فالأنديجان" يحمل الصفة الفرنسية أما من منظور القانون المدني الفرنسي هو غير مواطن في حين يبقى يتمتع بالجنسية الفرنسية[2] .

وإن الإجراء الذي يُمكن "الأنديجان" من الحصول على مركز المواطنة يطلق عليه التجنيس La Naturalisation ، ويكون بتقديم طلب، هذا ما نصت عليه المادة 1/الفقرة3 من نفس المرسوم، وعليه فالحق في المواطنة مرهون بالتخلي عن قانون الأحوال الشخصية، ومن هذا المنظور حرص المشرع الفرنسي على وضع شرط التنازل عن قانون الأحوال الشخصية للتمتع بالمواطنة الفرنسية، وهذه المواطنة الكاملة هي التي تمنح حق التمتع بالحقوق السياسية، كما اكتسب مصطلح المواطنة تدريجيا معنى أوسع يتجاوز الحقوق السياسية إلى القدرة على ممارسة مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[3].

إن قبول هذا الشرط القاسي بالنسبة للمسلمين كان يمثل تنازلا صريحا عن الدين الإسلامي ـ في الفترة الاستعمارية ـ ويغمر (صاحبه) شعور بالردة [4]، وأنه تسليم لآخر ما

[1] - Hervé Andrès, Le droit de vote des étrangers, état des lieux et fondements…, op.cit, p183.

[2] - Hervé Andrès, "Droit de vote : de l'exclusion des indigènes colonisés à celle des immigrés ", Revue Asylon(s), N°4, mai 2008, Institutionnalisation de la xénophobie en France, url de référence: http://www.reseau-terra.eu/article733.html

[3] - Spire Alexis, Semblables et Pourtant Différents :op.cit, p 48.
[4] - Meynier Gilbert, L'historiographie française de l'Algérie et les Algériens…, op.cit.

تبقى له من وسائل الدفاع عن الذات والهوية الوطنية، وهكذا طُلب إذن من الجزائريين التنكر لدينهم وثقافتهم وتراثهم وحضارتهم، وماضيهم الذي يشكل شخصيتهم التاريخية[1]، فالقانون الشخصي (الخاص) الإسلامي كان رمزا للأصالة ومعارضة للقانون الكولونيالي، والذي شكل العائق الرئيسي أمام تجنيس "الأنديجان" ليصبح مواطنا، ولا ننسى أن أصحاب سلطة القرار وأصحاب سلطة القول الفرنسيين كانوا يدركون جيدا ما مدى تمسك الجزائريين بدينهم وعاداتهم، فهم يعتبرون ذلك تعصبا، ولذا نتساءل عن الغاية والخلفية من وضع هذا الشرط، ويمكننا قراءة هذا الطرح كمايلي :

هذه المادة هي رفض لإدماج الجزائريين مدنيا واجتماعيا في المجتمع الفرنسي بطريقة قانونية ولَبِقة، فالجزائري المسلم في نظرهم يمثل ذلك الآخر، والذي قد يشكل خطرا على المجتمع الفرنسي لما يحمله من بعد ديني وإرث حضاري، فالجزائري قد يتنازل عن كل شيء مقابل المحافظة على دينه وعرضه، فهو أمر يعرفه العام والخاص من الأوروبيين، ولدى فوضع مثل هذا الشرط هو ببساطة أمر مقصود، لإقصائه وإبعاده من التمتع بالحقوق، وخاصة السياسية .

أما ما حدث من ردود أفعال الجزائريين ضد قانون التجنيس فهو في حقيقة الأمر هو تحصيل حاصل، ومن البديهي أن يرفض الجزائريون هذه الحقوق المشروطة والملفوفة بستار التجنس لما تحمله من تهديد لدينهم وهويتم، وهذا ما أكدته << الرسالة الجماعية المؤرخة في 1871م، وعريضة أخرى...جمعت 1700 إمضاء في 1887م، لقد تحدث فيها البورجوازيون القسنطينيون باسم الجزائر كلها، وذكّروا بشروط اتفاقية الجزائر 1830م...وقد استهلوا كلمتهم بهذه الديباجة: إن أخذ الجنسية الفرنسية، سوف يكون من نتائجه بالنسبة لنا، الإلغاء التام لقوانيننا ونظامنا...وأشد ما نحرص عليه، هو الحفاظ على قوانيننا >>[2]، هذه الرسائل تمثل رفضا جماعيا منظما للنخبة الجزائرية في هذه الفترة .

[1] - Mahsas Ahmed, Le Mouvement révolutionnaire en Algérie : op.cit, p 40.

[2]- الأشرف مصطفى، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص238.

فأصبح المرسوم المشيخي لسنة 1865م قاعدة وأساس النظام القانوني التمييزي في الجزائر الفرنسية وفي بقية الإمبراطورية[1]، وهذا المرسوم سيكون بداية ومنطلقا ومرجعا لكل القوانين المتعلقة بموضوع الجنسية والمواطنة الفرنسية في الجزائر .

وإن إجراءات الحصول على صفة المواطنة الفرنسية من قبل "الأنديجان" الجزائري المسلم قررت صراحة بموجب المرسوم المشيخي لِـ16أوت1865 ومرسوم 21أبريل1866[2]، حيث نصت هذه القوانين على كل "أنديجان" مسلم أو إسرائيلي يريد التمتع بحقوق المواطن الفرنسي أن يتقدم شخصيا سواء أمام رئيس بلدية إقامته أو أمام رئيس المكتب العربي لتقديم طلبه والإعلان صراحة على أنه يريد الخضوع للقانون المدني الفرنسي .

أما بالنسبة للأشكال التي يجب أن تكون عليها طلبات التجنيس محددة بموجب مرسوم تنظيمي لِـ 21 أبريل1866[3] ومرسوم 5 فبراير1868 لينظم الإجراء المتبع للنظر في طلب التجنس[4]،

إن إجراءات التجنيس التي أُخضع لها الجزائري المسلم كانت أكثر صعوبة من سوء نية الإدارة المحلية[5]، و في نظر بعض المؤرخين[6] أن في المرسومين 14جويلية 1865 و21ابريل1866[7] شروطا تجعل من الصعب الحصول على التجنس بل إن التحقيقات المطلوبة في ذلك كان هدفها إبعاد "الأنديجان" عن التجنس، وحتى الشروط المطلوب توفرها

---

[1] - Surkis Judith, Propriété, polygamie et statut personnel en Algérie coloniale, , 1830-1873, Revue d'histoire du XIXe siècle [En ligne], pp. 27-48. p27.

[2] - Larcher Émile, Des effets juridiques du changement de religion en algérien, Revue algérienne et tunisienne de législation et de jurisprudence, TOME XXVI , publiée par l'École de droit d'Alger, A. Jourdan (Alger), 1910, 1040 pages, pp1-34.

[3] - Rouard de Card Edgard, Étude sur la naturalisation en Algérie, Paris, Berger-Levrault Cie, Libraires-Éditeurs, 1881,, p13.

[4] - Hugues Albert , La nationalité française chez les musulmans de l'Algérie : op.cit, p31.

[5] - Patrick Weil, Le statut des musulmans en Algérie coloniale Une nationalité française dénaturée in *La Justice en Algérie 1830-1962*, La Documentation française, Collection Histoire de la Justice, Paris, 2005, pp.95-109.p104.

[6]- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ص 473.

[7] - 81 F/ 1209-1212, Statut des Indigènes d'Algérie (Musulmans et Juifs), Archives Nationales d'Outre-Mer Aix-en-Provence . Décret 21 Avril 1866, portant règlement d'Administration Publique pour L'exécution du Senatus-Consulte du 14 Juillet 1865, sur La naturalisation en Algérie.

للحصول على المواطنة تم تنظيمها وتعديلها عدة مرات خلال الحقبة الاستعمارية، وفقا لحركية اللوبي الكولونيالي، واستراتيجية السلطات الفرنسية، وكانت عموما مطبوعة بالمنطق العنصري[1]، على الرغم من مواقف التيارات الفرنسية المناهضة للاستعمار، وديناميكية مطالب النخبة الجزائرية.

3- إصلاحات فبراير 1919م

انتظر الجزائريون بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إصلاحات سياسية من شأنها تغيير الوضع المزري الذي عانوا منه منذ الاحتلال، فأصدرت الإدارة الإستعمارية قوانين ومشاريع إصلاحية، فهل تقبلها الجزائريون؟ وكيف تعامل الكولون مع مسألة تجنيس "الأنديجان" الجزائريين؟

أ- إصلاحات قانون 04 فبراير 1919م

إن الحكومة الفرنسية قد وعدت الجزائريين المسلمين أثناء الحرب العالمية بإصلاحات هام ة[2] ، فأصدرت بذلك قانون 04 فيفري1919م، الذي أصبح معروفا بقانون جونارJonnart[3]، والذي اعتبرته إصلاحا هاما لتحسين أوضاع "الأنديجان" المسلمين اعترافا لهم لما قدموه أثناء الحرب العالمية الأولى، ولقي هذا القانون أشد الاحتجاجات من طرف الكولون، ورد الفعل الأكثر عنفا هو موقف رؤساء البلديات الذين اجتمعوا في مؤتمر 1920م، وصوتوا على لائحة رفضوا فيها هذه الإصلاحات، وطالبوا بالعودة إلى الوضع القائمStatut-quo وإعادة السلطات التأديبية[4].

[1] - Hervé Andrès, Le droit de vote des étrangers, état des lieux et fondements théoriques, op.cit, p192.

[2] - Mahsas Ahmed, Le Mouvement révolutionnaire en Algérie : de la 1ère guerre mondiale à 1954, Éditions Barkat, Alger, 1990, p 40.

[3] - Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle : op.cit, p 240.

[4] - Lakouaghet Messaoud, L'Opinion Algérienne Musulmane et Les Projets de Reforme de La Représentation (Parlementaire) des Musulmans 1919-1939, Revue d'Histoire Maghrébine, 23ème Année, N°82-83, Juin 1996, p491.

وقد جاء في الفصل الأول من قانون فبراير 1919 تحت عنوان انضمام "أنديجان" الجزائر إلى صفة المواطن الفرنسي، حيث نصت المادة1:<< يمكن "لأنديجان" الجزائر الحصول على صفة المواطن الفرنسي بمقتضى أحكام س-ك لِـ 14جويلية1865 وهذا القانون>> ، وبالتالي فإن قانون 4 فبراير 1919 لم يلغي مرسوم 1865م وإنما أصبحا القانونان مقرونين مع بعضهما ومكملين لبعضهما، حسب وضعية الأشخاص ومناطق تواجدهم، وهذا ما يوضحه منشور وزارة الداخلية المدمج في الجريدة الرسمية 27ديسمبر 1919 حسب المادة 16، على أن تعليمات قانون 1919م تطبق فقط في الإقليم المدني، وأما "أنديجان" مناطق الحكم العسكري وأقاليم الجنوب يتبعون إجراءات س-ك 14حويلية1865 [1].

أما المادة 2 من قانون 4 فبراير 1919 هي التي كانت تمثل محورا لهذا القانون لاحتوائها على شروط حصول "الأنديجان" المسلم على المواطنة الفرنسية، والتي نصت على:<< كل "أنديجان" جزائري يتحصل، وبطلب منه، على صفة المواطن الفرنسي، إذا توفرت فيه الشروط التالية[2]:

1-أن يكون عمره 25 سنة.

2-أن تكون له زوجة واحدة أو أعزب.

3- لم يُدان أبدا في جريمة أو جنحة، أفقدته الحقوق السياسية، ولم يتعرض لعقوبة تأديبية سواء في عمل عدائي ضد سيادة فرنسا، أو بسبب دعوة سياسية أو دينية مست بالأمن العام.

4-أن تكون له سنتان متتاليتان من الإقامة في نفس البلدية بفرنسا أو بالجزائر، أو في مقاطعة إدارية لمستعمرة فرنسية أو في بلد خاضع للحماية الفرنسية .

إن هذا القانون << قد فتح إجراءات جديدة للحصول على الجنسية الكاملة...منها العزوبة والزوجة الواحدة، والإقامة مدة سنتين بنفس البلدية...كما أن غياب شهادة ميلاد قانونية تجبر

[1] - Gantois René, L'Accession des Indigènes Algériens à la Qualité de Citoyen Français, Alger, Imprimerie la Typo-Litho, 1928, p83.

[2] - Journal Officiel De La République Française, Cinquante et Unième Année, N°36, 6 Février 1919, p1358.

الطالب تقديم عقد اعتراف>>[1]، أما مسألة الزوجة الواحدة المذكورة في الشرط الثاني من المادة 2، فهو إعلان غير صريح برفض المشرع الفرنسي التعددية الزوجية، ولكن بأسلوب لبق، وكأن قانون فبراير1919 لم يشترط التنازل عن قانون الأحوال الشخصية بشكل كامل وصريح، ولكن تمسك برفضه التعددية والتي كانت تعتبر أهم عائق من العوائق الخمس (تعدد الزوجات، الجبر، العصمة الزوجية، الإرث، والطفل النائم) لإدماج المسلمين، وهذا لا يعني أن المشرع الفرنسي تسامح مع العوائق الأخرى، ولكن بمجرد ما يقدم "الأنديجان" المسلم ملف طلب المواطنة في إطار قانون 1919م فهو يتنازل ضمنيا عن قانون أحواله الشخصية، ويضع نفسه تحت سلطة القانون المدني الفرنسي .

وهناك من رأى في إجراءات قانون 1919م أنها بسيطة وقضائية[2]، هذا صحيح أنها إجراءات قضائية محضة بدءا بوضع الملف على مستوى المحكمة إلى تسلم القرار من ذات المحكمة، فمسار ملف طلب التجنيس يبقى تحت رقابة السلطة القضائية، وقرار الرفض أو القبول يكون من اختصاص السلطة القضائية فقط، وهذا هو الفرق الجوهري بين المسار الإداري التي يتبعه الطلب في مرسوم1865م، والمسار القضائي في قانون1919م.

ومن خلال دراستنا لقانون 4 فبراير1919 نجد مواده إقصائية حتى لا نقول تعجيزية من أجل الحصول على صفة المواطن الفرنسي، ففي المادة1 من القانون اشترط أن يكون للفرد الجزائري 25 سنة فما فوق للحصول على الجنسية الفرنسية، في حين المرسوم المشيخي حدد ذلك بِـ 21 سنة.

إن المقارنة بين نصي القانونين(1865 و1919) فيما يتعلق بشرط السن يكشف نية المشرع الفرنسي في إبعاد "الأنديجان" المسلمين عن التجنيس أو الحد بقدر المستطاع من المواطنين المسلمين، أو بتعبير آخر رفض إدماج "الأنديجان" المسلمين بكل بساطة.

كما جاء في نفس المادة أن صاحب الطلب لا يكون متعدد الزوجات، وهذا من الشروط التي تتنافى مع مبادئ الجزائريين خصوصا أن الشريعة الإسلامية تبيح تعدد الزوجات، فإن

[1] - Patrick Weil, Qu'est-ce qu'un Français ? Histoire de la nationalité Française depuis la révolution, Éditions Gallimard, 2004, p 362.

[2] - Gantois René, L'Accession des Indigènes Algériens à la Qualité de Citoyen Français, op.cit, p 78.

مواد قانون فبراير 1919م تقترب من الخصائص الأساسية لسناتيس-ك 1865م، حيث في الحالتين يكون الحصول على الجنسية(التجنيس) إراديا وفرديا[1]، ويُقبل بناءا على طلب، ويَسْمح بإدماج المستفيد، ولكن يترتب عن ذلك فقدان القانون الشخصي[2] آليا، فمن جهة فإن قانون 1919م خفف من بعض الإجراءات ومن جهة أخرى شدد في البعض الآخر[3]، كما أنه وبموجب قانون 1919م فإن الالتحاق بالوظيف العمومي أصبح مفتوحا لكل "الأنديجان" دون التخلي عن أحوالهم الشخصية[4]، وهذا ما نصت عليه المادة14 من نفس القانون.

أما من حيث المناطق التي يطبق فيها قانون 1919م،<< فإنه كان محددا إقليميا، وحسب المادة 16 فإنه يطبق في كل الإقليم المدني للجزائر، "فالأنديجان" الذين ولدوا والمقيمين في الأقاليم العسكرية وأقاليم الجنوب لا يطبق عليهم، وهذا ما أكدته تعليمات التطبيق لقانون 4فبراير 1919 المدرجة في الجريدة الرسمية لِـ 27 ديسمبر 1919>>[5]، كما أن هذا القانون لا يطبق إلا في الجزائر، أي هو قانون خاص "بالأنديجان" المسلمين الجزائريين فقط، وبالتالي فهو يجمع بين خاصيتي الشخصية والإقليمية .

ولكن لم تتوقف المادة2 من قانون1919م في الشروط الأربعة السالفة الذكر، بل أضافت شروطا أخرى، حيث ذكرت : <<...وإذا توفر أيضا على أحد الشروط التالية[6]:

أ- أن يكون قد خدم في جيوش الفرنسية (القوات البرية والبحرية)، ومتحصل على شهادة حسن السلوك من السلطة العسكرية.

---

[1] - Renucci Florence, Le Statut Personnel des Indigènes : Comparaison entre les Politiques Juridiques Française et Italienne en Algérie et en Libye 1919-1943, Thèse pour le Doctorat en Droit, 455 pages, op.cit, p 73.

[2] - Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle : op.cit, p 250.

[3] - Renucci Florence, Le Statut Personnel des Indigènes : op.cit, p78.

[4] - Goinard Pièrre, Algérie : Œuvre française, Éditions Robert Laffont, Paris, 1984, p 361.

[5] - Renucci Florence, Le Statut Personnel des Indigènes : op.cit, p78.

[6] - 81 F/ 1195,Textes Intéressant Les Français Musulmans D'Algérie-Statut. Archives Nationales d'Outre-Mer Aix-en-Provence. Archives Nationales d'Outre-Mer Aix-en-Provence .

ب- معرفة القراءة والكتابة بالفرنسية.

ت- أن يكون صاحب أملاك أو مزارع في ملكية بالريف أو يمتلك مباني في المدينة، أو يكون مسجلا في الضرائب منذ سنة على الأقل في نفس البلدية لمهنة قارة.

ث- أن يكون حاصلا على وظيفة عمومية أو معاش تقاعدي للخدمات العامة.

ج- كان منتخبا لعهدة عمومية.

ح- أن يكون حاصلا على وسام فرنسي .

خ- أن يكون مولود من أب "أنديجان" أصبح مواطنا فرنسيا، وأن صاحب الطلب بلغ 21 سنة. وزوجة "الأنديجان" الذي أصبح مواطنا فرنسيا بعد زواجهما يمكنها طلب تبعية الوضعية الجديدة لزوجها>>.

ومما تقدم من شروط يتبين لنا جليا أن هذا القانون صدر خصيصا لتجنيس فئة معينة من المجتمع، والتي في اعتقادنا لا يمكن وصفها بالنخبة الجزائرية بالمفهوم السياسي ولا المفهوم الثقافي، أو تلك النخبة الفرنكوفونية المعروف عليها موالاتها للسياسة الفرنسية، كما جاء مشجعا لتجنيس الجزائريين الذين جندوا في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى لما قدموه من تضحيات، وفي حقيقة الأمر هو ليس اعترافا برد الجميل لأنه مرتبط بشروط، ويمكننا حصر الفئات التي مسها هذا القانون فيما يلي:

- فئة المجندين.
- خريجو المدارس الفرنسية.
- البورجوازية الجزائرية.
- الموظفون المسلمون.
- الأعيان (المنتخَبون).

وكل ما يمكننا قوله أن هذا القانون جاء لإرضاء الفئة الاجتماعية المحظوظة التي كانت تتعامل أو تعاملت مع السلطة الكولونيالية في أي مجال، ومن هذا المنظور فإن قانون 1919م جاء ليُكَوِنَ فئة إندماجية من الجزائريين لتكون واسطة بين السلطة وأبناء جلدتها، ولتكون أيضا قاطرة للمشروع الإدماجي الكبير.

أما الإجراءات التي جاء بها هذا القانون حسب المادة3 من قانون1919م:<<على "الأنديجان" المسلم الجزائري الذي يود الإستفادة من هذا القانون أن يتوجه إلى قاضي الصلح أو لسلطة تنوب عنه بطلب مرفق بالوثائق التالية[1]:

1- شهادة ميلاد، أو عقد اعتراف لأربعة شهود موقعة من طرف قاضي الصلح أو القاضي المسلم لمكان الإقامة.

2- الوثائق التي تثبت الشروط المنصوص عليها في المادة 2 .

3- شهادة السوابق العدلية.

4- شهادات الميلاد لأطفاله القصر، أو شهادات تثبت ذلك.

وتتم عملية التجنيس بإتباع هذه الخطوات مع تقديم الوثائق المطلوبة:<< تقديم طلب في نسختين-شهادة ميلاد أو شهادة تثبت أنه بالغ 25 سنة-شهادة تثبت أن له زوجة واحدة أو أعزب- شهادة تثبت بأنه مقيم لمدة سنتين متتاليتين بالبلدية التي قدم فيه الطلب-شهادة سوابق عدلية رقم 2-شهادة من السلطات تثبت بأنه لم يتعرض لأية عقوبة- شهادة تثبت أنه يتوفر شرط من الشروط السبعة-شهادات ميلاد أطفاله القصر- الإعلان عن نية الزوجة مع عقد الزواج إذا أرادت أن تلتحق بطلب زوجها>>[2].

إن قانون 1919م قد أعطى للحاكم العام حق الرفض في منح حق المواطنة لأي جزائري تحت أي سبب كان، فهي سلطة تقديرية يستعملها الحاكم العام كيف ما شاء، وكذلك وكيل الجمهورية يمكنه معارضة [3]طلب الحصول على الجنسية بنفس السلطة، وذلك بناءا على المادة6 من نفس القانون:<< وفي خلال شهرين من تاريخ تسجيل الطلب عند كاتب المحكمة المدنية، إذا لم يتلق معارضة من طرف الحاكم العام أو وكيل النيابة...>>[4]، في هذه الحالة يصبح "الأنديجان" المسلم الجزائري مواطنا فرنسيا.

[1] - 81 F/ 1195, Textes Intéressant Les Français Musulmans D'Algérie-Statut. Archives Nationales d'Outre-Mer Aix-en-Provence. Archives Nationales d'Outre-Mer Aix-en-Provence .

[2] - Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle : op.cit, p 250.

[3] - Patrick Weil, Qu'est-ce qu'un Français ? op.cit, p 362.

[4] - 81 F/ 1195, Textes Intéressant Les Français Musulmans D'Algérie-Statut. Archives Nationales d'Outre-Mer Aix-en-Provence. Archives Nationales d'Outre-Mer Aix-en-Provence .

كما أن نص المادة3 من قانون فبراير1919 قد استعمل تعبير <<"الأنديجان" المسلم الجزائري>> في وصف المسلمين الجزائريين، وهذا الأمر يمكن قراءته على عدة أوجه منها:

- إن استعمال "الأنديجان" المسلم لإبعاد يهود الجزائر من الاستفادة من هذا القانون.
- وإضافة الجزائري، تجسيدا لمبدأ شخصية وإقليمية القوانين، أن هذا القانون لا يطبق إلا على "الأنديجان" المسلمين الجزائريين.
- لإبعاد "الأنديجان" المسلمين الأجانب من الاستفادة من هذا القانون .
- لوضع حد لتصاعد حركة المجزأرينLes Algérianistes (الكولون الذين سموا أنفسهم بالجزائريين).
- وفي جميع الأحوال فهو اعتراف ضمني من السلطة الفرنسية بخصوصيات الشعب الجزائري.

ومهما يكن قصد المشرع الفرنسي من تغيير الصفة القانونية "للأنديجان" المسلم فإن استعمال صفة جزائري في نص قانوني ولأول مرة يفتح الباب للتساؤل عن القصد والهدف الذي تريد الوصول إليه السلطة الفرنسية بالمتروبول .

ب – إصلاحات مرسوم 6 فبراير 1919م

وفي إطار سياسية توسيع الإصلاحات السياسة تجاه "الأنديجان" المسلمين جاء مرسوم 06 فبراير1919مكملا لقانون 4 فبراير1919، وتضمن بعض المواد المتعلقة بالمجالس في البلديات الكاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة وكذلك الجماعة بالدوار، وأما فيما يخص شروط الناخبين فقد بينتها المادة10 من مرسوم فبراير1919 :<< إنهم ناخبون بصفة "أنديجان" بالبلديات الكاملة الصلاحيات والمختلطة كل "الأنديجان" المسلمين الجزائريين الذين بقوا خاضعين للقانون الشخصي الإسلامي، والبالغين 25 سنة كاملة، ولا يوجدون في أية

حالة من حالات عدم القدرة المنصوص عليها في القانون الفرنسي، ولهم سنتين متتاليتين من الإقامة في البلدية، بالإضافة إلى توفر أحد الشروط التالية لديهم [1] :

1- أن يكون قد خدم في الجيوش الفرنسية البرية والبحرية.

2- أن يكون صاحب أملاك أو مزارعا أو تاجرا ومسجلا بدفع الضرائب بالبلدية منذ سنة على الأقل .

3- أن يكون موظفا عند الدولة بالعمالة والبلدية، أو يمتلك معاش تقاعدي .

4- أن يكون عضوا في الغرفة الزراعية أو الغرفة التجارية.

5- أن يكون حاصلا على شهادة مسلمة من مدرسة حكومية، ولقب جامعي أو شهادة التعليم الابتدائي.

6- أن يكون حاصلا على أوسمة فرنسية شرفية، أو ميدالية ممنوحة بمرسوم أو قرار وزاري.

7- متحصل على إجازة إما في المعارض أو المسابقات الزراعية والصناعية >>[2].

لقد وسع مرسوم 6 فبراير 1919 الوعاء الانتخابي "للأنديجان" الجزائريين البالغين 25 سنة المنتمين إلى سبعة فئات[3]، حيث وصل عدد الناخبين في القوائم الانتخابية إلى 103,000 في الانتخابات البلدية، فبلغت نسبة 10% من الرجال الذين تزيد أعمارهم عن 25 سنة، و400.000 ناخبا في المجالس البلدية، كما أن قانون 4 فبراير 1919 حدد لأول مرة الأقسام الانتخابية "للأنديجان" : أكثر من 100.000 ناخبا بالنسبة للمجالس العامة والمندوبين الماليين، وأكثر من 400.000 للمجالس البلدية للبلديات الكاملة الصلاحيات وجماعة الدوار (43٪) [4]، وهو نفس الرقم الذي حدده أجيرون، فعدد الناخبين المسلمين عنده

[1] - Journal Officiel De La République Française,Cinquante et Unième Année, N°39, 9 Février 1919, p1499.

[2] -Ibid.

[3] - Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle : op.cit, p 241. ينظر كذلك : Blévis Laure, Sociologie d'un droit colonial : Citoyenneté et Nationalité en Algérie (1865-1947), une exception républicaine ? op.cit, p 170.

[4] - Pervillé Guy, La politique algérienne de la France, de 1830 à 1962 (1995), op.cit, p 31.

بِـ 100 ألف بالنسبة للمجالس العامة والوفود المالية، و400 ألف لمجالس الدواوير[1]، وحسب النائب البرلماني م. موتيMarius Moutet، أن الناخبين البلديين "الأنديجان" انتقل من حوالي 38.000 في 1866م إلى 000 57 في 1914م، ثم إلى 421.000 في 1924 [2].

لقد أنشأ قانون 4فبراير1919 قسما انتخابيا خاصا "بالأنديجان" ينتخبون فيه ممثليهم[3]، ويقول عنه أبو القاسم سعدالله:<< والحق أن هذا القانون، 1919م، كان غير ديمقراطي، حيث أبقى على القسمين الانتخابيين منفصلين: جزائري وفرنسي>>[4]، ويقول عنه فرحات عباس:<< في حين منح قانون (فبراير)1919 "للأنديجان" المسلمين ممثلين إداريين>>[5]، لأنهم كانوا يشكلون أقلية داخل المجالس ومن جهة ثانية تمت عملية انتخاب غالبيتهم بإرادة الإدارة .

أما فيما يتعلق بالسماح للمستشارين البلديين من "الأنديجان" بالمشاركة في انتخاب رئيس البلديةLe Maire كما ورد في المادة12/الفقرة3 من قانون 4فبراير1919:<< المستشارون البلديون "الأنديجان" يشاركون، حتى ولو لم يكونوا مواطنين فرنسيين، في انتخاب رؤساء البلديات ونوابهم>>[6]، فإشراك ممثلي "الأنديجان" المسلمين في اختيار رئيس البلدية ونوابه يعتبر في حد ذاته انتصارا لمطالب النخبة الجزائرية، وهو استجابة للمطالب الأكثر استعجالا للمسلمين[7] منذ 1884م، ومن جهة أخرى لوضع حد لنفوذ الكولون، وهذه المسألة هي التي أثارت سخط الكولون، بحيث أصبح للمستشارين "الأنديجان" مكانة حقيقية في العملية

---

[1] - Angelleli Jean.P, L'opinion Française et L'Algérie de 1930 à Travers La Presse et le Livre, Thèse Droit et Lettres, 1972, N° T 4378, BU.Paris X-Nanterre, p11.

[2] - Andrès H., Le droit de vote des étrangers, état des lieux et fondements théoriques…, op.cit, p185 ;. ينظر كذلك, Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle : op.cit, p 249.

[3] - Pervillé Guy, Les étudiants Musulmans Algériens de l'université Française 1880-1962 :op.cit, p114.

[4] - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،ج2، المرجع السابق، ص 275.

[5] - AI 67 Archives de Constantine, Manifeste Du Peuple Algérien.

[6] - 81 F/ 1195, Textes Intéressant Les Français Musulmans D'Algérie-Statut. Archives Nationales d'Outre-Mer Aix-en-Provence.

[7] - Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle : De l'Hexagone aux terres d'Islam. Espoirs, réussites, échecs ; Maisonneuve et Larose, Paris, 2003, p 250.

الانتخابية داخل المجالس بالبلديات الكاملة الصلاحيات، سواء في اختيار رؤساء البلديات، أو اتخاذ القرارات، وهذا أمر لا يطاق بالنسبة للكولون في ظل نظام "الأنديجينا".

وهذا ما دفع بالأستاذ أبي القاسم سعد الله إلى قول:" والواقع أنه كان لقانون 1919م، محاسن وعيوب. فالمظاهر الإيجابية فيه هي توسيع القسم الانتخابي الجزائري، واسترجاع العمل بنظام (الجماعة)، وحق الجزائريين في المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات"[1].

ولكن ما يؤخذ على مرسوم 6 فبراير1919، أنه لم يقحم الناخبين الجزائريين بشكل جدي في العملية السياسة، وفيما يخص نسبة تمثيل "الأنديجان" في المجالس بقي يراوح مكانه، حيث ما جاءت به المادة1/الفقرة2 :<< عدد المستشارين البلديين بلقب "أنديجان" حدد كالآتي: 4 مستشارين من 100 إلى1000 ساكنا، وما فوق هذا العدد، سيضاف مستشار بلقب "أنديجان" لكل 1000 ساكنا، دون أن يتعدى عدد هؤلاء المستشارين3/1 (ثلث) عدد المجلس، وألا يتعدى عدد 12 > >[2] ، هذه المادة كانت إعادة حرفية لمرسوم 13جانفي1914المتعلق بتوسيع دائرة القسم الانتخابي الجزائري[3] ، والذي نقل عدد المستشارين البلديين "الأنديجان" من 4/1 إلى 3/1 من العدد الإجمالي للمجلس، والحد الأقصى يكون 12 بدلا من 6 مستشارين[4].

وهذا التمثيل في حد ذاته لا يتطابق مع عدد الجزائريين الناخبين في البلديات الكاملة الصلاحيات، والذي كان يشكل نصف عدد المسجلين في القوائم الانتخابية من مواطنين و"أنديجان"، أما بالنسبة لممثلي "الأنديجان" المسلمين في البلديات المختلطة فليس لهم الحق في انتخاب رئيس البلدية لأنه معين من قبل الإدارة، فتواجدهم بهذه المجالس ليس له تأثير، فهو تمثيل صوري بمعنى الكلمة.

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،ج2، المرجع السابق، ص 276.

[2] - 81 F/ 1195, Textes Intéressant Les Français Musulmans D'Algérie-Statut. Archives Nationales d'Outre-Mer Aix-en-Provence.

[3]- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2(1900-1930)، دار الغرب الإسلامي، ط4، 1992، ص 262.

[4] - Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle : op.cit, p 237.

إن قانون 4فبراير1919 لم يغير الشيء الكثير في الوضع القانوني ولا حتى الوضع السياسي للجزائريين، فهم سياسيا فرنسيون وقانونيا "أنديجان".

ولا يكون رد الاعتبار للجزائريين إلا بقانون ينصفهم ويمنحهم حق المواطنة الكامل، ولكن الذي حدث في رأينا هو صدور قانون زاد في تعقيدات إجراءات التجنيس بدلا من تخفيف الشروط التي فرضها مرسوم التجنيس 14جويلية1865 الذي سبقه، والذي يعتبر رحم القانون الكولونيالي بتعبير ل.بليفيس L.Blévis .

إن إصلاحات فبراير1919م قد خلقت شرخا حقيقيا في صفوف النخبة الجزائرية عامة بين مؤيد ومعارض لما جاءت به فيما يتعلق بالتجنيس، <<فجماعة بوضربة وبن تامي أكتفت بهذه الإصلاحات، واعتبرت أن التجنيس كان وسيلة كافية لضمان على المدى البعيد تحرر الجزائريين، أما جماعة الحاج موسى الذي يسانده الأمير خالد ثبتت على مطالبة التجنيس ضمن الأحوال الشخصية>>[1].

ومما جاء في مؤلف ك.لازار Claude Lazard (L'accession des Indigènes Algériens à la citoyenneté Française, 1938) : << أن مابين 1919و1936 ارتفع عدد طلبات التجنيس بموجب قانون 1919م إلى2435 أي بمعدل 130 طلبا في السنة، وفي نفس الفترة كان عدد المقبولين المعلن عنهم 1793>>[2]، كما أن قانون 18أوت1929 منح للمرأة "الأنديجان" المسلمة إمكانية الحصول على المواطنة[3]، لأن التجنيس في 1919م لم يكن مفتوحا للنساء[4] .

[1] - Pervillé Guy, Les étudiants Musulmans Algériens de l'université Française 1880-1962 : op.cit, p119.

[2] - Renucci Florence, Le Statut Personnel des Indigènes : Comparaison entre…, op.cit, p102.

[3] - Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle : De l'Hexagone aux terres d'Islam. Espoirs, réussites, échecs ; op.cit, p 251.

[4] - Bonnichon André, La Conversion au Christianisme de L'Indigène Musulman Algérien et ses Effets Juridiques (Un cas de conflit colonial), Thèse pour Le Doctorat en Droit, 1931, Université de Paris-Faculté de Droit, AIX-Biblio Droit-éco 1931, N° 10287,, p 14.

4- الانتخابات أداة للإشراك السياسي

إن غياب الحقوق السياسية لا يعني عدم المشاركة في الانتخابات المحلية من نوع إداري، ولكن هي عدم المشاركة في كل الانتخابات التي لها علاقة بالسيادة، فالعلاقة بين عدم تطبيق القانون المدني الفرنسي وعدم المشاركة السياسية يخدم جيدا وبوضوح الجمهورية في تبريرها السامي للوضع القانوني للرعية [1]، ويظهر في المستعمرات أن المواطنة لم تكن حتى شرطا ضروريا طوال فترة معينة، وأن الأجانب (الكولون الأوروبيون) كانوا ناخبين ومنتخبين في المجالس البلدية إلى غاية 1884م، وفي المجالس العامة إلى غاية1870[2]، << وأن أولى العمليات الانتخابية جاءت مع الجمهورية الثانية 1848م، وذلك بصدور أمرية 16أوت1848 التي وضعت نظام انتخاب المجالس البلدية في قوائم منفصلة (المسلمون، الإسرائيليون، الأجانب الأوروبيون دعوا إلى انتخاب ثلث عدد النواب)>> [3].

وحسب المادة 12 من مرسوم 27ديسمبر1866، فإن "الأنديجان" البالغين 25 سنة، ولهم ثلاثة سنوات إقامة في البلدية، ومسجلين في قائمة البلدية، يكونون منتخبين في مجلس البلدية[4]، وهي الفئة القليلة من "الأنديجان" المسلمين، التي تشتغل في بعض الوظائف البسيطة المفتوحة لهم، وهؤلاء اعتبروا الفئة المثقفة من "الأنديجان"، كما أنهم شكلوا نواة للنخبة الجزائرية، والنتيجة هي أن "الأنديجان" المسلمون، من حيث المبدأ، لا يتمتعون بالحقوق المتأصلة واللصيقة بصفة المواطن، فَهُم مبعدون من كل مشاركة في ممارسة الحقوق السياسية، لأنهم ليسوا لا ناخبين ولا منتخبين، سواء في البرلمان أو المجالس العامة، وهذا ما جاء في المادة 11 من قانون 2 أوت1875[5] .

[1] - Christian Bruschi, La Nationalité Dans Le Droit ColoniaL, op.cit, p52.

[2] - Hervé Andrès, Le droit de vote des étrangers, état des lieux et fondements théoriques, op.cit, p189.

[3] - Blévis Laure, Sociologie d'un droit colonial : Citoyenneté et Nationalité en Algérie…, op.cit, p57.

[4] - Rouard de Card Edgard , Étude sur la naturalisation en Algérie, op.cit, p11.

[5] - Hugues Albert , La Nationalité française chez les musulmans de l'Algérie : op.cit, p 52.

إن مرسوم 27ديسمبر 1866 أنشأ مجالس بلدية منتخبة من طرف أربعة أقسام منفصلة[1]، وهذه الأقسام مكونة من: قسم المواطنين الفرنسيين– قسم الأوروبيين الأجانب – قسم خاص باليهود – قسم "الأنديجان" المسلمين، وبشكل إجمالي لقد تكوّن الوعاء الانتخابي في الانتخابات البلدية في 1867م، من : 29.078 مواطنا فرنسيا، و30.178 غير مواطن منهم 19.078 مسلما و8.863 أجنبيا[2].

إن هذا المرسوم<< جعل المجالس البلدية بالبلديات الكاملة الصلاحيات في الإقليم المدني منتخبة، ويكون بها تمثيل خاص مخصص للمنتخبين "الأنديجان" المسلمين والاسرائليين والأجانب، وألا يتعدى هذا التمثيل ثلث أعضاء المجلس> >[3]، فمراسيم 27ديسمبر 1866م و19ديسمبر 1868م سمحت لهم للمشاركة بالمجالس البلدية في بلديات الإقليم المدني[4]، على أن يمدد الإصلاح البلدي للإقليم العسكري في 1869م.

ثم جاء قانون 23سبتمبر 1875م الذي نص في المادة1 على:<< هناك في كل عمالة من الجزائر مجلس عام يتكون من أعضاء فرنسيين ومستشارين مسلمين>>[5]، وأضافت المادة5 من نفس القانون:<< يتم اختيار المستشارين المسلمين من بين الأعيان "الأنديجان" المقيمين في العمالة، والذين لهم ممتلكات، ويعينون من قبل الحاكم العام ويشاركون في المجلس على قدم المساواة مع الأعضاء المنتخبين>>[6]، فتكوين المجالس العامة بالجزائر

[1] - Manceron Gilles, Marianne et les colonies : une introduction à l'histoire coloniale de la France, Editions la Découverte/Poche, Paris, 2003, p 169.

[2] - Ageron Charles Robert, Politiques Coloniales au Maghreb, Presses Universitaires de France, 1° édition 1973, p 71.

[3] - Ibid, op.cit, p 70.

[4] - Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle : De l'Hexagone aux terres d'Islam. Espoirs, réussites, échecs ; Maisonneuve et Larose, Paris, 2003, p 231.

[5] - Rouard de Card Edgard, Étude sur la naturalisation en Algérie, op.cit, p11.

[6] - Ibid .

حسب مرسوم 23سبتمبر1875م قد أقحم بجانب 30 عضوا فرنسيا 6 مساعدين مسلمين يختارون من طرف الحاكم العام من بين أعيان العمالة[1].

وذكر مرسوم 23سبتمبر1875 في مواده 1 و5، أن 6 مساعدين مسلمين يختارون من بين الأعيان من طرف الحاكم العام للجزائر، ولهم مقاعد في المجالس بنفس مكانة الأعضاء المنتخبين، إلا أنه ليس لهم حق المشاركة في انتخاب نواب مجلس الشيوخ[2]، لأنهم ناقصي الأهلية السياسية باعتبارهم فرنسيين غير مواطنين، فالقانون الفرنسي حرمهم من حق المشاركة في كل انتخاب له طابع الوطني وليس بإقليم الجزائر فقط، وديزيارPaul Dislère ذهب أبعد من ذلك في قوله: "إن قانون الأحوال الشخصية يتعارض مع أهلية المنتخب وحتى مع أهلية الناخب للبرلمان، لا شيء يجبر السكان الأصليين على الامتثال لقوانيننا، والتخلي عن تعدد الزوجات، واعتماد قواعدنا في الميراث" [3] .

ومن ناحية أخرى، إن "الأنديجان" المسلمون هم ناخبون ومنتخبون في المجالس البلدية عندما يستوفون الشروط التي حددها المرسوم الصادر في 7 أبريل1884م[4] ، والمواد 2 و3 تحدد شروط الناخب والمنتخب في المجالس البلدية[5] ، فقط "الأنديجان" الذين طالبوا تسجيلهم في القوائم الانتخابية والذين أعمارهم 25 عاما، وبرروا سنتين متتاليتين من الإقامة في البلدية، وعلاوة على ذلك، وتتوفر فيهم الحالات التالية[6]:

-مالك عقار أو مزارع في ملكية فلاحية.

- موظف حكومي في العمالة أو البلدية.

[1] - Laure Blévis , Les avatars de la citoyenneté en Algérie coloniale ou les paradoxes d'une catégorisation, Droit et Société 48-2001, (pp 557-580), p 577.

[2] - Hugues Albert , La nationalité française chez les musulmans de l'Algérie : op.cit, p 52.

[3] - Dislère Paul , Notes sur l'organisation des colonies, op.cit, p 145.

[4] - Hugues Albert , La nationalité française chez les musulmans de l'Algérie :op.cit, p 52.

[5] - Ibid .

[6] - Ibid.

- عضو في جوقة الشرف.

- حائز على وسام عسكري، أو وسام الشرف أو وسام تذكاري من الحاكم العام أو من ممثل له.

وهذه الشروط التي وضعها القانون بهدف الحد من وعاء الناخبين "الأنديجان"، << وإلى غاية 1913م لم يوجد في البلديات الكاملة الصلاحيات إلا 57.000 ناخبا من "الأنديجان" المسلمين من بين 1.078.000 شخصا>>[1] .

ووفقا للمادة4 من المرسوم 7أبريل1884م، يجتمع المستشارون المسلمون مع المستشارين الفرنسيين في نفس المجلس، إلا أنهم لا يشاركون في انتخاب رئيس البلدية ونوابه ولا في تعيين المندوبين لانتخابات مجلس الشيوخ إلا بشرط أن يكونوا مواطنين فرنسيين[2]، وبالنسبة "للأنديجان" ووفقا للمادة1 من مرسوم 7 أبريل1884م، يحق لهم تمثيلا خاصا في كل مرة يصلون إلى 100 ساكنا في البلدية، ويمكن أن ينتخبون بما يتناسب مع ربع عدد منتخبي المجلس، دون أن يتعدى عددهم 6 مقاعد، ولا يكون أقل من مقعدين[3]، فالحقوق السياسية للمسلمين في الجزائر، هي محدودة جدا، فهم ممثلين، ولكن هذا التمثيل محدد ويقتصر على ثلث أعضاء المجلس في البلديات، وعدد أعضاء المجالس البلدية المسلمين لا يمكن أبدا أن يتجاوز عدد 6 نواب، بما في ذلك داخل المجلس البلدي للجزائر العاصمة الذي يحتوي على 40 عضوا [4] .

وكان على الهياكل السياسية والإدارية للجزائر أن تتبع عن كثب تطور الهياكل الموجودة بالمتروبول، ولا سيما مع تنفيذ قانون 1871م المتعلق بانتخاب المجالس العامة، وكذلك قانون 1884م المتعلق بانتخاب المجالس البلدية، ومع ذلك فالإدماج الإداري والسياسي،

[1] - Blévis Laure, Sociologie d'un droit colonial : Citoyenneté et Nationalité en Algérie, op.cit, p61.

[2] - Hugues Albert , La Nationalité française chez les musulmans de l'Algérie : op.cit, p 52.

[3] - Hugues Albert , La Nationalité française chez les musulmans de l'Algérie : op.cit, p 52.ينظر كذلك : Ageron Charles Robert, Histoire de L'Algérie Contemporaine, op.cit, p 45.

[4] - Maulin Éric ; les statistiques ethniques et le mythe de la conception républicaine de l'égalité, L'observatoire des politiques économiques en Europe, N° 20, Été 2009 , p12.http://opee.u-strasbg.fr/IMG/pdf/bulletin20-2., p 5.

كان غير مكتمل، فقوانين المتروبول لا يمكن أن تطبق إلا إذا كانت تحمل إشارة صريحة بذلك من قبل المشرع[1] ، ولهذا بقيت عملية الإدماج الحقيقي معلقة إلى حين.

وحسب المادة 3 من قانون 26جوان1889م، فإن الأجنبي لا يكون منتخبا في البرلمان إلا بعد10سنوات من صدور مرسوم تجنيسه، وهل ينطبق ذلك على "الأنديجان" المسلم المتجنس؟[2] حسب أ. هيق Hugues Albert، أن نص المادة 3 لا يمتد إلى "الأنديجان" المسلمين الذين هم فرنسيين بموجب مرسوم التجنيس1865م، فطلب التجنيس لديهم هو للحصول على حقوق المواطنة[3] الكاملة، وليس مثل الأجانب للحصول على الجنسية الفرنسية، إذن فالاختلاف بينهم في المراكز القانونية، ونرى من هنا أن الوضع السياسي "للأنديجان" المجنسين مشابه لوضع الفرنسيين المولودين مواطنين...فهو مثل فرنسي الأصل، وهو مقبول ليخدم في جيوش البرية والبحرية، بنفس الشروط، ونتيجة لذلك سيخضع لالتزام الخدمة العسكرية، تحت القيد المحدد للجزائر بموجب المادة 81 من قانون 15جويلية1889م[4] .

ولقد وسعت الحقوق السياسية "للأنديجان" بمرسوم 23أوت1898م، وذلك بإنشاء المندوبين الماليين الجزائريين، وتشمل هذه الوفود قسم عربي وقسم القبائل، مكلفة بإسماع صوت "الأنديجان".

وفي البلديات المختلطة، "فالأنديجان" هم أعضاء في اللجنة البلدية، وهم غير منتخبين ولكن معينين من طرف الإدارة...وهؤلاء "الأنديجان" يشاركون في انتخاب المستشارين العامين "الأنديجان" وأعضاء الوفد المالي[5]، كما أن البلدية المختلطة باعتبارها بلدية لا تشارك في انتخاب نواب مجلس الشيوخ Sénateurs، ولا يشارك المستشارون "الأنديجان"

[1] - Dimier Véronique, De la France coloniale à l'outre-mer, Le Seuil, Pouvoirs, 2005/2 - N° 113, pages 37 à 57. http://www.cairn.info/article, p 46.

[2] - Hugues Albert , La nationalité française chez les musulmans de l'Algérie : op.cit, p 121.

[3] - Ibid, p 122.

[4] - Ibid .

[5] - Messimy Adolphe, Statut des indigènes algériens, op.cit, p 43.

للبلدية في تعيين مندوبي البلدية المكلفين بانتخاب نواب مجلس الشيوخ للجزائر، ولا النواب الماليين، وهذه المجالس المالية المكلفة بالمصادقة على ميزانية الجزائر تحت رقابة الحاكم العام والبرلمان[1]، يتكون المجلس المالي من: وفدين فرنسيين (الكولون وغير الكولون) يتكون كل واحد من 24 عضوا، ووفد "الأنديجان" لا يتكون إلا من 21 عضوا منهم 9 ممثلين للأقاليم المدنية (منتخبين) و6 ممثلين منطقة القبائل (منتخبين بطريقة خاصة)، و6 ممثلين للأقاليم العسكرية، يعينهم الحاكم العام[2]، وهذه المجالس تتكون بطريقة غير متناسبة : 48 منتخبا يمثلون الكولون وغير الكولون الأوروبيين (لسكان 630.000 شخصا) و21 مندوبا مسلما يمثلون 3،6 مليون شخصا [3].

وحسب مرسوم 24سبتمبر1908 أصبح المستشارون البلديين "الأنديجان" مدعوين لانتخاب المستشارين العامين المسلمين[4] ، وبذلك جاء هذا المرسوم معدلا لمرسوم 23سبتمبر1875م المتعلق بتنظيم المجالس العامة بالجزائر وانتخاب الأعضاء المسلمين، فالمادة 5 المعدلة نصت على:<<...يُنتخب المستشارون العامون المسلمون من قبل المستشارين البلديين "الأنديجان" في البلديات الكاملة الصلاحيات، ومن قبل أعضاء اللجان البلدية "الأنديجان" في البلديات المختلطة وبلديات "الأنديجان"، وبدائرة تيزي-وزو من طرف رؤساء الجماعة المسماة خروبة>>[5] .

وسمح مرسوم 13جانفي1914 بتوسيع الوعاء الانتخابي "للأنديجان" ونقل عدد المستشارين البلديين "الأنديجان" من 4/1 إلى 3/1 من العدد الإجمالي للمجلس، والحد الأقصى يكون 12 بدلا من 6 مستشارين[6]، وللمشاركة في الانتخابات المحلية قد اشترط

[1] - Hervé Andrès , Le droit de vote des étrangers, état des lieux et fondements…, op.cit, p184.

[2] - Messimy Adolphe, Statut des indigènes algériens, op.cit, p 44.

[3] - Hervé Andrès , Le droit de vote des étrangers, état des lieux et fondements…, op.cit, p184.

[4] - De Boeck Ch, La Naturalisations des Indigènes Algériens et L'Accession aux Droits politiques dans L'Afrique du nord, la Revue Indigène, Juillet-aout 1911, Paris, p2.

[5] -81 F/ 1195, Archives Nationales d'Outre-Mer Aix-en-Provence : Sur L'Organisation des Conseils Généraux en Algérie.

[6] - Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle…, op.cit, p 237.

على المصوت الجزائري: أن يكون عمره 25 سنة على الأقل ومقيما باستمرار في بلديته لمدة ثلاث سنوات، ومحققا لواحد من الشروط التالية [1]:

- أن يكون ملاك مقيما في بلديته سنة على الأقل.
- أن يكون أو كان موظفا.
- أن يكون عضوا في الغرفة الزراعية أو التجارية.
- أن يكون حاملا لشهادة ممنوحة له من معهد تربوي فرنسي.
- أن يكون حاصلا على وسام فرنسي.
- أن يكون حاملا لجائزة زراعية أو تجارية معدة خاصة للجزائريين.

وعلى الرغم من الفيتوVeto المطبق من قبل الحاكم العام على كل مشروع إصلاحي إلى غاية نهاية الحرب، إلا أن المستشارين "الأنديجان" للمجالس البلدية CIAM قدموا في سبتمبر 1916م رغبات للحصول على الحقوق والواجبات السياسية "للأنديجان"[2] ، وهذه المطالب تعتبر استمرارية ومواصلة لنضال النخبة الجزائرية في الدفاع عن حقوق الشعب الجزائري.

وبعد نهاية ح.ع.الأولى أصدر السلطات الفرنسية قانون 04فبراير1919، والذي حدد لأول مرة الأقسام الانتخابية "للأنديجان":أكثر من 100.000 ناخبا بالنسبة للمجالس العامة والمندوبين الماليين (10.5٪ من المسلمين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 سنة وما فوق)، وأكثر من 400.000 ناخبا للمجالس البلديات الكاملة الصلاحيات وجماعة الدوار (43٪)[3]، فالوعاء الانتخابي انتقل من 57 ألفا ناخبا في مارس 1914م إلى 90 ألفا في 1919م [4]، وارتفع عدد الناخبين في 1920م أكثر من 425 ألفا أي 43 % من الذكور المعنيين[5]، وحسب النائب البرلماني م. موتي Marius Moutet، أن الناخبين البلديين "الأنديجان" انتقل

[1]- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2(1900-1930)، المرجع السابق، ص 262.

[2] - Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle…, op.cit, p 237.

[3] - Pervillé Guy, La politique algérienne de la France, de 1830 à 1962 (1995), op.cit, p 31.

[4] - Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle…, op.cit, p 249.

[5] - Gallissot René, La République Française et les Indigènes…, op.cit, p66.

من حوالي 38 000 ناخبا في 1866م إلى 57 000 ناخبا في 1914م، ثم إلى 421.000 ناخبا في 1924م [1].

وحدد عدد المستشارين البلديين "الأنديجان" كالآتي: 4 مستشارين لكل 100 إلى 1000 ساكنا، وما فوق هذا العدد يضاف مستشار "أنديجان" لكل 1000 ساكنا مسلما، دون أن يتعدى عدد المستشارين "الأنديجان" ثلث مجموع المجلس، وأن لا يتعدى عدد 12[2].

والشيء الذي يعتبر إصلاحا حقيقيا في إصلاحات فبراير1919م أنه حقق للنخبة الجزائرية مطلبا هاما يتمثل في إشراك المستشارين البلديين في انتخاب رئيس البلدية ونوابه، وكانت استجابة للمطالب الأكثر استعجالا للمسلمين[3]، وقد أثارت هذه المسألة ضجة عنيفة في أوساط الكولون.

ولكن على الرغم من الارتفاع الكبير في عدد الناخبين المسلمين تبقى مشاركتهم في الانتخابات التشريعية والرئاسية(الانتخابات الوطنية) مرهونة بقبولهم شروط قانون 4فبراير1919 للحصول على حق المواطنة، وحتى الحق في اختيار ممثلين لهم في البرلمان حرموا منه، فالتمثيل البرلماني للمسلمين الجزائريين طالب به مرارا وتكرارا أعيان << الشبان الجزائريين>> ذوي الثقافة الفرنسية، واقترح من قبل نواب البرلمان أو مجلس الشيوخ من المتعاطفين أو المحبين "للأنديجان" Indigénophiles حتى عام 1930م، ولكن من دون نتيجة [4].

وقد طالبت فيدرالية المنتخبين "الأنديجان" لعمالة قسنطينة من اللجنة البرلمانية تحت رئاسة موريس فيوليت أثناء زيارتها لقسنطينة في 17أبريل1931م، على:<< قبول النخبة (المسلمة) للمشاركة مع المواطنين الفرنسيين في اختيار نواب البرلمان الفرنسي الذين يمثلون

---

[1] - Hervé Andrès, Le droit de vote des étrangers, état des lieux et fondements théoriques, op.cit, p185.ينظر كذلك : Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX…,op.cit, p 250.

[2] - 81 F/ 1213, Loi de 1919 et application . Article 1er ,Décret 6 Février 1919, signé: R.Poincaré (Le Président de La République). Archives Nationales d'Outre-Mer Aix-en-Provence .

[3] - Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle …, op.cit, p 250.

[4] - Pervillé Guy, La politique algérienne de la France, de 1830 à 1962 (1995), op.cit, p 31.

الجزائر>>[1]، كما بعث مالك بن نبي رسالة[2] إلى وزير الداخلية الفرنسي في 9جوان1938م، جاء فيها مذكرا الوزير بالحقوق السياسة التي يتمتع بها الجزائريون كناخبين ومنتخبين في المجالس المحلية (المجالس البلدية، والمجالس العامة، والمندوبين الماليين)، في حين في فرنسا يبقى "الأنديجان" المسلم محروما من ممارسة هذه الحقوق[3] .

وأثناء ح.ع.الثانية قامت السلطات الفرنسية بإصدار أمرية 7مارس1944م سمحت لكل المسلمين من الذكور البالغين 21 سنة وأكثر أن يصبحوا ناخبين في إطار القسم الثاني، وقد أخرج هذا الإصلاح مسألة مشاركة الجزائريين في الانتخابات من مجال الجدل السياسي الذي دام مدة 80 سنة، وحسب مرسوم 26نوفمبر1944 المتعلق بتمثيل الفرنسيين المسلمين غير المواطنين في المجالس العام بالجزائر، ارتفع عدد المستشارين العامين من 10 إلى 21 بعمالة الجزائر، ومن 11 إلى 22 بعمالة وهران، ومن 12 إلى 25 بعمالة قسنطينة [4].

ثم جاء قانون لامين قايGueye Lamine 17ماي1946م ليعترف بالمواطنة لكل الفرنسيين، كما سمحت المادة80 من دستور27أكتوبر1946 بحصول "الأنديجان" على المواطنة الفرنسية، فالحقوق السياسية التي اعترفت له ليست مثل التي يتمتع بها المواطن من أصول فرنسية أو أوروبية، وعلى هذا أنشأ قسمان انتخابيان بالمستعمرات، للأوروبيين و"للأنديجان"، ينتخب كل واحد نفس عدد النواب[5]، ولكن أبقي على مبدأ الأقسام المزدوجة، والقانون الخاص للجزائر المصادق عليه في 20سبتمبر1947م أبقى هو كذلك الأقسام

[1] - AI 52, Note sur les Réformes désirées par la Fédération des Élus des Indigènes du Département de Constantine. Direction des Archives de la Wilaya de Constantine .

[2]- الرسالة على شكل وثيقة رسمية لأنها تحمل عنوان المؤتمر الإسلامي الجزائري – خلية مارسيليا– بالإضافة إلى العنوان ورقم الهاتف، أما نص الرسالة بدأ بـ : السيد الوزير، منظمة الدفاع عن حقوق ومصالح الجزائريين المسلمين، لنا الشرف أن نتقدم بكل احترام إلى...، وفي نهاية الرسالة موقعة باسم مالك بن نبي باعتباره كاتباSécretaire لهذه المنظمة .

[3] - 81 F/ 1213, Loi de 1919 et application. Archives Nationales d'Outre-Mer Aix-en-Provence .

[4] - 81 F/ 1195, Sur L'Organisation des Conseils Généraux en Algérie. Archives Nat Aix-en-Provence .

[5]- Maulin Eric, Les statistiques ethniques et le mythe de la conception républicaine…, op.cit, p 5.

المنفصلة[1]، ولكن قانون 1947م كشف عن حدود هذه المواطنة المجزأة بتنظيم قسمين انتخابيين بالنسبة للجمعية الجزائرية والمجلس الوطني[2].

وفي نهاية المطاف ومع تساقط الإمبراطوريات الاستعمارية قبلت فرنسا بالأمر الواقع ولكن أبقت على سياسة القسمين واللامساواة في التمثيل إلى أيام الثورة الجزائرية، حيث أصدرت قانون فبراير 1958م الذي ثبت للمرة الأولى القسم الانتخابي الموحد معطيا لمختلف العمالات التمثيل النسبي لكل السكان، ليكون 46 نائبا مسلما و21 أوروبيا[3]، كما استفادت النساء الجزائريات من حق التصويت، أي بعد 14 سنة من نظرائهن المواطنات الفرنسيات[4]، التي حصلن على هذا الحق سنة 1944م .

5- مشروع بلوم-فيوليت

أقيمت في 1930م احتفالات كبرى للذكرى المئوية على الوجود الفرنسي بالجزائر، وكانت هذه الاحتفالات صدمة للجزائريين ومساسا بشعورهم الوطني، كما شكلت منعرجا جديدا في تاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر، فتصاعد الحراك والصراع السياسي أنذر بانفجار سياسي، حيث تحركت النخبة الجزائرية بمختلف أطيافها للمطالبة بالمساواة الحقيقية وإلغاء القوانين الاستثنائية، والدفاع عن الشخصية الإسلامية، وإنشاء تنظيمات لتكون منبرا لمطالبها، ورأى الشيوعيون في هذه الاحتفالات المئوية تظاهرة إمبريالية، ونشروا مجموعة من المناشير ضد مئة سنة من الاستعباد تحت الهيمنة الفرنسية [5] .

[1] - Hervé Andrès, Le droit de vote des étrangers, état des lieux et fondements…, op.cit , p185.

[2] - Bruschi Christian, La Nationalité Dans Le Droit Colonial, op.cit, p 63.

[3] - Spire Alexis, Semblables Et Pourtant Différents.La Citoyenneté Paradoxale …, op.cit, p56.

[4] - Hervé Andrès, Le droit de vote des étrangers, état des lieux et fondements…, op.cit, p185.

[5] – محفوظ قداش، جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر 1830-1954، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008، 404 صفحة،، ص288 .

أ- الحراك السياسي في الجزائر قبيل ح.ع الثانية

لقد جاءت هذه الاحتفالات في مرحلة عرف فيها الجزائريون ظهور تنظيم نجم شمال إفريقيا 1926م كمعارض صريح للاستعمار، كما أنشأ النواب الجزائريون فيدرالية المنتخبين المسلمين في 18جوان1927م، وتلتهما عملية تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 5ماي1931م بنادي الترقي بعاصمة الجزائر[1].

تمكنت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين خلال فترة وجيزة من نشأتها من أن تصبح تنظيما فاعلا، وحسب التقارير الولائية، فإن الجمعية كانت تمتلك عدد 200 مدرسة إصلاحية تقريبا تقدم تعليما ابتدائيا للغة العربية و100 حلقة عبر أنحاء إقليم الجزائر[2]، وهذا ما جعل الإدارة الفرنسية تتخوف من أن تنطلق الاحتجاجات من المساجد، التي أصبحت مجالا حيويا لنشاط الجمعية، ولهذا كان موقف الإدارة الفرنسية حذرا تجاهها، وبدأ التضييق والرقابة على نشاطات العلماء، وانتهى الوضع بمنعهم من إلقاء الخطب الدينية داخل المساجد الرسمية وذلك بموجب منشور ميشال Michel [3] الصادر في فبراير1933 ، الذي أمر بالمراقبة الدقيقة للعلماء المتهمين بالبحث على المساس بالوجود الفرنسي[4]، الذين تسببوا في عدة احتجاجات ذات بعد ديني[5] ، كما اتهمت الجمعية على أن خطابها الإصلاحي يحمل طابع عروبي-إسلامي، واستندت الإدارة الفرنسية في حقها مراقبة النشاط الديني وذلك بناءا على المرسوم التنفيذي الصادر في 27سبتمبر1907م.

---

[1]- الميلي، المؤتمر الإسلامي، دار هومه، الجزائر، 2007، 487 صفحة، (ص339).

[2] - Charles-Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine. De l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre d'indépendance, tome II, Paris, Puf, p. 337

[3]- ميشال Jules Michel ، مسؤول مكتب شؤون "الأنديجان" بالجزائر.

[4] - Mouton Marie-Renée. L'Algérie devant le Parlement français, de 1935 à 1938. In: Revue française de science politique, 12e année, n°1, 1962. pp. 93-128, (p128), doi : 10.3406/rfsp.1962.403366 http://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_1962_num_12_1_403366

[5] - Julien Fromage, L'Algérie vivra-t-elle ? ou le projet Blum-Viollette au temps du Front populaire, Mémoire de fin d'études, Institut d'Etudes Politiques de Lyon II, Université Lumière Lyon Juin 2003, 179 pages, (p4).

لقد ترتب عن هذا المنع وهذه الرقابة الضيقة على نشاط الجمعية قيام المظاهرات الأولى بتاريخ 24فبراير1933م عند الخروج من مسجد مدينة الجزائر ضد قرار الحاكم العام الذي يمنع العلماء من الخطبة في المساجد[1]، وفي ماي 1934م تم تنظيم مظاهرات في المدن الرئيسية: تلمسان وعنابة جيجل وبسكرة وقالمة تطالب بإلغاء القوانين الخاصة وتلبية طلبات المسلمين[2] ، ووقعت أحداث شغب (صدامات) في أوت 1934م بقسنطينة بين اليهود والعرب[3]، ثم تلتها مشادات في فبراير1935م بسطيف [4]، وبدأ القمع الاستعماري يتسلط على الجزائريين بعد حوادث قسنطينة الدامية أوت1934م[5] بشكل دائم.

وقد تميز عام 1933م حسبما سجله غير واحد من المؤرخين بأنه كان عام إشهار الحرب من طرف الإدارة الفرنسية على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[6]، وازداد التوتر مرة أخرى في الجزائر عندما صدر في أبريل 1935م مرسوم رينييRégnier[7] ، الذي يهدف إلى قمع كل مساس بالسيادة الفرنسية وتجريمه حتى ولو كان بالقول [8]، وبالفعل إن فترة 1932-1935 كانت فترة اضطراب جزائري كبير، حيث عرفت البلاد صعوبات اقتصادية وتجاوزات استعمارية ومظاهرات احتجاجية من طرف المسلمين[9]، وهذا ما دفع ش.ر.أجيرون إلى أن

---

[1]- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر 1830-1954، المرجع السابق، ص296 .

[2]- المرجع نفسه، ص297 .

[3] - Julien Fromage, L'Algérie vivra-t-elle ? op.cit, p4.

[4] - Mouton Marie-Renée. L'Algérie devant le Parlement français, op.cit, p 125 .

[5]- محمد قنانش/ محفوظ قداش، نجم الشمال الأفريقي 1927-1937، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، (ص58).

[6]- الميلي، المؤتمر الإسلامي، المرجع السابق، ص378.

[7]- Marcel Régnier كان وزيرا للداخلية، حيث قام بزيارة إلى الجزائر في 1935 ، وساند بشكل صريح الكولونا.

[8] - Julien Fromage, L'Algérie vivra-t-elle ? op.cit, p10.

[9]- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر 1830-1954، المرجع السابق، ص295 .

يصف سنوات 1933، 1934، و1935 بأنها تمثل منعرجا حاسما في الحياة السياسية للجزائر وليس مجرد فترة قلق واختمار[1].

وهكذا عززت فرنسا سياستها المتمثلة في فرض ثقافتها على الجزائريين من خلال الرقابة على المساجد والمعلمين، وإصدار مرسوم شوطون[2] Chautemps في 08مارس1938م لإلغاء تدريس اللغة العربية في المدارس الثانوية[3]، فبموجب هذا المرسوم، تعتبر اللغة العربية أجنبية في عقر دارها، ولا يجوز تعليمها إلا بترخيص، واعتبر تعليمها ونشرها محاولة عدائية لصبغ الجزائر بالصبغة العربية[4].

ب- المشاريع الإصلاحية

ارتفعت أصوات في أوساط الفرنسيين في الضفتين **في** المرحلة التي تلت الذكرى المئوية للاحتلال للمطالبة بإصلاح أوضاع "الأنديجان" الجزائريين، ومنهم من ساند مطالب النخبة الجزائرية التي لم تجد من يستجيب لها سواء بالجزائر أو المتروبول، وذلك منذ حركية الشبان الجزائريين، ومع وصول الجبهة الشعبية إلى السلطة في فرنسا ظهرت عدة مشاريع إصلاحية سياسية قدمها برلمانيون وسياسيون الذين اقتنعوا بضرورة إشراك "الأنديجان" المسلمين في تسيير أمورهم .

[1]- الميلي، المؤتمر الإسلامي، المرجع السابق، ص378.

[2]- شوطان Camille Chautemps، كان وزير داخلية فرنسا في هذه الفترة.

[3] - Yahiaoui Messaouda, Islam et identité nationale pendant L'entre deux guerres 1919-1939 en Algérie « El-Nahda et réactions coloniales », pp51-62, Al-mawaqif, Numéro spécial Avril 2008, (p60).

[4]- بلقاسم ميسوم، سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر، ص68 ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 06، جوان 2013، ص ص 55-78.

وقد أثيرت فكرة البرامج الإصلاحية وكان المشروع الأكثر جرأة وشهرة هو الذي قدمه م.فيوليت[1] Maurice Violette في1931م، والذي أحيته حكومة الجبهة الشعبية في1936م، وبرنامج غرنيتGuernut [2] الذي قدم في مارس 1933، وطالب هذا الأخير إشراك "الأنديجان" المسلمين في الحياة السياسية الوطنية (محليا) مع الإبقاء على القسمين الانتخابيين، وعلى نفس الناخبين الذين انتخبوا الممثلين المسلمين في المجالس البلدية والمندوبين الماليين أن ينتخبون نواب برلمانيين، نائب عن كل عمالة، وعلى أن يكون يتمتع بالمواطنة[3] .

كما نسجل وجود مشروع كيتولي[4] Paul Cuttoli وهو قريب من مشروع فيوليت فيما يخص منح صفة المواطنين لنخبة ذات دراسات عليا من معلمين وأساتذة ممكن عددهم من 2000 إلى 3000 شخصا، من العزاب ولأحادي الزوجة[5]، كما ظهر مشروع ديرو[6] Duroux ، والذي طالب بحق الانتخاب لكل "الأنديجان" [7]، وذلك في مارس 1936 ، كما عرفت هذه

---

[1]- موريس فيوليت Maurice Viollette محامي ونائب برلماني، ورئيس بلدية درو Dreux من 1902-1919 ثم 1924-1930، وأخيرا عضو مجلس الشيوخ l'Eure et Loir من عام 1930 إلى عام 1939، متخصص في مجلس النواب في القضايا الاستعمارية هو حاكم الجزائر 1925-1927 وفي عام 1936 قدم مشروع قانون لمنح الجنسية إلى 20000 من النخبة المسلمة وهو صاحب كتاب: L'Algérie vivra t-elle ? Notes d'un ancien Gouverneur général. ، ينظر: Patrick Weil, Le statut des musulmans en Algérie coloniale Une nationalité française..., op.cit, p105.

[2]- غرنيت Henri-Alfred Guernut 1943 – 1876، برلماني، راديكالي اشتراكي، كان وزيرا فرنسيا للتربية الوطنية خلال 1936.

[3] - Claude Bataillon, Marcel Bataillon Hispanisme Et Engagement, Presses Universitaires du Mirail, 2009, 181 pages, (p87).

[4]- نائب برلماني لعمالة قسنطينة .

[5] - Claude Bataillon, Marcel Bataillon Hispanisme Et Engagement, op.cit, p87.

[6]- ديرو Duroux سناتور في البرلمان الفرنسي وهو صاحب لليومية اليسارية L'Echo d'Alger

[7] - Claude Bataillon, Marcel Bataillon Hispanisme Et Engagement, op.cit, p88.

المرحلة عدة مشاريع مضادة لمشروع بلوم-فيوليت منها مشروع سوران[1] Saurin Paul الذي قدمه إلى البرلمان في 31ديسمبر1936م [2]، ولكن كل هذه المشاريع عورضت من طرف الجميع[3]، لأنها لم تكن مشاريع تهدف في مضمونها الإصلاح الفعلي للأوضاع السياسية في الجزائر وتحقيق طموحات كل الفئات الاجتماعية بقدر ما أدت إلى أزمة سياسية أحدثها هلع وسخط الحزب الكولونيالي من مشروع بلوم-فيوليت من جهة وتكتل النخبة الجزائرية في مؤتمر إسلامي من جهة ثانية.

ج- الخلاف حول مشروع بلوم-فيوليت

عرض موريس فيوليت مشروعه أمام البرلمان الفرنسي أول مرة في 1931م، حيث رفض بشكل قطعي، ثم قدمه في 22مارس 1935م.[4]، ورفض مرة أخرى، وفي نهاية 1936 أصبح يعرف بمشروع بلوم-فيوليت ويحتوي على إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية[5]، وقدم إلى البرلمان في 30ديسمبر1936م .

كان يهدف مشروع بلوم-فيوليت إلى فتح قائمة الناخبين الفرنسيين لِـ 9 فئات من "الأنديجان" الجزائريين الفرنسيين[6]، ومنح المساواة السياسية لمجموعة قليلة من السكان الجزائريين ثم توسيعها تدريجيا إلى عدد أكبر...أي حوالي21 ألف شخصا[7] ، والصيغة المقترحة من طرف السيناتور الجمهوري م.فيوليت Viollette الاشتراكي الحاكم العام السابق

---

[1]- نائب برلماني عن عمالة وهران

[2] - Mouton Marie-Renée. L'Algérie devant le Parlement français, op.cit, p125.

[3]- محمد قنانش/ محفوظ قداش، نجم الشمال الأفريقي 1927-1937، المرجع السابق، ص108.

[4] - Julien Fromage, L'Algérie vivra-t-elle ? op.cit, p16.

[5] - bid.p15.

[6] - Blévis Laure, Sociologie d'un droit colonial : Citoyenneté et Nationalité en Algérie…, op.cit, p173.

[7] - Benjamin Stora, Le Nationalisme Algérien avant 1954, CNRS Éditions, Paris, 2010, p 26.

للجزائر: قبول أفراد الفئة النخبوية التي تحدد بالشهادات، الرتب أو الأوسمة العسكرية، الوظائف السياسية، الإدارية أو الاقتصادية، في قسم المواطنين الفرنسيين، ودون التنازل عن الأحوال الشخصية للمسلمين[1] (ينظر الملحق2) ، وحددت كل فئة عدديا.

- موقف الجزائريين من المشروع

وأمام تنامي غضب النخبة الجزائرية وتصاعد غليان الشارع الجزائري، ولاحتواء هذا الشعور الوطني دعا عبد الحميد بن باديس في 03جانفي1936 إلى عقد مؤتمر إسلامي جزائري، فكان ندائه إلى وحدة القوى السياسية الجزائرية في الوقت الذي كان فيه انتصار الجبهة الشعبية في الانتخابات التشريعية في ربيع 1936 يلوح في الأفق[2].

أثناء اجتماع ترأسه لعمودي في 17ماي1936 قرر ابن باديس وبن جلول إنشاء لجنة مكلفة بالدعاية في أوساط الجماهير الشعبية لعقد مؤتمر إسلامي[3] ، وتم عقد هذا المؤتمر بسينما الماجستيك Majestic (حاليا الأطلس) في 07جوان1936[4]، وحضر في هذا التجمع 5000 مندوبا جاؤوا من مختلف الإقليم الجزائري[5]، وهذا التحالف كان مكونا من جمعية العلماء والحزب الشيوعي الفرنسي وفيدرالية المنتخبين المسلمين، وصادق المؤتمر على عدة مقترحات، وأهمها الذي ارتأى أن السياسة الإسلامية في الجزائر هي الوحيدة التي تحتوي على منح كل الحقوق للجزائريين مع محافظتهم على أحوالهم الشخصية، وطالبوا بإلغاء القسمين

[1] - Pervillé Guy, La politique algérienne de la France, de 1830 à 1962 (1995), op.cit, p 35.

[2] - Julien Fromage, « La Fédération des élus musulmans du département de Constantine à l'Est se lève la notabilité (1930-1943) ? », colloque *Pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne*, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007, http://ens-web3.ens-lsh.fr/colloques/france-algerie/communication.php3?id_article=233

[3] -Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien 1919-1939, Tome 1, éditions EDIF 2000, Alger 554 pages.(p393).

[4] - Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien 1919-1939, Tome 1, éditions EDIF 2000, Alger 554 pages.(p398).

[5] - Claude Bataillon, Marcel Bataillon Hispanisme Et Engagement, op.cit, p89 .

الانتخابيين[1]، وترتب عن هذا المؤتمر نوع من لجنة مركزية، وهي لجنة 66 عضوا[2]، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة تنفيذية، والتي اجتمعت من 5 إلى 7جويلية1936 لتبني ميثاق مطالب الشعب الجزائري المسلم .

لقد دعم المؤتمر الإسلامي مشروع بلوم-فيوليت الذي كان يهدف إلى تحسين أوضاع الجزائريين وتوسيع حقوقهم، فكل أعضاء المؤتمر ساندوا هذا المشروع الذي يمنح لفئة من الجزائريين الحقوق السياسية لما للمواطن الفرنسي، فإن كل المشاركين طالبوا بضرورة إثراء هذا المشروع، والذي اعتبروه أرضية عمل جادة لتحقيق مطالب الجزائريين، فيما عدا العلماء الذين كانت لديهم بعض التحفظات، ولكن دعا العلماء إلى الإدماج السياسي[3] .

واعتبر المؤتمرون أن السياسة الإسلامية الوحيدة والممكنة في الجزائر تتوقف على منح جميع الحقوق المدنية لكل الجزائريين المسلمين مع المحافظة على أحوالهم الشخصية[4] ، كما تمركزت مطالب هذا التحالف الجزائري حول مسألة فصل الدين عن الدولة والأوقاف وكذلك التعليم الإسلامي واللغة العربية وتكوين الأئمة، والمطالبة بإصلاح القضاء الإسلامي وتكوين القضاة، وقد كانت كل المطالب تدور حول المساواة السياسية والقانونية وإصلاح أوضاع الجزائريين، لكن ما يؤخذ على المؤتمرين أن المسألة الوطنية غابت عن قائمة مطالبهم، في حين عادت إلى الواجهة مسألة الإدماج المطروحة من طرف النخبة الجزائرية منذ مدة القائمة على المحافظة على القانون الشخصي[5] .

[1]-Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien 1919-1939, op.cit, p 400.

[2]- Ibid, p 402.

[3] - Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien 1919-1939,op.cit, p 401.

[4] - Claude Bataillon, Marcel Bataillon Hispanisme Et Engagement, op.cit, p89.

[5] - Mouton Marie-Renée. L'Algérie devant le Parlement français, op.cit, p117 .

وفي جويلية 1936 أرسل المؤتمر الإسلامي وفدا[1] إلى باريس برئاسة الدكتور بن جلول[2] لتقديم ميثاق المطالب للمسؤولين الفرنسيين[3]، وفي 22جويلية1936 استقبل وفد المؤتمر من طرف رئيس المجلس الوطني الفرنسي، كما استقبلهم كل من ليون بلوم وموريس فيوليت في يوم 24 جويلية1936م .

وبعد عودة الوفد إلى الجزائر، نظم المندوبون تجمعا بملعب الجزائر في 02أوت1936م، وخلاله تدخل مصالي الحاج[4]، وأدان بكل صراحة مشروع بلوم-فيوليت، والذي كان يرى فيه أداة كولونيالية جديدة هدفها تقسيم الشعب الجزائري بفصل النخبة عن الجماهير .

عقد المؤتمر الإسلامي الثاني بالجزائر العاصمة في جويلية 1937م وأكد على مطالب 1936م، ودعا المؤتمرون المنتخبين الجزائريين بتوقيف كل نشاط مع الإدارة، وما انقضى اجتماع المؤتمر الإسلامي حتى انطلق خبر مقتل المفتي بن دالي المدعو كحول، وشمت رائحة المؤامرة الدينية للإدارة الاستعمارية...وبعد أسبوع يعتقل الشيخ الطيب العقبي ثم عباس التركي...أما بن جلول يتهم العلماء بالجريمة قبل تهمة الحكومة[5]، وهكذا بدأ التشتت وتبادل التهم داخل هذه الجبهة الوطنية التي شكلت أول تجربة للعمل الموحد للنخبة الجزائرية، التي طالما عانت التفرقة والصراع .

---

[1]- تكون هذا الوفد من المندوبين التاليين: (عمالة قسنطينة) عمارة، د.بشير، بوكردانة، بن الحاج، الشيخ العقبي ولامين لعمودي، (عمالة وهران) بشطرزي، بوشامة، السيد قاضي، الشيخ ابراهيمي والسيد طالب، (قسنطينة) د.بن جلول، عباس، طاهرات، الشيخ بن باديس، بن كليوة، د.لخضاري ود.سعدان. ينظر Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien 1919-1939, op.cit, p 415.

[2] - Julien Fromage, « La Fédération des élus musulmans du département…op.cit.

[3] -Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien 1919-1939, op.cit, p 404.

[4] - Julien Fromage, « La Fédération des élus musulmans du département…op.cit .

[5]- محمد قنانش/ محفوظ قداش، نجم الشمال الأفريقي 1927-1937، المرجع السابق، ص114.

واعتقد أن هذا التصدع داخل هذه الجبهة الوطنية، بالإضافة إلى ضغط الكولون، قد ساعد الحكومة الفرنسية على عدم الرد على مطالب المؤتمرين، ولهذا صوت إطارات حركة النواب الجزائريين على الاستقالة العامة في 28جويلية1937م: 3600 نائبا أوقفوا عهدتهم في أوت وسبتمبر[1] ، وفي الشهر الموالي نفس الشيء فعله منتخبو عمالة الجزائر احتجاجا على تأخر مناقشة مشروع بلوم-فيوليت [2] على مستوى البرلمان الفرنسي .

وبعد سنة، دعا حزب الشعب الجزائري في 1938م إلى تجمع إسلامي جديد، وفي بيان له في جوان 1939م أكد رفضه للإدماج ومجد سياسة التحرر، في حين دعت فيدرالية منتخبي قسنطينة برئاسة د. بن جلول إلى تأسيس جبهة فرنسية-إسلامية، وقد ساندها الحزب الشيوعي الجزائري، كما عقد في الجزائر مؤتمر جمعية علماء الدين للإسلام في الجزائر وشيوخ الزوايا في 15 أبريل 1937[3]، وهذا التحرك للنخبة الدينية المحافظة من أئمة المساجد وشيوخ الزوايا المدعومة بالأعيان والإدارة الفرنسية، كان الغرض منه ضرب جمعية العلماء وإفشال خططها وسد الطريق أمامها .

- موقف الكولون من المشروع

اعتبر الكولون مشروع بلوم-فيوليت خطرا حقيقيا على الوجود الفرنسي بالجزائر، وأنه سيحول الكولون إلى أقلية في صراعهم السياسي الدائر مع النخبة الجزائرية، وفي 14جانفي1937م عقد مؤتمر بالجزائر العاصمة أعلن فيه 300 رئيس بلدية بالجزائر معارضتهم هذا المشروع، ولهذا تلقى معارضة شديدة من طرف النواب للعمالات الثلاثة[4] منذ

[1] - Julien Fromage, « La Fédération des élus musulmans du département…op.cit .

[2] - Mouton Marie-Renée. L'Algérie devant le Parlement français, op.cit, p127 .

[3] -Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien 1919-1939,op.cit, p 425.

[4] - Mouton Marie-Renée. L'Algérie devant le Parlement français,op.cit, p 99

الوهلة الأولى، ونتيجة مناقشة هذا المشروع من قبل اللجنة البرلمانية في مارس1938م لعرضه على البرلمان، أعلن النواب البرلمانيين للجزائر فيما عدا الاشتراكيين أنهم يقدمون استقالتهم، في حالة إذا ما عرض المشروع على الجمعية للمناقشة، وستتبعها استقالة المندوبين الماليين في المجالس العامة وبالبلديات، كما أعلن بالجزائر آبو Abbo رئيس فيدرالية شيوخ بلديات الجزائر أن المنتخبين الفرنسيين أوقفوا وظائفهم[1] .

- موقف الحكومة الفرنسية

استقبل سارو Albert Sarraut [2] في 1938 وفد المنتخبين "الأنديجان" المستقلين لعمالة قسنطينة، ووعدهم بدعم مشروع بلوم-فيوليت وعلى أن يطلب بالتصويت الاستعجالي عليه بالبرلمان[3] .

وفي 4مارس1938م تبنت اللجنة الاستشارية البرلمانية الفقرة الأولى من المادة الأولى لمشروع فيوليت بـ 13 صوتا مقابل 10، ولم تناقش أبدا الفقرة الثانية من المادة الأولى ولا المواد التي تليها [4].

وهكذا فشل اليسار الذي كثيرا ما ساند الجزائريون في الحملات الانتخابية سواء بفرنسا أو الجزائر من تمرير المشروع أمام ضغط اليمين الفرنسي والحزب الكولونيالي منذ 1931، كما دعا ممثلو الجبهة الشعبية من أعضاء المؤتمر الإسلامي في 1936 و1937 بالتخلي عن

---

[1] - Mouton Marie-Renée. L'Algérie devant le Parlement français,op.cit,, p 122.

[2]- ألبير سارو Albert Sarraut كان نائبا وسيناتور عن الحزب الاشتراكي، وحاكما بالهند الصينية، ثم تقلد منصب وزير المستعمرات ووزير للداخلية في 1927، ومرتين رئيس المجلس، ووزيرا للدولة في 1937، وهو صاحب كتاب : La mise en valeur des colonies françaises ، ينظر: Mouton Marie-Renée. L'Algérie devant le Parlement français, de 1935 à 1938, op.cit, p122.

[3] - Ibid, p 121.

[4] - Mouton Marie-Renée. L'Algérie devant le Parlement français, op.cit, p122,

تعدد الزوجات وقانونهم الشخصي إذا أردوا أن يكونوا ممثلين في البرلمان، وهو نفس ما طلب من فرحات عباس خلال لقاءه مع رئيس المجلس الفرنسي ديلاديهDeladier في 1938 [1]، وكان هذا اللقاء آخر مسمار يدك في نعش مشروع بلوم-فيوليت .

هذا المشروع الذي كان يمثل بصيص أمل بالنسبة للجزائريين لم يتحقق لاصطدامه بقوة معارضة الكولون، الذين كانت تمثلهم فيدرالية رؤساء البلديات في الجزائر، والتي تعتبر من أدوات القوة الضاربة للحزب الكولونيالي في الجزائر، وهذا ما ذكره بيان الشعب الجزائري: <<وقد رفضت هذه المبادئ مبدئيا لأنها كانت ترمي إلى تجنيس هذه النخبة من "الأنديجان" مع محافظتها على قانون أحوالها الشخصية، فكل المشاريع الإصلاحية والوعود لم تتحقق، ويمكننا القول الآن، لا يمكن لأي مشروع أن يتحقق>>[2]، ما دام للكولون سلطة الرفض في الجزائر.

أما أمرية 7مارس1844م كانت في حقيقة الأمر استمرارية لمشروع بلوم-فيولت الذي طرح فكرة التجنيس للفئة النخبوية مع محافظتها على قانونها الشخصي الإسلامي، هذا الطرح الذي رفضته السلطة الفرنسية قبيل الحرب العالمية الثانية تم إحيائه وبعثه وتنفيذه في مرحلة تراجع فيها نفوذ الكولون، وتزايد ضغط النخبة الجزائرية الملتفة حول بيان الشعب الجزائري.

[1] - Yahiaoui Messaouda, Islam et identité nationale…op.cit, p 55.

[2] - Al 67, Manifeste Du Peuple Algérien. Archives de Constantine.

الخـــاتـــــمة

حاولت السلطات الفرنسية سن قوانين ومنظومات تشريعية لإنجاح سياستها الكولونيالية في الجزائر، ولكن كثرة هذه القوانين والتردد في تنفيذها كانت سمة هذه السياسة، وهذا ما جعل الممارسة الكولونيالية الفرنسية متباينة كثيرا مع المنظومة القانونية المطبقة في فرنسا ذاتها، ومتعارضة شكلا ومضمونا مع مبادئ وشعارات الجمهورية .

إن السياسة الفرنسية في الجزائر حملت شعار الإدماج في كل مراحل تطور الكولونيالية الفرنسية، فمصطلح الإدماج كان في البدء عند الفرنسيين مصطلحا قانونيا واجتماعيا وسياسيا، ثم أخذ بعدا ثقافيا، وهناك فرق بين مصطلحي الإدماجL'assimilation والاندماج L'intégration . وأن الإدماج الشامل لا بد وأن يمس كل الجوانب المادية والمعنوية، منها : الإنسان- الإقليم الجغرافي - ومجالات الحياة المختلفة، وانطلاقا من هذا يمكننا فهم طبيعة وشكل السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر، وتقديم قراءة أو تقييم لهذه السياسة، والحكم على فشلها أو نجاحها، وذلك بتقديمنا لما توصلنا إليه من الملاحظات التالية:

- إن الإدماج السياسي-الإداري معناه إنشاء في المستعمرات نفس المؤسسات السياسية والتشريعية، التعليمية والقانونية للمتروبول، وهذا الأمر لم يتحقق بالجزائر، لأن نظام القوانين والمراسيم هو الذي كان ساري المفعول إلى غاية صدور القانون الخاص بالجزائر في 1947م، نظريا بالطبع، لأن نفس الممارسة السابقة بقي الاعتماد عليها في تسيير الجزائر .

- إن السياسة الإدماجية التي انتهجتها فرنسا كانت مقرونة بسياسة التجنيس/المواطنة، والتي عرفت تصاعدا في شروطها حسب القوانين والمراسيم المتعاقبة، حيث كان التجنيس في مرسوم س.ك 1865م مفتوحا لكل الجزائريين، ثم أصبح مفتوحا لفئات اجتماعية معينة بشروط خاصة إلى غاية القانون الخاص 1947م .

– لقد تميزت السياسة الإدماجية الفرنسية في الجزائر في عهد الجمهورية الثالثة بتطبيق سياسة مزدوجة في المجال الواحد، وبذلك أنتج القانون الكولونيالي مجتمعين في الجزائر متناقضين ومتنافرين: الكولون والمسلمون، فالفعل الإدماجي الحقيقي استفاد منه الكولون الأجانب فقط، أما "الأنديجان" المسلمين أُخضعوا للإدماج الجزئي والحذر.

– إن الإدماج السياسي–القانوني للجزائريين كان مرهونا ومشروطا بالاندماج الثقافي والاندماج الاجتماعي، وهذا الأمر لم يطبق على تجنيس الأجانب في فرنسا أو الأجانب الكولون في الجزائر، الذين طلب منهم شرط الإقامة، أما بالنسبة للجزائريين فكل شروط الحصول على المواطنة الفرنسية كانت تتمحور على مبدإ التخلي عن الأحوال الشخصية .

–عارض الكولون عامة والحزب الكولونيالي بشدة فكرة إدماج "الأنديجان" عن طريق المساواة المدنية دون التخلي عن الأحوال الشخصية، وأن إسقاط هذا الشرط معناه تشجيع "الأنديجان" المسلم لينخرط في الحياة المدنية، وهذا الأمر في اعتقاد الكولون يشكل خطرا وتهديدا لمصالحهم، ومستقبل الكولونيالية في الجزائر.

– إن النموذج الجمهوري الفرنسي الذي حمل شعارات الثورة الفرنسية1789م ومبادىء حقوق الانسان والمواطن، وفكرة الحق والواجب الملفوفة بغطاء المدنية، قد تكسر وانكشفت حقيقته بأرض الجزائر، لأن المشروع الكولونيالي الإدماجي لم ينجح/أو لم يُرغب فيه أصلا، برفضهم الإدماج الثقافي الحقيقي للجزائريين وحرمانهم من التعلم وذلك بالتفريق حتى بين مدارس الكولون ومدارس "الأنديجان"، مما ترتب عنه الفشل في عملية التأثر والتأثير، التي تعتبر أداة أساسية في المنهج الإدماجي.

– فالتدابير الإدماجية والمجالات التي طبقت فيها لم تتخذ باسم المساواة بين سكان الجزائر وتطبيق القانون المشترك عليهم، وكل إدماج كامل في أي مجال كان خاص بالكولونا، سواء في القضاء أو التعليم أو الإدارة أو غيرها، في حين اعتمد في ذات المجالات على إدماج جزئي وحذر تجاه "الأنديجان"، فكل مجال سير بقوانين خاصة .

– كان في نظر البعض من السياسيين والمنظرين أن إمكانية الإدماج لابد من المرور بفئة قليلة من "الأنديجان"، وهي فئة النخبة المتخرجة من المدرسة الفرنسية، لتكون قاطرة

المشروع الإدماجي، وكذلك الفئات التي تعاملت مع الإدارة الكولونيالية والتي لم تعلن عدائها للوجود الفرنسي، ثم التدرج في توسيع الفئات المستفيدة من هذه المواطنة .

ومما تقدم يتبين بشكل واضح طبيعة وحقيقة الكولونيالية الفرنسية في الجزائر، ومدى تعقيد وتداخل وتناقض فلسفة الإدماج الفرنسية المعلنة والمطبقة بالجزائر، ولقد تميزت هذه السياسة في عهد الجمهورية الثالثة بالإزدواجية في المجال الواحد، بمعنى السياسة المطبقة في كل مجال هي تمييزية وتخضع لمبدأ التباين في المراكز القانونية، بمعنى أن الإدماج الكامل يطبق على الكولون (الأجانب الأوروبيين) أما "الأنديجان" المسلمين يخضعون للإدماج الجزئي والحذر، وحتى المحاولات الإدماجية التي مست مجالات معينة كالتعليم والخدمة العسكرية والنظام الإداري لم تكن إدماجية بقدر ما كانت تهدف لإسكات النخبة وامتصاص غضب السكان المحليين.

في الواقع إن كل تدبير لا يخدم مصلحة الكولونا تأخرت فيه عملية الإدماج، كما أن الاعتماد على سياسة الإدماج المزدوج المطبقة في مختلف المجالات كانت هي السمة السائدة في الجزائر، فمن الناحية الشكلية يظهر "المجتمع" الجزائري/سكان الجزائر يخضع لنفس المنظومة المطبقة بالمتروبول ولكن عمليا هذا ينطبق على المجتمع الكولونيالي، أما ما هو مطبق على "الأنديجان" المسلمين يدخل ضمن منظومة سياسة "الأنديجان".

فالسياسة الأكثر مساواة لا تبنى على الإدماج فقط، ولكن بالاعتراف بخصوصية الهوية الثقافية للآخر، وهذا ما نلمسه في السياسة الكولونيالية البريطانية، والتي أثرت كثيرا في مسار السياسة الفرنسية عقب الحرب العالمية الأولى، مما دفع بفرنسا إلى محاولة التركيز على تطبيق سياسة إشراك واسعة في الجزائر في المجال السياسي بتوسيع الوعاء الانتخابي "للأنديجان" في المجالس المحلية، نزولا عند رغبتهم، ولاحتواء مطالبهم، وذلك باسم الإصلاح السياسي، ولكن هذا الإصلاح بقي سطحيا ولم يهدف في حقيقته إصلاح أوضاع الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية التي بلغت درجة الحضيض، وإنما هذا الإصلاح جاء بغرض احتواء تصاعد نشاط النخبة الوطنية والقضاء على الفكرة الوطنية التي بدأت معالمها ترتسم في خطاباتها السياسية .

ومن بين المشاريع الإصلاحية التي أسالت الكثير من الحبر وكشفت حقيقة السلطات الكولونيالية وحقد وكراهية الكولون للجزائريين نجد مشروع بلوم-فيوليت، هذا المشروع على الرغم من أنه كان يحمل بصيص أمل للإصلاح السياسي في الجزائر إلا أن بقي يراوح مكانه ولم تتمكن الجبهة الشعبية من تمريره في البرلمان الفرنسي، مما يكشف حقيقة قوة الحزب الكولونيالي وتحكمه في دواليب السلطة حتى بالمتروبول .

بالإضافة إلى المعارضة الشديدة والمستمرة للكولون لفكرة الإدماج القانوني "للأنديجان" بمنحهم حقوق المواطنة، وقد رؤوا في ذلك تهديدا لوجودهم، لأن من المعلوم أن الإدماج القانوني والسياسي للمستعمرة يترتب عنه نظريا اعتبارها مقاطعة فرنسية كاملة الصلاحيات، لها نفس المنظومة القانونية المطبقة في فرنسا، وأن سكانها لهم نفس حقوق وواجبات سكان المتروبول، كما أن الإدماج عن طريق المساواة المدنية يهدف إلى الحد من اللامساواة المبنية على التمايز العرقي أو الديني .

ولهذا كان التشريع الفرنسي في الجزائر والمستعمرات أو ما يعرف بالتشريع الكولونيالي قائما على المراسيم والقرارات، ولم يستند في مجمله على القوانين المطبقة بالمتروبول، كما أن رجال السياسة الفرنسيون كانوا دائما يريدون الإبقاء على مبدأ التخصص التشريعي ونظام المراسيم لتسيير المستعمرات وسكانها، مدّعين بأن الظروف الخاصة بكل مستعمرة تستلزم قواعد قانونية نوعية وخاصة، وهذا ما يفسر ذلك التباين وعدم الاستقرار في السياسات الفرنسية تجاه مستعمراتها من جهة، كما لم يكن يعكس الخطاب السياسي الفرنسي الموجه للرأي العام .

الملحق رقم1

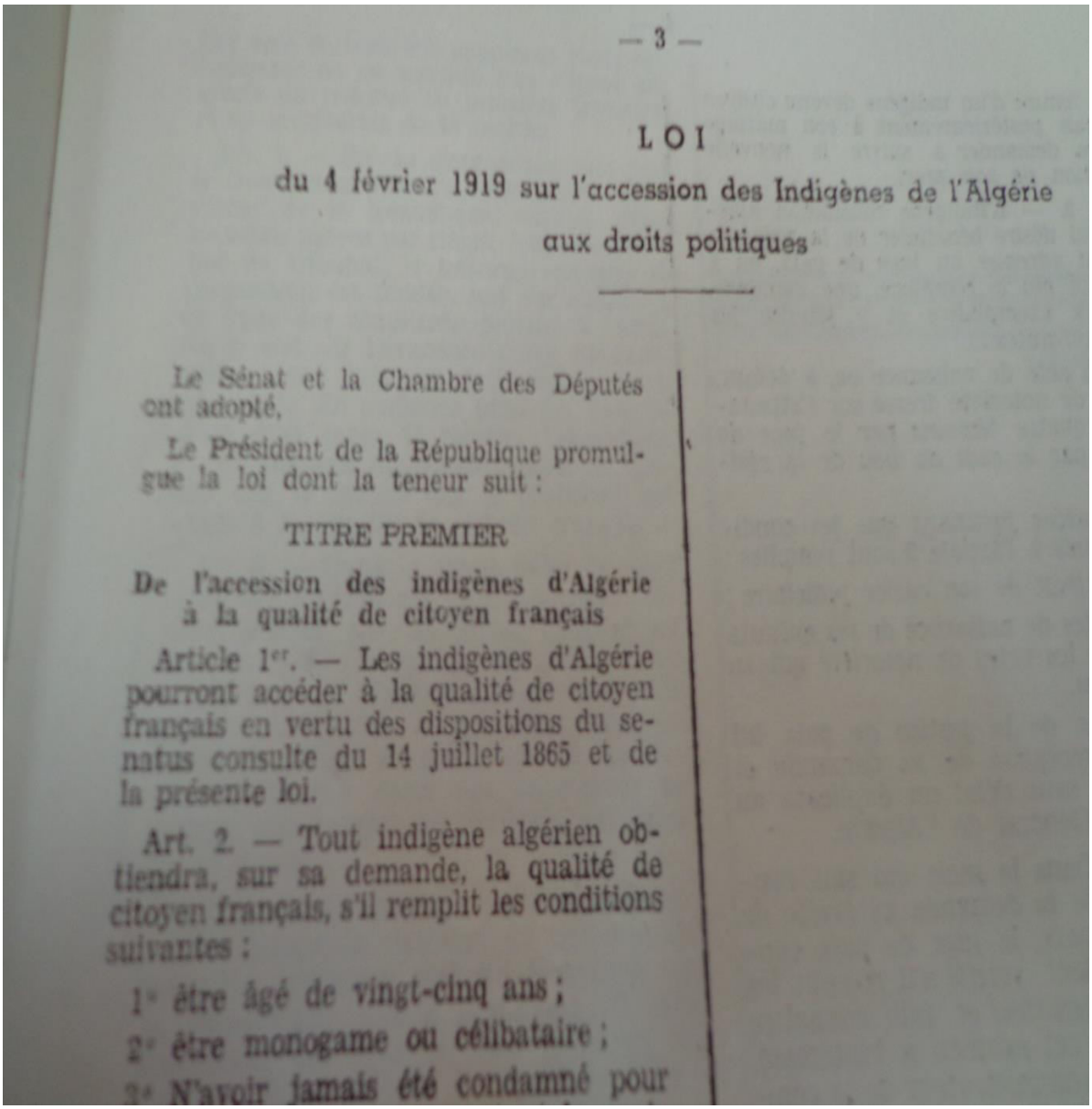

— 3 —

LOI

du 4 février 1919 sur l'accession des Indigènes de l'Algérie aux droits politiques

Le Sénat et la Chambre des Députés ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

TITRE PREMIER

De l'accession des indigènes d'Algérie à la qualité de citoyen français

Article 1er. — Les indigènes d'Algérie pourront accéder à la qualité de citoyen français en vertu des dispositions du senatus consulte du 14 juillet 1865 et de la présente loi.

Art. 2. — Tout indigène algérien obtiendra, sur sa demande, la qualité de citoyen français, s'il remplit les conditions suivantes :

1° être âgé de vingt-cinq ans ;

2° être monogame ou célibataire ;

3° N'avoir jamais été condamné pour

المصدر :

81 F/ 1195, Textes Intéressant Les Français Musulmans D'Algérie- Statut. Archives Nationales d'Outre-Mer Aix-en-Provence : Fonds Ministériels

الملحق رقم 2

Texte du projet de loi Blum-Viollette

Article 1er . – Sont admis à l'exercice des droits politiques des citoyens français, sans qu'il en résulte aucune modification de leur statut ou de leurs droits civils, et ce à titre définitif, sauf application de la législation française sur la déchéance des droits politiques, les indigènes algériens français des trois départements d'Algérie remplissant les conditions énumérées aux paragraphes suivants :

1o) les indigènes algériens français ayant quitté l'armée avec le grade d'officier ;

2o) les indigènes algériens français sous-officiers ayant quitté l'armée avec le grade de sergent-chef ou un grade supérieur après y avoir servi pendant quinze ans et en être sortis avec le certificat de bonne conduite ;

3o) les indigènes algériens français ayant accompli leur service militaire et ayant obtenu tout ensemble la médaille militaire et la croix de guerre ;

4o) les indigènes algériens français titulaires de l'un des diplômes suivants : diplômes de l'enseignement supérieur, baccalauréat de l'enseignement secondaire, brevet supérieur, brevet élémentaire, diplôme de fin d'études secondaires, diplôme des médersas, diplôme d'enseignement professionnel, industriel, agricole ou commercial ainsi que les fonctionnaires recrutés au concours ;

5o) les indigènes algériens français élus aux chambres de commerce et d'agriculture ou désignés par le conseil d'administration de la Région économique et par les chambres d'agriculture d'Algérie, dans les conditions prévues à l'article 2 ;

6o) les indigènes algériens français, délégués financiers, conseillers généraux, conseillers municipaux des communes de plein exercice et présidents de djemaas ayant exercé leurs fonctions pendant la durée d'un mandat ;

7o) les indigènes algériens français bachaghas, aghas, caïds ayant exercé leurs fonctions pendant au moins trois ans ;

8o) les indigènes algériens français commandeurs de l'ordre national de la Légion d'honneur ou nommés dans cet ordre à titre militaire ;

9o) les ouvriers indigènes titulaires de la médaille du travail et les secrétaires de syndicats ouvriers régulièrement constitués après dix ans d'exercice de leur fonction.

Article 2. – Le conseil d'administration de la Région économique d'Algérie désignera à celle de ses sessions qui suivra la mise en application de la présente loi deux cents commerçants, industriels ou artisans par département algérien qui seront dès lors investis des droits politiques accordés par l'article 1er de la présente loi, par arrêté du gouverneur général. Les trois chambres d'agriculture d'Algérie désigneront chacune dans les mêmes conditions et dans le même but, deux cents agriculteurs à leur première session de chacune des années qui suivront celle de la mise en application de la présente loi. Le conseil d'administration de la Région économique d'Algérie désignera, dans les mêmes conditions que précédemment, cinquante commerçants industriels ou artisans par département algérien, et les trois chambres d'agriculture d'Algérie désigneront chacune, dans les mêmes conditions et dans le même but, cinquante agriculteurs.

Article 3. – Les condamnations prévues par la loi du 2 février 1852 en ses articles 15 et 16, ainsi que toute révocation intervenue à l'égard des titulaires des fonctions énumérées à l'article 1er, nos 6 et 7, ainsi que la radiation des cadres de la Légion d'honneur et de la médaille militaire, entraîneront de plein droit la radiation des listes électorales.

Article 4. – Tout indigène algérien français bénéficiaire des dispositions de la présente loi pourra se voir retirer le bénéfice des dispositions précédentes par application des dispositions de l'article 9, paragraphe 5, de la loi du 10 août 1927.

Article 5. – Les dispositions de la présente loi n'ont aucun effet rétroactif et s'appliquent seulement aux indigènes algériens français qui remplissent actuellement ou rempliront à l'avenir les conditions qu'elles énumèrent. La représentation de l'Algérie à la Chambre des députés est assurée à raison d'un député par 20 000 électeurs inscrits ou fraction de 20 000.

Article 6. – Le ministre de l'Intérieur est chargé de l'application de la présente loi.

Source : Benjamin Stora, Histoire de l'Algérie coloniale (1830-1954), , Éditeur : La Découverte, 2004,Pages 128 .(p128)

فهرسة الأعلام

الاسم والصفحة	الاسم والصفحة
ـ أ ـ	ـ ف ـ
أجيرون Ageron 11،49	فرحات عباس 50
ابن زكري 31	فلاندان Flandin 129
أندري ماجينو André Maginot 31	فيري Jules Ferry ، 8
آزان le colonel Azan 7	فيولت Maurice Violette ،60، 63
ـ ب ـ	ـ ق ـ
برفيي Pervillé Guy 36	قوتيي Gautier 37
بن علي فكار 30	ـ ك ـ
بليفيس L.Blévis 52	كلوزيل Clauzel 21
بيجو Bugeaud 7	كليزري cluseret 37
ـ ج ـ	كريميو 38
جونار Jonnart 11،42،21،16	ـ ل ـ
أ.جيرو Arthur Girault 12	ك.لازار Claude Lazard 52
جوريس Jaures 38	لامين قاي Gueye Lamine 61، 64
ـ د ـ	ـ م ـ
الداي حسين 7	مارتينو Martineau 37
دي برمون Bourmont 29	موتي Marius Moutet 50، 59
ديزيار Paul Dislère 55	ميشلان Michelin 37
ـ س ـ	ـ ن ـ
سعدالله أبو القاسم 50	نابليون الثالث 7
	ـ هـ ـ

ـ غ ـ	هانوتو Hanoteau 213
غيزو Guizot 17	هيق Hugues Albert 57
	ـ و ـ
	وارنيي Warnier 249،250
	ـ ي ـ

فهرسة الأمـاكن

الاسم والصفحة	الاسم والصفحة
ـ ب ـ	**ـ ف ـ**
بوزريعة 19	فرنسا 7،10،14،22،31،43
ـ ت ـ	**ـ ق ـ**
تلمسان 17،22	قسنطينة 14، 17ن 60
ـ ج ـ	**ـ ل ـ**
الجزائر 9،10،11،14،16،19،20	ليون Lyon 30
22،26،29،30،31،32،33،35،36	**ـ م ـ**
، 38،40،43،63،68،69	مكة 32
	ـ و ـ
	وهران 14

قائمة المصادر والمراجع

1- الأرشيف

- Journal Officiel De La République Française, Quarante-quatrième année, N° 37, 7 Février 1912, p1209.
- Journal Officiel De La République Française, Cinquante et Unième Année, N°36, 6 Février 1919, p1358.
- Journal Officiel De La République Française,Cinquante et Unième Année, N°39, 9 Février 1919, p1499.
-

- Archives Nationales d'Outre-Mer Aix-en-Provence : Fonds Ministériels :
  - 81 F/ 1195, Sur L'Organisation des Conseils Généraux en Algérie.
  - 81 F/ 1195, Textes Intéressant Les Français Musulmans D'Algérie-Statut.
  - 81 F/ 1209-1212, Statut des Indigènes d'Algérie (Musulmans et Juifs) .
  - 81 F/ 1441, Recrutement des Indigènes.
  - 81 F/1441, comité d'Action Franco-Musulman de L'Afrique du Nord. Lettre au Ministre de L'interieur du 22 Novembre 1922.
  - 80 F / 1804, Colonisation et immigration (Naturalisation).
  - 81 F/ 1213, Loi de 1919 et application .
  - 12 H 1, Indigénat, Loi de 1881. Au Sujet de L'Application de la Loi du 28 Juin 1881dans les Communes Mixtes.
  - Direction des Archives de la Wilaya de Constantine :
    - Al 67, Mémoire 31 Mars 1943, faisant suite au Manifeste Du Peuple Algérien.
    - Al 52, Note sur Les Réformes désirées par la Fédération des Élus des Indigènes du Département de Constantine.
    - AH 39, Note sur Les Mesures Demandées par Les Musulmans Français de L'Algérie en Compensation de La Conscription Militaire, Juin 1912.

2- الرسائل الجامعية

1- Angelleli Jean.P, L'opinion Française et L'Algérie de 1930 à Travers La Presse et le Livre, Thèse Droit et Lettres, 1972, N° T 4378, BU.Paris X-Nanterre, 392 pages.

2- Blévis Laure, Sociologie d'un droit colonial : Citoyenneté et Nationalité en Algérie (1865-1947), une exception républicaine ? Thèse pour le Doctorat de science politique, 2004, Institut d'Études Politiques Aix-en-Provence, Bibliothèque Droit économie, N° Aix Td 2336/ b , 511 p.

3- Bonnichon André, La Conversion au Christianisme de L'Indigène Musulman Algérien et ses Effets Juridiques (Un cas de conflit colonial), Thèse pour Le Doctorat en Droit, 1931, Université de Paris-Faculté de Droit, AIX-Biblio Droit-éco 1931, N° 10287, 152 pages.

4- Bonzom Lucien ,Du Régime fiscal en Algérie, ses conséquences sur la situation et le développement économique de cette colonie. Université de Paris. Faculté de droit. Thèse pour le doctorat (ès sciences politiques et économiques). L'acte public... sera soutenu le... 30 octobre 1899.
5- Hervé Andrès, Le droit de vote des étrangers, état des lieux et fondements théoriques, Doctorat de sciences juridiques et politiques, sous la direction de Mme Chemillier-Gendreau, Université Paris VII - Denis Diderot, 2007, 462 pages.
6- Hugues Albert , La nationalité française chez les musulmans de l'Algérie : thèse pour le doctorat, présenté et soutenu le 2 Juin 1899; Faculté de droit de l'Université de Paris, Paris Librairie Ainé A. Chevalier - Maresco & Cie, Éditeurs, 246 pages.
7- Kenneth Vignes, Le Gouverneur Général Tirman et le Système des Rattachements, Thèse pour le Doctorat ès Lettres, Université de Paris, 1958, Q 8756 .
8- Pervillé Guy, Les étudiants Musulmans Algériens de l'université Française 1880-1962 : Populisme et Nationalisme chez les étudiants et Intellectuels Musulmans Algériens de formation Française, Thèse 3eme cycle, Paris, École des Hautes études en sciences sociales, 1980, 346 pages, Univ X-Nanterre, BDIC, cote F 10719.
9- Sifou Fatiha, La Protestation Algérienne contre la Domination Française-Plaintes et Pétitions 1830-1914, Volume1, 332 pages, Thèse pour le Doctorat d'Histoire, Université Aix-Marseille 1, Université de Provence U.F.R Civilisation et Humanités, M.M.S.H (2 volumes)N° MT 24326, Aix-en-Provence.

3- المراجع العربية

10- أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، تر م.حاج مسعود وع. بلعريبي، الجزء الثاني، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، 927 صفحة.
11- الأشرف مصطفى ، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، 468 صفحة.
12- بجاوي محمد صالح، متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1918، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، 544 صفحة.
13- تيران إيفون، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة: المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880، تر محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة، 2007، 428 صفحة.
14- حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، دار الأمة، الجزائر، 1999.
15- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2(1900-1930)، دار الغرب الإسلامي، ط4، 1992، 494 صفحة .
16- " " ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج3،4،6، دار الغرب الإسلامي، 1998،454ص، 541ص /456 صفحة.
17- الميلي، المؤتمر الإسلامي، دار هومه، الجزائر، 2007، 487 صفحة.
18- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر 1830-1954، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008، 404 صفحة.

19- محمد قنانش/ محفوظ قداش، نجم الشمال الأفريقي 1927-1937، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009

4- المراجع الأجنبية

20- Abbas Ferhat, La Nuit Coloniale, Éditions ANEP, Alger, 2ème édition 2006, 177 pages.
21- Ageron Charles Robert, Histoire de L'Algérie Contemporaine, Éditions Dahleb (du 10ème édition 1994), Alger, 2010, 124 pages.
22- Ageron Charles Robert, Politiques Coloniales au Maghreb, Presses Universitaires de France, 1° édition 1973.
23- " " " , Les Algériens Musulmans et la France 1871-1919, Tome second, Presses universitaires de France, Paris, 1968, 611 pages.
24- " " " , Histoire de l'Algérie contemporaine. De l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre d'indépendance, tome II, Paris, Puf,
25- Almi Saïd, Urbanisme et colonisation: présence française en Algérie, Éditions Mardaga, 2002 ,159 pages .
26- Bequet, L'Algérie en 1848, tableau géographique et statistique avec un calendrier approprié au pays, L. Hachette (Paris), 1848.
27- Benjamin Stora, Le Nationalisme Algérien avant 1954, CNRS Éditions, Paris, 2010, 346 pages.
28- Betts Raymond.f, Assimilation and Association in French Colonial Theory 1890-1914, Columbia University Press, 1961.
29- Blanchard Pascal et autre, La Fracture Coloniale : la societé française au prisme de l'héritage colonial, Brozzo Anna, Islam et République une Longue Histoire de Méfiance, pp77-84, Éditions la Découverte, Paris, 2006.
30- Bouveresse Jacques, Un Parlement Colonial : Les Délégations Financières Algériennes 1898-1945, L'institution et les Hommes, Publications Des Universités de Rouen et du Havre, 2008.
31- Bronwen Manby, La nationalité en Afrique, Londres & Paris, Open Society Fondations & Karthala, 2011, 242 pages.
32- Claude Bataillon, Marcel Bataillon Hispanisme Et Engagement, Presses Universitaires du Mirail, 2009, 181 pages.
33- Collona Fanny, Les Instituteurs Algériens 1883-1939, Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1975, 239 pages.
34- Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, Éditions ANEP, Alger, 2ème édition 2006.
35- Gallissot René, La République Française et les Indigènes : Algérie colonisée-Algérie Algérienne 1870-1962, Paris, Les éditions de L'atelier, Éditions Ouvrières, 2006, 270 pages.
36- Gantois René, L'Accession des Indigènes Algériens à la Qualité de Citoyen Français, Alger, Imprimerie la Typo-Litho, 1928.
37- Girault Arthur, Principes de colonisation et de Législation Coloniale, Tome II, Second édition, Paris, L.Larose, 1904, 775 pages.
38- Goinard Pièrre, Algérie : Œuvre française, Éditions Robert Laffont, Paris, 1984, 419 pages.

39- Hajjat Abdellali, Les frontières de l'identité nationale « L'injonction à l'assimilation en France métropolitaine et coloniale, Éditions la Découverte, Paris, 2012, 338 p.
40- Harmand Jules, Domination et colonisation, Paris, Ernest Flammarion, Éditeur, 1910.
41- Julien Fromage, L'Algérie vivra-t-elle ? ou le projet Blum-Viollette au temps du Front populaire, Mémoire de fin d'études, Institut d'Etudes Politiques de Lyon II, Université Lumière Lyon Juin 2003, 179 pages.
42- Kateb Kamel , Européens, "indigènes" et juifs en Algérie (1830-1962): représentations et réalités des populations, INED Institut national d'études démographiques (France), 2001 - 386 pages.
43- Le cour Grandmaison Olivier, La République Impériale - Politique et racisme d'État, Paris, Fayard, 2009, 401 pages.
44- Lunel Eugène**,** La Question algérienne : Les Arabes, l'armée, les colons. Éditions Lachaud, Paris, 1869, 137 pages.
45- Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien 1919-1939, Tome 1, éditions EDIF 2000, Alger 554 pages.
46- Mahsas Ahmed, Le Mouvement révolutionnaire en Algérie : de la 1ère guerre mondiale à 1954, Éditions Barkat, Alger, 1990, 363 pages.
47- Manceron Gilles, Marianne et les colonies : une introduction à l'histoire coloniale de la France, Editions la Découverte/Poche, Paris, 2003.
48- Mercier Ernest , La propriété foncière chez les musulmans d'Algérie : ses lois sous la domination française, constitution de l'état civil musulman, Paris, Ernest Leroux, Éditeur, 1891, 62 pages.
49- Messimy Adolphe, Statut des indigènes algériens, (Paris), H. Charles-Lavauzelle, 1913, 75 pages.
50- Meynier Gilbert, L'Algérie Révélée : La guerre de 1914-1918 et le premier quart du XX siècle, Genève Librairie Droz, 1981, 793 pages.
51- Oppermann Thomas, Le problème algérien : données historiques, juridiques, politique, traduit de l'allemand par J.Lecerf, Paris, François Maspero, 1961, 315 pages.
52- Paligot Carole Reynaud, La République raciale : Paradigme racial et idéologie républicaine 1860-1930, Presses Universitaires de France, 2006, 338 pages.
53- Passols Antoine-Vincent: L'Algérie et l'assimilation des indigènes musulmans : Étude sur l'utilisation des ressources militaires de l'Algérie. Paris Henri Charles-Lavauzelle Éditeur militaire, 1903, 119 pages.
54- Pautremat (le) Pascal, La politique musulmane de la France au XX Siècle : De l'Hexagone aux terres d'Islam. Espoirs, réussites, échecs ; Maisonneuve et Larose, Paris, 2003, 565 pages.
55- Phan Bernard, Colonisation et décolonisation XVI-XX siècle, Presses Universitaires de France, 2009 .
56- Poivre Aimé**,** Les Indigènes algériens, leur état civil et condition juridique, Librairie Algérienne de Dubos Frères , 1862, 74 pages**.**
57- René de Saint-Félix, Le voyage de S. M. l'Empereur Napoléon III en Algérie et la régence de S. M. l'Impératrice, mai-juin 1865. Editions. Pick Paris, 1865, 239 pages.
58- Rouard de Card Edgard, Étude sur la naturalisation en Algérie, Paris, Berger-Levrault Cie, Libraires-Éditeurs, 1881, 26 pages.
59- Sellam Sadek, La France et ses Musulmans : Un siècle de politique musulmane 1895-2005, Librairie Arthène Fayard, 2006, 392 pages.

60- Thobie Jacques et autres, Histoire de la France Coloniale 1914-1990, Armond Collin Éditeurs, paris, 1990, 654 pages.
61- Vignon Louis, La France dans l'Afrique du Nord, Algérie et Tunisie , Librairie Guillaumin (Paris), 1887, 308p .
62- Weil Patrick, Qu'est-ce qu'un Français ? Histoire de la nationalité Française depuis la révolution, Éditions Gallimard, 2004, 651 pages.

5- المجلات العربية

63- بلقاسم ميسوم، سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر، ص68 ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 06، جوان 2013، ص ص 55-78.

6- المجلات والدوريات الجنبية

64- Aboudahab Zouhair, Citoyenneté = nationalité, une équation soutenable ?, Écarts d'identité N°90-91, Septembre-Décembre 1999.
65- Achi Rabeh, La séparation des Églises et de l'État à l'épreuve de la situation coloniale. Les usages de la dérogation dans l'administration du culte musulman en Algérie (1905-1959), In: Politix. Vol. 17, N°66. Deuxième trimestre 2004. (pp. 81-106).
66- Blévis Laure, « La citoyenneté française au miroir de la colonisation : » étude des demandes de naturalisation des «sujets français » en Algérie coloniale, Genèses, 2003/4 N°53 .
67- " " , Les avatars de la citoyenneté en Algérie coloniale ou les paradoxes d'une catégorisation, Droit et Société 48-2001, pp. 557-580.
68- Borne Dominique, Les valeurs de la République, Cahiers français n° 336,(pp 66-69).
69- Bourdieu Pierre, Sociologie de L'Algérie, Que-Sais-Je ? , Presses Universitaires de France, Paris, 1963, 126 pages.
70- Bruschi Christian, La Nationalité Dans Le Droit Colonial, Procès, Cahiers d'analyse politique et juridique n° 18, 1987/88, pp 29-83.
71- De Boeck Ch, La Naturalisations des Indigènes Algériens et L'Accession aux Droits politiques dans L'Afrique du nord, la Revue Indigène, Juillet-aout 1911, Paris, pp 1-18.
72- Kateb Kamel, La statistique coloniale en Algérie (1830-1962) Entre la reproduction du système métropolitain et les impératifs d'adaptation à la réalité algérienne, Courrier des statistiques n° 112, décembre 2004, (pp3-16).
73- Lakouaghet Messaoud, L'Opinion Algérienne Musulmane et Les Projets de Reforme de La Représentation (Parlementaire) des Musulmans 1919-1939, Revue d'Histoire Maghrébine, 23ème Année, N°82-83, Juin 1996, pp487-504.
74- Larcher Émile, Des effets juridiques du changement de religion en algérien, Revue algérienne et tunisienne de législation et de jurisprudence, TOME XXVI , publiée par l'École de droit d'Alger, A. Jourdan (Alger), 1910, 1040 pages, pp1-34.
75- Meynier Gilbert, L'historiographie française de l'Algérie et les Algériens en système colonial, Intervention à Alger le 22 octobre 2010 à l'invitation d'El Watan, p5.

76- Pervillé Guy, La politique algérienne de la France, de 1830 à 1962 (1995), revue semestrielle Le genre humain, Éditions du Seuil, septembre 1997, pp 27-37.
77- Spire Alexis, Semblables et Pourtant Différents : La Citoyenneté Paradoxale des Français Musulmans d'Algérie en Métropole, Genèses 53, Déc 2003, pp 48-68.
78- Vignon Louis, La France dans l'Afrique du Nord, Algérie et Tunisie , Librairie Guillaumin (Paris), 1887, 308p.
79- Weil Patrick, Le statut des musulmans en Algérie coloniale Une nationalité française dénaturée in La Justice en Algérie 1830-1962, La Documentation française, Collection Histoire de la Justice, Paris, 2005, pp.95-109.
80- Yahiaoui Messaouda, Islam et identité nationale pendant L'entre deux guerres 1919-1939 en Algérie « El-Nahda et réactions coloniales », pp51-62, Al-mawaqif, Numéro spécial Avril 2008.

6- المقالات الألكترونية

81- Dimier Véronique, De la France coloniale à l'outre-mer, Le Seuil, Pouvoirs, 2005/2 - N° 113, pages 37 à 57. http://www.cairn.info/article.
82- Esclangon-Morin Valérie,« Les Français d'Algérie ou la constitution d'une communauté française à partir d'une double migration », 20-22 juin 2006, Lyon, ENSLSH, 2007, http://ensweb3.enslsh.fr/colloques/francealgerie/com.php3?id_article=234.
83- Hervé Andrès, "Droit de vote : de l'exclusion des indigènes colonisés à celle des immigrés ", Revue Asylon(s), N°4, mai 2008, Institutionnalisation de la xénophobie en France, url de référence: http://www.reseau-terra.eu/article733.html.
84- Julien Fromage, « La Fédération des élus musulmans du département de Constantine à l'Est se lève la notabilité (1930-1943) ? », colloque *Pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne*, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007, http://ens-web3.ens-lsh.fr/colloques/france-algerie/communication.php3?id_article=233
85- Lorcerie Françoise, « L'islam comme contre-identification française : trois moments », L'Année du Maghreb [En ligne] , II | 2005-2006 , (pp 509-536). mis en ligne le 08 juillet 2010, consulté le 12 mars 2011. URL : http://anneemaghreb.revues.org/161.
86- Maulin Éric ; les statistiques ethniques et le mythe de la conception républicaine de l'égalité, L'observatoire des politiques économiques en Europe, N° 20, Été2009 , p12.http://opee.u-strasbg.fr/IMG/pdf/bulletin20-2.
87- Mouton Marie-Renée. L'Algérie devant le Parlement français, de 1935 à 1938. In: Revue française de science politique, 12e année, n°1, 1962. pp. 93-128, (p128), doi : 10.3406/rfsp.1962.403366http://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-
88- Renucci Florence, Le débat sur le statut politique des israélites en Algérie et ses acteurs (1870- 1943). Contributions du séminaire sur les administrations coloniales (2009-2010), 2010, France. IHTP, pp.31-49.
89- Samia el Mechat, Présentation du projet État et tendances de l'historiographie, Bulletin de l'Institut d'histoire du temps présent, 107pages. http:/www.ihtp.cnrs.fr, pp11-15 .

90- Surkis Judith, Propriété, polygamie et statut personnel en Algérie coloniale, 1830-1873, Revue d'histoire du XIXe siècle [En ligne], pp. 27-48. mis en ligne le 30 décembre 2013, consulté le 07 janvier 2014. URL : http://rh19.revues.org/4041 ; DOI : 10.4000/rh19.4041.

7- القواميس

91- Larousse universel en 2 volumes : Nouveau Dictionnaire encyclopédique. Publié sous la direction de Claude Augé, Larousse (Paris), 1922, Tome1(1276p) Tome 2 (1292 p).

الفـــهرس

المقدمة

المدخل ص7

الفصل الأول : السياسة الفرنسية في الجزائر من 1900م إلى1919م

السياسة الإدارية ص14

السياسة التعليمية في الجزائر.....ص17

التجنيد الإجباري وانعكاساته ص21

السياسة الضريبية ص25

مسألة فصل الدين عن الدولة ص28

الفصل الثاني : الإصلاحات السياسية الفرنسية مابين 1919 و1939

تجنيس " الأنديجان" في الجزائر قبل 1919م.....ص35

إجراءات تجنيس الجزائريين قبل 1919م.....ص38

إصلاحات فبراير 1919م.....ص42

الانتخابات أداة للإشراك السياسي.....ص53

مشروع بلوم – فيوليت.....ص63

الخاتمة ص75

الملاحق ص79

الفهارس ص82

قائمة المصادر والمراجع.....ص84